

7979
.893
.45

7979.893.45

Syria. Laws, statutes, etc.
al-Qanun al-madani

[illegible]

Fulford University Library



32101 067422103

٤٩ / ١٠ / ١٠٠ / ٤٩

Syria. Laws, statutes, etc.

عبد الرحمن

الجمهورية السورية

وزارة العدل

al-Qanun al-madani

القانون المدني

الصادر بتاريخ ١٨ أيار سنة ١٩٢٩

7379
1893
.45

RECAP)

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

رقم

٧٤٣٣

الى رئاسة مجلس الوزراء

أرفع إلى مقامكم العالي مشروع القانون المذكور الذي وضعته وزارة العدلية رجا.
عرشه على مجلس الوزراء لاستكمال أعيان تصديقه وتمم.

وزير العدلية

١٩٤٩ / ٥ / ١٦

أسعد الكوراني

قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٣

درس مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٨ أيار سنة ١٩٤٩ مشروع
القانون المدني الذي وضعت وزارة العدلية .
وبعد المذاكرة قرر الموافقة عليه .

دمشق ٢١ رجب سنة ١٣٦٨ و ١٨ أيار سنة ١٩٤٩

وزير العدلية	نائب رئيس مجلس الوزراء	القائد العام للجيش والقوى المسلحة
اسعد الكوراني	وزير الخارجية	رئيس مجلس الوزراء
عادل ارسلان	وزير الدفاع الوطني والداخلية	

الزعيم صني الزعيم

وزير الزراعة	وزير المالية والاقتصاد الوطني	وزير المعارف والصحة والاسماء العام
نوري ابيش	صه حيارف	خليل مرادم بك
		وزير الاشغال العامة والمواصلات

فتح الله صفال

المرسوم التشريعي رقم ٨٤

الصادر في ١٨ أيار ١٩٤٩

إن القائد العام للجيش والقوى المسلحة رئيس مجلس الوزراء
بناءً على المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم ١ المؤرخ في ٢ نيسان ١٩٤٩
وعلى المرسوم التشريعي رقم ٢١ المؤرخ في ١٦ نيسان ١٩٤٩
وعلى اقتراح وزير العدلية وقرار مجلس الوزراء رقم ١٤٣ المؤرخ في ١٨ أيار سنة ١٩٤٩
يرسم مايلي :

المادة ١ — يطبق اعتباراً من ١٥ حزيران ١٩٤٩ (الخامس عشر من حزيران
عام الف وتسعمائة وتسعة وأربعين) القانون المدني المرفق بهذا المرسوم التشريعي .
المادة ٢ — تلغى اعتباراً من التاريخ المذكور مجلة الأحكام العدلية والقرارات
رقم ٣٣٣٩ الصادر في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٠ والنصوص المعدلة له ، والقانون
العثماني الصادر في ١ كانون الأول ١٣٢٩ بشأن قسمة الأموال غير المنقولة وسائر
أحكام القوانين والارادات السنية والمراسيم التشريعية والقرارات التي تخالف
القانون المدني السوري أو لا تألف مع أحكامه .

تظل ملغاة الارادة السنية الصادرة في ٥ جمادى الأولى ١٣٣١ و ٣٠ آذار
١٣٢٩ المتعلقة بالتصرف وأحكام الباب الثاني والثالث والرابع من القرار ١٣٢٩
المؤرخ في ٢٠ آذار ١٩٢٢ .
المادة ٣ — ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ من يترمه لتنفيذ أحكامه .

دمشق في ٢٦ رجب سنة ١٣٦٨ و ١٨ أيار سنة ١٩٤٩

وزير العدلية نائب رئيس مجلس الوزراء القائد العام للجيش والقوى المسلحة
اسعد الكوراني وزير الخارجية رئيس مجلس الوزراء
عادل ارسلان وزير الدفاع الوطني والداخلية

الزعيم صبي الزعيم

وزير الزراعة وزير المالية والاقتصاد الوطني وزير المعارف والصحة والاسعاف العام
نوري ابليس حسن جبارة خليل مرادم بك
وزير الاشغال العامة والمواصلات

فتح الله صفال

المذكرة الرياضانية

يس للجمهورية الموروثة فيون مدي رجع اليه الأفراد وجماعات في معاملة الامم
بندسه وحين ما يمشى منهم من يشاكل الاحتلات، وقد هناك مجموعته من مرفقه
من لأحكام بقوه على مبادئ متفقته يستمد أصولها من مصادر مناسبة، وهي
مشقته من محله لأحكام - اليه والتمس مع المعاري أحدث وتصول لها كتب ائديه
والقوانين المعاصرة الموروثة من عهد الحمير

والموقع من محله لأحكام ائديه اي ائسي، صمم في ٢١ شعبان ١٣٩٣ بمذموم
استمر حتى ونشر من سنة ١٩٠٢ في حيثما القصائية انقلاباً قانونياً خطيراً
لأنها وصفت مدناً ائسي، بعد كان ائسي مع ائسي قبل، صممه بمحاده
في كتب المعربة من مذهب الأئمة واحمد المعبد، دون عبيد عده معين أو رني
محمود من - انه وصفت المحلة سنة ١٩٠٢ من ائسي بدأ حديثاً من ائسي و من ذلك
الاضطراب القوي كان يسود المعاملات المدنية .

وكان المحلة على تهيئة مكاتب في القديع من هذه - حجه بسب قانوناً مدنياً
تتبعي كمال، بعد فصرح حكما على طائفة معينة من ائسيات مأخوذة من
بذهب حمير وحده - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - R
عام ولا من بعد ولا من بعد ائسي، وكتب حوب - حكماً من لا من باب بوجه
عابون مدي كالأحكام المتبعة بذهب - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - R
صياغها بعيدة عن الصياغة القانونية ورد في موارد من لأجله والأسباب
وسكر الامثلة والأسباب فكانت صياغها الى مع تعلقه ورتبها الى مع القانون
ومن عليمي ن تعجز المحلة، وفيها هذه النقائص، من تحقيق اعرض بقصود

[illegible][illegible]

١ — الباب التمهيدي

باتری، ابتدا به حساب عمومی حکام عامه فی مملکت و چون در این
معاونت قرار می‌گیرد به ازایه دولت به حساب مع میسر می‌گردد و
مردم در حد امده به حساب می‌باشد و در قدم اول به

والمعنى ان الله تعالى قد علم انهم سيقولون
ما هذا الا انما هو من عند الله تعالى

وتضمن هذا الباب أحكاماً مفصلة في تنازع القوانين من حيث الزمان فحدد
بذلك مصادره في المادة ١٩٣٦ لا في المادة ١٩٣٧ من هذه الأحكام. كما فصل أيضاً في المادة
١٩٣٨ من حيث مكان وقوع هذه المصادرات. وأما المادة ١٩٣٩ في حقوق
الخاصة وكان التشريع السوري حلواً منها.

و کتب در باب فی سبک و طبعی (استری) و حکام است
 ؟ بسم الله الرحمن الرحیم که در حدود حاکمیت و عدل و حرارت
 دنیای بی محدود است این ؟ استیلا و مصلحتات جمیع حقوق و

عقد وقد قامت هذه معروضات معدة - من من ' ب' أربع من قبول
الأجزاء النهائي بكثير من الوضوح والتفصيل .
وقد أحفظ حشواً بالاصطلاحات . . . في قبول حقه في قوله . . .
المصطلحات القانونية بين البلدين .

عند هي مجموعة من ١٠٠٠٠ (أربعة عشر) - من من "عدي" - عدي
لدي عدي على من و ردة عدي - عدي عدي في شدة عدي .
به و لار عدي عدي و لا عدي في عدي عدي عدي عدي عدي عدي
لاستعداد عدي عدي على عدي عدي عدي عدي عدي عدي عدي
عدي من عدي عدي عدي عدي عدي عدي عدي عدي عدي عدي عدي
العدي في مصاف أرفى الأمم .

عدي عدي

عدي في ١٦ ٥ ١٩١٩

أعدي الكوراني

القانون المدني

بإتجاه

أحكام عامة

الفصل الأول

المبادئ والنظم

١ - القانون والنظم

المادة ١

١ - القانون والنظم هما أساس النظام القانوني في كل دولة.
في لفظها أو في محتواها.

٢ - القانون والنظم هما أساس النظام القانوني في كل دولة.
الشريعة الإسلامية وإذا لم توجد مقتضى العرف وإذا لم توجد مقتضى
القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

المادة ٢

لا يجوز أن يكون القانون والنظم إلا ما يشرع به
شخص أو أشخاص معينين من قبل السلطة المختصة
لدي سبق أن قرر قواعد ذلك التشريع.

المادة ٣

يُحسب له عي

المادة ٤

... ..
... ..

المادة ٥

... ..

المادة ٦

... ..
آ — إذا لم يقصد سوى الاضرار بالغة
ب — إذا كانت المصالح التي يرمى إلى
الثمة مع ما يصيب الغير من ضرر لدمها .
ج — إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة .

٢ نطق الغائبون

سارع الفواش من حيث ارهاق

المادة ٧

١
... ..
٢
... ..

٨٥٠

١ - في نفس الوقت ، لا يجوز للمدعي أن يرفع دعواه على من
تقدم لم يكتمل .

٢ - في نفس الوقت ، لا يجوز للمدعي أن يرفع دعواه على من
يوقعه ودون به ، أو على من يوقعه على من يوقعه .

المادة ٩

١ - في نفس الوقت ، لا يجوز للمدعي أن يرفع دعواه على من
يوقعه ودون به ، أو على من يوقعه على من يوقعه .
قبل ذلك .

٢ - في نفس الوقت ، لا يجوز للمدعي أن يرفع دعواه على من
يوقعه على من يوقعه على من يوقعه .

المادة ١٠

١ - في نفس الوقت ، لا يجوز للمدعي أن يرفع دعواه على من
يوقعه ودون به ، أو على من يوقعه على من يوقعه .
أعد به الدليل ، أو في الوقت الذي كان ينبغي فيه إعداده .

سريع القواين من حيث المكان

المادة ١١

١ - في نفس الوقت ، لا يجوز للمدعي أن يرفع دعواه على من
يوقعه ودون به ، أو على من يوقعه على من يوقعه .
عالمات في فصله ، أو على من يوقعه على من يوقعه .

١٢٠

١ - الحالة المدنية الأشخاص وأعمالهم ، يسري عليها قانون الدولة التي يتمتعون

المادة ٢٢

١ - لا يملك أحد من الدولتين - سوريا وسورية - حق التصديق على معاهدة دولية.

٢ - على كل من سوريا وسورية أن يوافقا على معاهدة دولية لا يملك أحدهما التصديق عليها إلا بعد موافقة الآخر عليها.

المادة ٢٣

١ - لا يملك أحد من الدولتين - سوريا وسورية - حق التصديق على معاهدة دولية.

المادة ٢٤

١ - لا يملك أحد من الدولتين - سوريا وسورية - حق التصديق على معاهدة دولية.

المادة ٢٥

١ - لا يملك أحد من الدولتين - سوريا وسورية - حق التصديق على معاهدة دولية.

المادة ٢٦

١ - لا يملك أحد من الدولتين - سوريا وسورية - حق التصديق على معاهدة دولية.

المادة ٢٧

١ - لا يملك أحد من الدولتين - سوريا وسورية - حق التصديق على معاهدة دولية.

٢ - لا يملك أحد من الدولتين - سوريا وسورية - حق التصديق على معاهدة دولية.

حده سورية ولا يملك سورية حصة أو عدم دول احتية حصرية تلك الدول،
القانون السوري هو الذي يجب تطبيقه .

المادة ٢٨

يكون من لا يملك سورية حصة أو عدم دول احتية حصرية تلك الدول،
القانون السوري هو الذي يجب تطبيقه .

المادة ٢٩

رئيس الدولة هو الذي يملك سورية حصة أو عدم دول احتية حصرية تلك الدول،
القانون السوري هو الذي يجب تطبيقه .

المادة ٣٠

لا يملك من لا يملك سورية حصة أو عدم دول احتية حصرية تلك الدول،
القانون السوري هو الذي يجب تطبيقه .

الفصل الثاني

الأشخاص

١ - شخص الطبيعي

المادة ٣١

١ - تبدأ شخصية الإنسان تمام ولادته حياً، وتنتهي بموته .

٢ - ومع ذلك يحق للمتلحق المتكسب بينها القانون .

المادة ٣٢

١ - تثبت الولادة والوفاء بمسجلات الأحوال المدنية .

٢ - ~~تثبت الولادة والوفاء بمسجلات الأحوال المدنية .~~
الولاية طرفة أخرى

المادة ٣٣

١ - ~~تثبت الولادة والوفاء بمسجلات الأحوال المدنية .~~
شخص طبيعي

المادة ٣٤

١ - ~~تثبت الولادة والوفاء بمسجلات الأحوال المدنية .~~
شخص طبيعي
شخص طبيعي

المادة ٣٥

١ - ~~تثبت الولادة والوفاء بمسجلات الأحوال المدنية .~~
شخص طبيعي

المادة ٣٦

- ١ - تكون أسرة الشخص من ذوي قرابه.
- ٢ - يعتبر من ذوي قرابه كل من يحمله أحد مشرط

المادة ٣٧

- ١ - أنه لا بد من إضمار ما من الأصول في مزاج
- ٢ - ولا يجوز أن يكون له رتبة ما يلي أشخاص يحمله من مشرط الدول أن يكون أحدهم فرعاً للآخر .

مادة ٣٨

والذي في جانب زوجة المرأة ، من مشرط أن زوجة عند صعود الأصل له زوج هذا الأصل ، عند جانب زوجة من مشرط صمود من مزاج أحد مشرط ، ولا بد من فرع الآخر ، وعلى فرع من هذا الأصل المشترك يظهر زوجة .

المادة ٣٩

فإن إذا وجد من في نفس المرأة ولد من هذا إلى زوج الآخر

المادة ٤٠

تكون لكل شخص من ذوي مشرط شخص له ولد .

المادة ٤١

بطلن بتفريع خاص كيفية اكتساب الالقاء وتغييرها .

المادة ٤٢

- ١ - الوطن هو المكان الذي يقم فيه الشخص عادة .
- ٢ - ويجوز أن يكون لشخص في وقت واحد أكثر من وطن ، كما يجوز لا يكون له موطن ما

٢ - التعميم الزعماري

المادة ٥٤

لشخص لا ضرورة هي :

- ١ - لدولة ومخالفات والمخالفات في كل من هذه الدول والمخالفات
التي هي من أملاك أي شخص مدول شخصية مدولة .
- ٢ - الممتلكات وحوادث اندييه في معرف لها لدولة شخصية مدولة .
- ٣ - الاوقات .
- ٤ - الشركات التجارية والمدنية .
- ٥ - المحليات و مناسبات الممتلكات في حكم أي شيء مدولة .
- ٦ - كل مجموعة من الأشخاص أو الاموال ذات لها مصلحة الاعادة
بمعنى نص بالقانون .

مادة ٥٥

- ١ - اشخص الاعادي ستمتع بجميع حقوق الاما كان لها ما كان مدولة
الاساس عينيه ، وذلك في حدود يقرها الاعادي .
- ٢ - يكون له :
- أ - دمه مائة مدولة .
- ب - نفسه في الحدود أي فيها سند مدولة في مدولة مدولة .
- ج - حق التقاضي .
- د - موطن مسجل ، وحتي موطنه المكان الذي له فيه مركز مدولة
والا - كان أي مكان مركزها الزماني في الخارج له في مدولة مدولة مركز
مدولة مدولة في الاموال الداخلي ، المكار الذي له مدولة المدولة المدولة
٣ - ويكون له نص مدولة مدولة .

الجمعيات

المادة ٥٦

الجمعية حرمة ذات رتبة أنه مكنونه من عدة اشخاص طائفة أو امة رتبة
تقرض غير الحصول على ربح مادي .

المادة ٥٧

١ - لا يجوز في ذات الجمعية ان يوضع لها مقصد مكتوب موقع من الاعضاء
المؤسسين .

٢ - ويجب أن يشتمل نظامها على البيانات الآتية :

أ - اسم الجمعية ، مسمى مقاصدها ، درجتها ، ان تكون هذه مركزية - دورية
ب - اسم كل من لا يعضد يؤسسين وعضد وجمعية امهية ومعدده .
ج - موارد الجمعية .

د - هيئات الجمعية وخدمات على رتبها ، ومدى سلطة الاعضاء
الذين تشكلون منهم هذه الهيئات وطرق عزلهم .
هـ - اذوية مدني مدني في جدول نظام الجمعية

المادة ٥٨

١ - لا يجوز ان يقرر في نظام الجمعية على ان يؤون تمويل عديد حزم ، إلى
الاعضاء أو إلى دورتهم أو أسرهم .
٢ - ولا يبري هذا الحكم على حال الذي يعضد لا يعضدون لا يعضدون
لا رتبة أو اضمندون الماشات .

المادة ٥٩

١ - لا يجوز ان يكون للجمعية حقوق ملكية أو امة حقوق اخرى على

- عذرت، إلا بعد حصول حري تحقيق مرسى يثبت من تحله.
- ٢ - لا يحد حكماً على تخمير في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.

المادة ٦٠

- ١ - تلقت الجمعية الاعتراضية للجمعية معجزة انشاها.
- ٢ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.

المادة ٦١

- ١ - يتم التبرع بالطريقة التي يجرها القانون.
- ٢ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.
- ٣ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.
- ٤ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.
- ٥ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.
- ٦ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.
- ٧ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.
- ٨ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.
- ٩ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.
- ١٠ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.

المادة ٦٢

- كل تعديل في نظام الجمعية يتم تبرع وفقاً لأحكام المادة ٦١، ولا يصدر التعديل نافذاً بالنسبة إلى التبرع إلا من الوقت الذي يتم فيه هذا التبرع.

المادة ٦٣

- ١ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.
- ٢ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.
- ٣ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.
- ٤ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.
- ٥ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.
- ٦ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.
- ٧ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.
- ٨ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.
- ٩ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.
- ١٠ - لا تلحق الجمعية بالجمعية في لاعتقاد، ولا يحد من حري أو تعليمي، أو لا يراد بها إلا القيام بمحور علمية.

المادة ٧٤

من كان له حق في حيازة شيء من الممتلكات العامة أو الخاصة
آخر، وذلك إلى أن يتم شهرها وفقاً لأحكام المادة ٦٩.

المادة ٧٥

١ - من كان له حق في حيازة شيء من الممتلكات العامة أو الخاصة
٢ - من كان له حق في حيازة شيء من الممتلكات العامة أو الخاصة
٣ - من كان له حق في حيازة شيء من الممتلكات العامة أو الخاصة

المادة ٧٦

الدولة حق الرقابة على المؤسسات

المادة ٧٧

على الدولة أن تراقب المؤسسات التي تملكها الدولة أو التي
تحتلها الدولة أو التي تملكها الدولة أو التي تحتلها الدولة

المادة ٧٨

يكون للمحكمة المختصة أن تقرر ما يلي من حيث هو
الآية بناء على طلب مقدمة حجة الرقابة في صورة دعوى :
١ - أن تكون من بين تلك التي يجب أن تكون من بين تلك التي
٢ - أن تكون من بين تلك التي يجب أن تكون من بين تلك التي
٣ - أن تكون من بين تلك التي يجب أن تكون من بين تلك التي
أي خطأ جسم آخر .

في سبيلها بؤسها أو عفاها أو غيرها و كان هذا لازماً لاجتماعه على
قول بؤسها و كان ضرورياً لاجتماعها من سبيلها
في سبيلها بؤسها أو عفاها أو غيرها و كان هذا لازماً لاجتماعه على
لدي اشتب من اجله أو بغيره من سبيلها بؤسها أو عفاها أو غيرها
للقانون أو للآداب أو للنظام العام .

و قد كان هذا في سبيلها بؤسها أو عفاها أو غيرها و كان هذا لازماً لاجتماعه على
أو نحوها من سبيلها بؤسها أو عفاها أو غيرها و كان هذا لازماً لاجتماعه على
بطلان خلافه من سبيلها بؤسها أو عفاها أو غيرها و كان هذا لازماً لاجتماعه على
البية الذين كتبوا حقوقاً على أساس ذلك التصرف .

المادة ٧٩

١ من سبيلها بؤسها أو عفاها أو غيرها و كان هذا لازماً لاجتماعه على
و باقي من لاهول و بؤسها أو عفاها أو غيرها و كان هذا لازماً لاجتماعه على
٣ كان كان على سبيلها بؤسها أو عفاها أو غيرها و كان هذا لازماً لاجتماعه على
بؤسها أو عفاها أو غيرها و كان هذا لازماً لاجتماعه على
الامكان من سبيلها بؤسها أو عفاها أو غيرها و كان هذا لازماً لاجتماعه على

المادة ٨٠

لا يري لاحكام بؤسها أو عفاها أو غيرها و كان هذا لازماً لاجتماعه على
تصرف و بؤسها أو عفاها أو غيرها و كان هذا لازماً لاجتماعه على

احكام مشتركة بين الجمعيات و المؤسسات

المادة ٨١

١ الجمعيات التي بؤسها أو عفاها أو غيرها و كان هذا لازماً لاجتماعه على
طريقاً من سبيلها بؤسها أو عفاها أو غيرها و كان هذا لازماً لاجتماعه على

- ٢ - ونحوه من نص في ٨٥ مرسوم على سند اجميه من مورد لاهله
المصوم عليها في المادة ٥٩ .
٣ - ونحوه من نص يرض المرسوم اتحاد اجراءات خاصة للرقابة، كمن
و كمن من جهة الحكومة، على يحد ٥٠٠ ري لا يحد

المادة ٨٢

للمجلس التشريعي في ١٩١٠ مرسوم اجميه في ١٩١٠ مرسوم

الفصل الثالث

تقسيم الاشياء والاموال

المادة ٨٣

- ١ كل شيء من ممتلكات الدولة لا يمكن بيعه أو تمليك أو حيازة أو استعمال أو انتفاع به إلا بمقتضى القانون.
- ٢ لا يمكن بيع أو تمليك أو حيازة أو استعمال أو انتفاع به إلا بمقتضى القانون.
- ٣ لا يمكن بيع أو تمليك أو حيازة أو استعمال أو انتفاع به إلا بمقتضى القانون.

المادة ٨٤

- ١ كل شيء من ممتلكات الدولة لا يمكن بيعه أو تمليك أو حيازة أو استعمال أو انتفاع به إلا بمقتضى القانون.
- ٢ لا يمكن بيع أو تمليك أو حيازة أو استعمال أو انتفاع به إلا بمقتضى القانون.

المادة ٨٥

- ١ لا يمكن بيع أو تمليك أو حيازة أو استعمال أو انتفاع به إلا بمقتضى القانون.
- ٢ لا يمكن بيع أو تمليك أو حيازة أو استعمال أو انتفاع به إلا بمقتضى القانون.

- ١ — الملكية
- ٢ — حقوق
- ٣ — السطحية
- ٤ — الامتياز
- ٥ — حق الاصلية على الاراضي الخالية المباحة
- ٦ — حقوق الارتفاق العقارية
- ٧ — الرهن واتأمين العقاري
- ٨ — الامتياز
- ٩ — القيد
- ١٠ — الاحكام
- ١١ — الاجارة الطويلة
- ١٢ — حق الجبار الناجم عن الوعد بالبيع

المادة ٨٦

- ١ — موقوفات على عقارات مملوكة للدولة ومملوكة لمؤسسات خيرية وعقارات مملوكة لمؤسسات خيرية وعقارات مملوكة لمؤسسات خيرية.
- ٢ — موقوفات على عقارات مملوكة لمؤسسات خيرية وعقارات مملوكة لمؤسسات خيرية وعقارات مملوكة لمؤسسات خيرية.
- ٣ — موقوفات على عقارات مملوكة لمؤسسات خيرية وعقارات مملوكة لمؤسسات خيرية وعقارات مملوكة لمؤسسات خيرية.
- ٤ — موقوفات على عقارات مملوكة لمؤسسات خيرية وعقارات مملوكة لمؤسسات خيرية وعقارات مملوكة لمؤسسات خيرية.
- ٥ — موقوفات على عقارات مملوكة لمؤسسات خيرية وعقارات مملوكة لمؤسسات خيرية وعقارات مملوكة لمؤسسات خيرية.

٦ - مقرر انهاء عمله ، لا يرضى انهاءه في ارضه له
في ارضه له (انما من مصلحته) لا يتعد ١٠٠ يوم من شهر اذار حتى
١٠ مارس من السنة ، على ان يفسخه قبل ان يفسخ في السنة سال له

المادة ٨٧

١ - (انما من مصلحته) في ارضه له ، يجب ان يفسخه له
في استهلاكها أو ارضها .
٢ - يعتبر قابلاً للاستهلاك كل ما اعد في المتاجر للبيع .

المادة ٨٨

(انما من مصلحته) في ارضه له ، يجب ان يفسخه له في
التعامل بين الناس بالعدد أو المقياس أو الكيل أو الوزن .

المادة ٨٩

حقوقي في ردي في ارضه له ، يجب ان يفسخه له في ارضه له

المادة ٩٠

١ - (انما من مصلحته) في ارضه له ، يجب ان يفسخه له في ارضه له
(انما من مصلحته) في ارضه له ، يجب ان يفسخه له في ارضه له
٢ - (انما من مصلحته) في ارضه له ، يجب ان يفسخه له في ارضه له

المادة ٩١

١ - (انما من مصلحته) في ارضه له ، يجب ان يفسخه له في ارضه له
٢ - (انما من مصلحته) في ارضه له ، يجب ان يفسخه له في ارضه له
تلك الاموال المعقولة عامة .

القِسْمُ الْأَوَّلُ

الالتزامات أو الحقوق الشخصية

الكتاب الأول

الأحكام العامة

الباب الأول

مصادر الالتزام

الفصل الأول

العقد

١ ركن العقد

الرضا

٩٥

١ - العقد هو اتفاق بين شخصين أو أكثر على إنشاء أو تعديل أو إلغاء علاقة قانونية بينهم.
٢ - العقد لا ينعقد إلا إذا كان له أثر في الحياة الاجتماعية.

٩٦

٣ - العقد لا ينعقد إلا إذا كان له أثر في الحياة الاجتماعية.
٤ - العقد لا ينعقد إلا إذا كان له أثر في الحياة الاجتماعية.

٩٩ د ٩٩

١ - كان قد تم في سنة ١٩٠٠ م في شجيرة وادي الكرم في
بال على ما هو مبين في كل ما ذكره في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م
لم يرفض الاعجاب في وقت مناسب .

٢ - ويظهر الصكوك عن سنة ١٩٠٠ م إلى ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م
في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م

المادة ١٠٠

لا يرعى في . ما لا يلاحظه في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م
ولو كان باطلاً .

١٠١ د ١٠١

١ - لا يرعى في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م
ولا يقبل مناقشة فيها .

المادة ١٠٢

١ - لا يرعى في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م
في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م
التي يجب ابرامها بها .

٢ - لا يرعى في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م
في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م

١٠٣ د ١٠٣

١ - لا يرعى في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م
وكانت في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م
في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م في سنة ١٩٠٠ م

المادة ١٠٤

- ١ - دفع المبلغ وحبس المدينين عند انقضاء مهلة من مهلة اقساء حتى في حال عدم الاداء اذ اقيى الاعاق بغير ذلك .
- ٢ - حال عدم دفع المدينين المدينين او اذ اقيى من شخصه ، ودفعه ، هذا ولو لم يترتب على الجدول أي ضرر .

المادة ١٠٥

- ١ - دفع المدينين المدينين ، كما سيجب ان لا يشخص الاصل هو نفس الاداء عند بصر في باب الاداء في امر المدينين في امر المدينين ، خاصة ، و غير من غيرهما .
- ٢ - دفع المدينين المدينين ، كما سيجب ان لا يشخص الاصل هو نفس الاداء عند بصر في باب الاداء في امر المدينين في امر المدينين ، خاصة ، و غير من غيرهما .

المادة ١٠٦

- ١ - دفع المدينين المدينين ، كما سيجب ان لا يشخص الاصل هو نفس الاداء عند بصر في باب الاداء في امر المدينين في امر المدينين ، خاصة ، و غير من غيرهما .

المادة ١٠٧

- ١ - دفع المدينين المدينين ، كما سيجب ان لا يشخص الاصل هو نفس الاداء عند بصر في باب الاداء في امر المدينين في امر المدينين ، خاصة ، و غير من غيرهما .

المادة ١٠٨

- ١ - دفع المدينين المدينين ، كما سيجب ان لا يشخص الاصل هو نفس الاداء عند بصر في باب الاداء في امر المدينين في امر المدينين ، خاصة ، و غير من غيرهما .

میتواند از آنجا که همه را می بیند و می شنود و می داند و می خواهد

٢- وگه که غه ضمه می آید و گاه مجردی اندک بعد از حرف
اندکی بدین شکل جدا می شود و در بعضی موارد در بعضی
الشرف او المال .

۳ - و راجی فی حدیث لاکرامہ جلس میں واقع علیہ ہذا الاکرام و ...
و جامعہ (جامعہ و جامعہ و کتب و فاضلہ میں - نہ سائبر فی جامعہ لاکرام

المادة ١٢٩

[illegible]

370. 2-14

۱ کتاب الف باء جده الف و باء لا تسمى به مع ما بعده باله و
 الف و باء من الف و باء جده و مع جده باله و باء لا تسمى به
 الف و باء من الف و باء جده و مع جده باله و باء لا تسمى به
 جده الف و باء جده الف و باء لا تسمى به مع ما بعده باله و
 هذا الف و باء

٢ شعبه رفيع الهندسي بنات جمال - ٤ من راجع ١٠٨٥ - ١٩٦٣ كـ
عن مقولة.

٣- ويخوز في عقود المعاوضة
عن من ماله خاص كالميراث

المادة ١٣١

رأى في بعض المدن - ثم سار في بلاد - لا كما هو الحال في بعض
البلدان أو بعض الفئات .

المحل

مادة ١٣٢

١ — يجوز أن يكون محل الالتزام شيئاً مستقلاً .

٢ — يجب أن يملك في تركته — في وقت إبرام العقد — كل واحد من الطرفين
إلا في الأحوال التي لخص عليها في القانون .

المادة ١٣٣

إذا كان محل الالتزام مستحيلاً في ذاته كان العقد باطلاً .

مادة ١٣٤

١ — إذا كان محل الالتزام مستحيلاً في ذاته كان العقد باطلاً .
ومقداره وإلا كان العقد باطلاً .

٢ — وإذا كان محل الالتزام مستحيلاً في ذاته كان العقد باطلاً .
وإذا كان محل الالتزام مستحيلاً في ذاته كان العقد باطلاً .
وإذا كان محل الالتزام مستحيلاً في ذاته كان العقد باطلاً .
وإذا كان محل الالتزام مستحيلاً في ذاته كان العقد باطلاً .

المادة ١٣٥

إذا كان محل الالتزام مستحيلاً في ذاته كان العقد باطلاً .
وإذا كان محل الالتزام مستحيلاً في ذاته كان العقد باطلاً .
القانون على أحكام خاصة بتحويل العقد الأجنبي .

المادة ١٣٦

إذا كان محل الالتزام مستحيلاً في ذاته كان العقد باطلاً .

٢ - ومنه سئل هذه مدة ، في حايه قصص لأجله ، من يوم أني . و
فيه هذا سبب ، وهي حايه عظمه و . من من يمد يدي كآسره فيه ، في حايه
لا كراهه ، من يمد يده به ، في حايه لا حايه كآسره ، من لا يمد يده به
بذلكس و ! قصص خمس مدة من يوم أني

مادة ١٥٢

١ كان لهده ، فعلا حايه من يمد يده به ، من يمد يده به
ان تعني به من تلقاه ، فها ، ولا يرول الطلان بالاحارة .
٢ من يمد يده به ، من يمد يده به من يمد يده به

مادة ١٥٣

١ في حايه من يمد يده به ، من يمد يده به من يمد يده به
العقد ، فاذا كان هذا مستجيلا جاز انك تمويض معادل .
٢ من يمد يده به ، من يمد يده به من يمد يده به
رد غير ما عاد عليه من منة من يمد يده به .

المادة ١٥٤

١ كان لهده ، في حايه من يمد يده به ، من يمد يده به
من يمد يده به ، من يمد يده به من يمد يده به
فقطان من يمد يده به .

مادة ١٥٥

١ كان لهده ، في حايه من يمد يده به ، من يمد يده به
كان لهده ، في حايه من يمد يده به ، من يمد يده به
من يمد يده به ، من يمد يده به من يمد يده به

١٥٠ المادة

١ - إذا تم عقد نظر على الأفعال وكان قد حصل من جراءها مصلحة حرة للعقبي أو
بمعدل هذه الأفعال أو إلى معنى عدل من مصلحته ، ذلك وفقاً لما نصت عليه المادة
ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك .

١٥١ المادة

١ - كانت عبارة عقد صحة ، فلا يجوز لأحد من أطراف
عقد لا يعرف إلى زعمه سعادته .
٢ - إذا كان هذا العقد من نوع عقد فسخ ، يجب أن يثبت فيه اشتراك
بما قد ورد في القوانين من الأحكام الخاصة ، مع الاستناد في ذلك بمصلحة
التعامل ، وبما ينبغي أن يتواءم من أمانة ، مع ما نصت عليه المادة من الأحكام
في المعاملات .

١٥٢ المادة

١ - بصر الشك في مصلحة العقد .
٢ - ومع ذلك لا يجوز أن يكون من غير مباداة مصلحته في عقود الأفعال
صراً أو ضمناً ، مع ما نصت عليه المادة

المادة ١٥٣

لا يربط العقد ما في ذمته من غير أن يكون يجوز له كسبه جازاً .

المادة ١٥٤

١ - لا تعهد شخص بأن يعمل من غير أجر فلا يرد له أجر تعهده .
٢ - ولكن من كان له أجر على تعهده أن يوافق من يوافق معه ، ويؤثر له مع ذلك
أن شخص من تعويض بأن يقوم هو نفسه بتفصيل الأعمال التي تعهد به

الفصل الثاني

الارادة المستردة

المادة ١٦٣

- ١ - من وجبه بغير رضاء أو بغير علم من ضمن معنى "بغير رضاء" ما ذكره من قبل هذا الفصل من المادة ١٦٢ من قانون العقوبات.
- ٢ - وجب على من "بغير رضاء" ما ذكره من قبل هذا الفصل من المادة ١٦٢ من قانون العقوبات، على أن لا يترتب عليه حق من حق من حقوق المدعي في التعويض، ولا يترتب عليه حق من حق من حقوق المدعي في التعويض، ولا يترتب عليه حق من حق من حقوق المدعي في التعويض.

الفصل الثالث

العمل غير المشروع

١ - المسؤولية عن الأعمال الشخصية

المادة ١٦٤

كل خطأ سبب ضرراً لغير يلزم من ارتكبه بالتعويض.

المادة ١٦٥

- ١ - يكون شخص مسؤولاً عن عمله من غير أن يكون له حق من حقوق المدعي في التعويض، ولا يترتب عليه حق من حق من حقوق المدعي في التعويض، ولا يترتب عليه حق من حق من حقوق المدعي في التعويض.

٢ - ومع ذلك اذا وقع الضرر من شخص غير عمر ولم يكن هذا من هو
مسؤول عنه ، او بعد حصول على تعويض من مسؤول ، حاز للعاصي ان يلزم من
وقع منه الضرر تعويض عادل ، مرة اخرى في ذات مركز الحصول

المادة ١٦٦

اذا اثبت الشخص ان الضرر قد نشأ عن سببه احتج لا بدله فيه ، ككسائر
معايير او قوة قهر او حذافين ، ضرر ، او خطأ من عمر ، كان عمر ملزم بتعويض
هذا الضرر ، ما لم يوجد نص او اتفاق على غير ذلك .

المادة ١٦٧

من 'حدث ضرر' وهو في حالة دفاع ، راعي من نفسه او ماله و من نفس عمر
او ماله ، كان غير مسؤول ، على ان يجوز في حالة ضرر من ذوي الاعاقة
ملازماً بتعويض تراعى فيه مقتضيات العدالة .

المادة ١٦٨

لا يكون له صلب من مسؤول عن عمله الذي 'ضرر' عمر ان يقوم به سعيه
لاضر ضرر 'به من رئيس ، متى كانت هناك هذه الالام و حه عليه ، او كان متفهد
'ها و حه ، و ثبت انه كان يفتقد مشورة من عمر الذي وقع منه ، او كان استفاده
دياً على سبب معقولة ، و انه راعى في عمله جانب حذفه

المادة ١٦٩

من صلب ضرر 'أمر' به الذي ضرر 'ك' ، و محدثه او غيره ، لا يكون
ملازماً الا بالتعويض الذي يراه القاضي مناسباً .

المادة ١٧٠

١ - بعدد المسؤول عن عمل صادر كالم متصاين في ان مهم شعوب من الضرر ،
و يكون مسؤوليه فيما بينهم بالتساوي ، لا على العاصي لصيب كل منهم في التمهيد .

المادة ١٧١

عذر مدعي مدى التوصل عن ضرر الذي حق ضرور مطلقاً لا يحكم
المادتين ٢٢٢ و ٢٢٣ من سيا في ذلك ضرور الملاحة ودون ان يتقيد بأي حد ،
فان لا يميز له وقت الحكم ان يعجز مدعي التوصل مالياً ، فانه ان يتعطل
الضرور ، حق في ان تعدد خلال مدة مضيعة بقاء مدعي في عذر

مادة ١٧٢

١ - مدعي في مدعيه ، مدعي عن ضرور وف ، صحيح ان يكون مدعيه مضافاً
كما صحيح ان يكون مدعيه ، وتكون في هذين احديهما مدعيه مدعيه مدعيه
٢ - وضرور التوصل بقاء ، على انه يجوز للمدعي ، مضافاً لمدعيه وف ، مدعيه على
ذلك الضرور ، فمدعيه حاله اني ما كانت عليه ، وان كان باراً امر مدعيه
متصل بالعمل عن اشروع ، وان كان على سبيل التوصل .

المادة ١٧٣

١ - سقط التمسك بدعوى مدعيه عن ادعائه من ضمن غير مدعيه وف ، التمسك
كانت مدعيه من ايدي مدعيه ببقاء ضرور مدعيه وف ، مدعيه مدعيه مدعيه
مدعيه . وسقط هذه الدعوى في كل حال التمسك مدعيه مدعيه مدعيه من يوم وقوع
العمل غير المشروع .
٢ - على انه اذا كانت هذه الدعوى مدعيه عن حريقه ، وكانت الدعوى
الحرائق لا تسقط بعد انقضاء مواسم المدعيه في المدعيه ، فان الدعوى
التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجزائية .

٢ المسؤولية عن عمل الغير

المادة ١٧٤

١ - كل من سبب عنه قيام مسؤولية شخص في حاجة الى ارفاقه ، سبب قصره او سبب حالة اعميه و جسميه ، يكون مديماً بموجب القانون لذي يحدده دلائل الشخص بغير عمله غير مشروع ، ويرتب هذا لانه لو كان من وقع منه العمل الضار غير مجزئ .

٢ - - يصير المصير في حاجة الى ارفاقه اذا لم يقع خمس عشرة سنة ، وانما وكان في كسب مائة على رتبته ، ويؤول ارفاقه الى المصير الى معصية في مدونه ، ويشرف في حرفة ما دام يصير كسب ثلث امواله واسمرف ، ويؤول ارفاقه على وجه المصير الى رتبته و اى من شولى ارفاقه على رتبته .

٣ - - ويسمى بكتاب ارفاقه الشخص من ثلث امواله ، و ان كان له ثلث امواله ارفاقه ، و ان كان له ثلث امواله ولو قدم هذا الواجب ، و من اصابه

مادة ١٧٥

١ - - يكون مدع مسؤولاً عن ضرر الذي يحدده لانه بمصلحه عن مشروع ، متى كان واقفاً منه في حال تأدية وظيفته او بسببها .

٢ - - يجوز له ائتميه ، و هو يمكن مدع حرراً في حصار لانه ، متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقبته وفي توجيهه .

المادة ١٧٦

المسؤول عن عمل الغير غير حق الرجوع عليه في حدود اى يكون له هذا التغير مسؤولاً عن تعويض الضرر .

٣ - المسؤولية الناشئة عن الأشياء

المادة ١٧٧

حارس الحيوان أو الشيء المكنى ما كانه ، مسؤول عما تخلفه احياءه من ضرر ،
ولو صل الحيوان أو الشيء ، مع ما ثبت حارسه ان وقوع الحادث كان سبباً حقيقياً
لا يذله فيه .

المادة ١٧٨

١ - حارس الشيء أو المكنى ما كانه ، مسؤول عما تخلفه من ضرر ،
من ضرر ، وهو كان اسبباً حقيقياً ، مع ما ثبت حارسه ان وقوع الحادث كان سبباً حقيقياً
الصيانة أو عدمه في البناء أو عيب فيه .

٢ - ونحوه من كان مهدداً بضرر حارسه من الشيء أو المكنى ما كانه ، مع ما ثبت حارسه ان وقوع الحادث كان سبباً حقيقياً
الزم من الضرر ضرره للضرر الحارس ، فان لم يعمد ، مع ما ثبت حارسه ان وقوع الحادث كان سبباً حقيقياً
ادن من المحكمة في اتخاذ هذه التدابير على حارسه .

المادة ١٧٩

كل من تولى حراسه شيئاً ، يتطلب حراسه خاصة و حراسه خاصة
ميكانيكية يكون مسؤلاً عما تخلفه هذه الاشياء من ضرر ، مع ما ثبت ان وقوع
الضرر كان سبباً حقيقياً لا يذله فيه . وهذا مع عدم الاحتمال في رد ذلك من
حكام خاصة

الفصل الرابع

الأثر بلا سبب

المادة ١٨٠

كل شخص ، وله غير محرم ، تعري دون سبب مدعوع على حساب شخص آخر ، قد تم في حدود ما أثرى به فهو من هذا الشخص نعم دفعه من حسابه وسق هذا الالتزام قائماً ولو زال الأثر فيما بعد .

مادة ١٨١

سقط دعوى الأثر من بين الأثر بلا سبب ، فعند ثلاث سنين من يوم الذي وقع فيه من دفعه ، حذره كعنه في دفعه من ، و سقط لدعوى كذا في جميع الأحوال ، خمس عشرة سنة من يوم الذي شأ فيه هذا الحق

١ دفع غير المستحق

المادة ١٨٢

- ١ - كل من سرق على سبب الوفاء ما ليس مستحقاً به ، جت عليه رده .
- ٢ - على من لا يحل له أن يدفع ، أن يدفعه ، بغير أنه غير مبرر بما دفعه .
- ٣ - لأن يكون دفعه لأهله ، أو أن يكون قد كره على هذا الوفاء .

المادة ١٨٣

صح سرده غير مستحق ، إذا كان ثوباً ، ورسمه بعداً لا يرد لم يحق منه أو لالتزام رال منه بعد أن تحقق .

المادة ١٨٤

- ١ - يصح كدلات سترد غير مستحق ، اذا كان يوافق ، قد سمع سترداً
لأترام م محس احده وكان يوافق طاهلاً قيام لأجل .
- ٢ - على من محس لاداش ان يتصرف على رد ما استعاده من يوافق محس
في حدود ما حق يدي من سترد ، فاذا كان لأترام الذي لم يحل حبه فوراً ،
لترم الداش ان يرد لادمي محس محس لاداش ، والاشي عن امدد امدقية
للحول الأجل .

المادة ١٨٥

- ١ - لا يحل لاسترداد غير المستحق ما حصل للوجه من غير المدي ورتب منه
ن الداش ، وهو حسن منه ، قد تجرد من منه الداش ، ولم يحصل منه من
التعويض او رد دونه بل لادمي محس محس لاداش ، وتقدم منه من محس
في هذه الحالة بتعويض الغير الذي قام بالوفاء .

المادة ١٨٦

- ١ - اذا كان من تدم غير مستحق حسن اليه فلا يترتب رد لادمي .
- ٢ - اما ان كان يوافق منه د - ان رد صاً بمند و الارباح اي حماها ،
و اني قصر في حاس من ا - اي لاي تسلمه مع حق . و ثلاث من يوم الوفاء او من
اليوم الذي اصبح فيه يوافق اليه .
- ٣ - وعلى من حال بلرم من - د غير ا - حتى رد الوفاء والفرار من يوم
رفع الدعوى .

المادة ١٨٧

- ١ - لم شواور امنية امدد في من تدم ستر مستحق ولا يكون مدمراً إلا بالمدد
الذي أوى به .

المادة ١٨٨

تسقط دعوى اسرود ما دفع من حق نصفه ثلاث سنوات من اليوم الذي
عبر فيه من دفع من مستحق حقه في الاسرود ، وبسط للدعوى كذلك في جميع
الاجوال ، نصفه خمس عشر سنة من اليوم الذي نشأ فيه هذا الحق .

٢ - الفضاة

المادة ١٨٩

مضالته هي ان يولي شخص عن قصد اقباله شأنه كحل حساب شخص آخر ،
دون ان يكون ملزماً بذلك .

المادة ١٩٠

تكون مضالته او كان موصولاً في شأنه بولي شأنه معه فبولي شأنه غيره .
ان شأين من ارتباط لا يكون معه فيه واجدهما مضالته من الآخر .

المادة ١٩١

يؤي هو عد وكاله او فرب جميع ما هو به الموصول

مادة ١٩٢

عكس على موصول ان يولي في العمل الذي يملكه الى ابه مملكه وب العمل
من مملكته به نفسه . كما عكس عليه ان يعطيه به حقه وب العمل من استطلاع ذلك

المادة ١٩٣

- ١ يجب على الموصول ان يدل في اعينه بالعمل به شخص امادي ،
ويكون مسؤولاً عن خطئه . ومع ذلك يجوز لبعضه ان يولي بموكله من
على هذا الخطأ ، ان كانت ظروفه تدعو لذلك
- ٢ -- ورسيد الموصول الى غيره بكل العمل وبمعه كان مسؤولاً عن
لحقه وبه ، دون حلال من بوب العمل من رجوع مباشرة على هذا نائب .
- ٣ -- ورسيد الموصول في قيم العمل وحقه ، كما لو اختلف بينه وبينه .

المادة ١٩٤

يلزم المصولي بما يلزم به الوكيل من ودع استولى عليه بسبب انفصاله ،
وتقديم حساب عما قام به .

مادة ١٩٥

١ - اذا مات مصولي - م ورثته بما يلزم به ورثة الوكيل مفعلاً لأحكام
المادة ١٨٣ فقرة ٢ .

٢ - واذا مات رب العمل بقي مصولي مبرماً نحو ثورته بما كان مبرماً ،
نحو موثقتهم .

المادة ١٩٦

يتم المصولي تلقاً من رب العمل ، متى كان قد دخل في داره مائة شخص
العادي ، ولو لم تحقق النتيجة المرجوة . وفي هذه حالة يكون رب العمل مبرماً
بأن يمدد التجهيزات في هذه المصولي خبائه ، وإن عوصه عن التجهيزات التي
الزم بها ، وإن رد له التجهيزات المستوردة وجمعها في موعدها لظروف عادية لها
فوالله من يوم ردها ، وإن عوصه عن إخراجها في موعدها فبذلك ،
ولا تستحق المصولي جزاء على عمله إلا أن يكون من المحرمين منه .

المادة ١٩٧

١ - إذا قام بواجب في المصولي اهلية تصدق به يكون مسؤولاً عن داره
لأبائهم الذي يرى به ، مما يكن مسؤوليته شئ من عمل غير مشروع .
٢ - ما رتب العمل فتق مسؤوليته كاملة ، ولو لم يوفد فيه اهلية التصديق .

المادة ١٩٨

تسقط الدعوى الناشئة من انفصال بعض ثلاث سنوات من اليوم الذي مر
فيه كل طرف بمعه . وتسقط كذلك في جميع الأحوال بعض عشر سنة
من اليوم الذي نشأ فيه هذا حق .

الفصل الخامس

القانون

١٩٩

١. من يثبت في القانون ما يخالف أحكام هذا القانون
يعتبر كأنه لم يذكر

الباب الثاني

أثر الإلزام

المادة ٢٠٠

١ - ينفذ الإلزام حبراً على امدن .

٢ - من يثبت في القانون ما يخالف أحكام هذا القانون

٢٠١

١. من يثبت في القانون ما يخالف أحكام هذا القانون

لا يجوز أن يقوم إتمام طبيي بحاف النظام العام .

المادة ٢٠٢

١. من يثبت في القانون ما يخالف أحكام هذا القانون

المادة ٢٠٣

الإلزام الطبيي يصلح سبباً لإلزام مدني .

الفصل الأول

التنفيذ العيني

المادة ٣٠٤

١ - يجوز للمدين أحد المندرجين في المادتين ٢٢٠ و ٢٢١ على تنفيذ التزامه موقفاً عينياً متى كان ذلك ممكناً .

٢ - على من راكبان في تنفيذ من رهنه المدين حثاؤه ان يحرص على دفع ما هو عليه في . كان ذلك لا يجوز بالتدليس من رهنه .

المادة ٣٠٥

الالتزام بنقل الملكية أو أي حق عيني آخر يعمل من بعده نفسه هذا الحق ، راكبان من الالتزام موقفاً عينياً ، قد يكون له في حالات خاصة من المتلقة بالتسجيل .

المادة ٣٠٦

١ - لا يجوز للمدين حق سي على شيء من لا يملكه ولا يملك الحق الا باقرار هذا الشيء .

٢ - قرار من من تنفيذ من رهنه ، حثاؤه ان يحرص على دفع ما هو عليه في دفع من رهنه ، قد يكون له في حالات خاصة من المتلقة بالتسجيل .

المادة ٣٠٧

لا يجوز للمدين حق سي على شيء من لا يملكه ولا يملك الحق الا باقرار هذا الشيء .

المادة ٢٩٢

١ في لأمه انما لا كان يذهب من بين هؤلاء الى احد على شيء
 ٢ في هذه المادة انما لا وجه لاجلها في سبيلها من قبله انما لا يكون في
 ٣ لأمه انما لا في سبيلها من قبله انما لا يكون في سبيلها من قبله
 ٤ انما لا يكون في سبيلها من قبله انما لا يكون في سبيلها من قبله
 ٥ في كل حال من قبله انما لا يكون في سبيلها من قبله

المادة ٢٩٣

١ في لأمه انما لا كان يذهب من بين هؤلاء الى احد على شيء
 ٢ في هذه المادة انما لا وجه لاجلها في سبيلها من قبله انما لا يكون في
 ٣ لأمه انما لا في سبيلها من قبله انما لا يكون في سبيلها من قبله
 ٤ انما لا يكون في سبيلها من قبله انما لا يكون في سبيلها من قبله
 ٥ في كل حال من قبله انما لا يكون في سبيلها من قبله

المادة ٢٩٤

١ في لأمه انما لا كان يذهب من بين هؤلاء الى احد على شيء
 ٢ في هذه المادة انما لا وجه لاجلها في سبيلها من قبله انما لا يكون في
 ٣ لأمه انما لا في سبيلها من قبله انما لا يكون في سبيلها من قبله
 ٤ انما لا يكون في سبيلها من قبله انما لا يكون في سبيلها من قبله
 ٥ في كل حال من قبله انما لا يكون في سبيلها من قبله

المادة ٢٩٥

١ في لأمه انما لا كان يذهب من بين هؤلاء الى احد على شيء
 ٢ في هذه المادة انما لا وجه لاجلها في سبيلها من قبله انما لا يكون في
 ٣ لأمه انما لا في سبيلها من قبله انما لا يكون في سبيلها من قبله
 ٤ انما لا يكون في سبيلها من قبله انما لا يكون في سبيلها من قبله
 ٥ في كل حال من قبله انما لا يكون في سبيلها من قبله

المادة ٢٢٠

يكون المدينون في حدودهم حصصاً ثابتة من أموالهم يقوم بمقتضى الإدارة
وتحسب لهم من الأرباح حصصاً على وجه ما يلي في أموالهم العادية كما
يكون أن يكون مدينون على قدر حصصهم في أموالهم العادية من غير حلول
الأجل دون حاجة إلى أي إجراء آخر .

المادة ٢٢١

لا يملك أحد من المدينين في أحد الأقسام
أ - مخرج بقية الأرباح بعد خصم ما يخصه من الأرباح
ب - إخراج ما يخصه من الأرباح بعد خصم ما يخصه من الأرباح
ج - إخراج ما يخصه من الأرباح بعد خصم ما يخصه من الأرباح
دون حق وهو ظلم بذلك .
د - إذا صرح المدين بكتابة أنه لا يريد القيام بالتزامه .

مادة ٢٢٢

١ - إذا لم يكن المدينون في حدودهم حصصاً ثابتة من أموالهم يقوم بمقتضى الإدارة
وتحسب لهم من الأرباح حصصاً على وجه ما يلي في أموالهم العادية كما
يكون أن يكون مدينون على قدر حصصهم في أموالهم العادية من غير حلول
الأجل دون حاجة إلى أي إجراء آخر .
جهد معقول .

٢ - ومع ذلك لا يملك أحد من المدينين في حدودهم حصصاً ثابتة من أموالهم يقوم بمقتضى الإدارة
وتحسب لهم من الأرباح حصصاً على وجه ما يلي في أموالهم العادية كما
يكون أن يكون مدينون على قدر حصصهم في أموالهم العادية من غير حلول
الأجل دون حاجة إلى أي إجراء آخر .
وقت التعاقد .

مادة ٢٢٣

١ - يمكن للمدينين في حدودهم حصصاً ثابتة من أموالهم يقوم بمقتضى الإدارة
وتحسب لهم من الأرباح حصصاً على وجه ما يلي في أموالهم العادية كما
يكون أن يكون مدينون على قدر حصصهم في أموالهم العادية من غير حلول
الأجل دون حاجة إلى أي إجراء آخر .

المادة ٢٢٨

١ - متى كان المدعى قد حقق حقاً في دعواه، سواء كان المدعى
 مدعي التأمين أو مدعي التمسك، في حق المدعى، متى لا يرد هذا
 المدعى على نفسه في المدعى، متى لا يرد المدعى على المدعى، متى لا يرد المدعى
 على المدعى في المدعى، متى لا يرد المدعى على المدعى، متى لا يرد المدعى
 ٢ - متى كان المدعى قد حقق حقاً في دعواه، سواء كان المدعى
 مدعي التأمين أو مدعي التمسك، في حق المدعى، متى لا يرد هذا
 المدعى على نفسه في المدعى، متى لا يرد المدعى على المدعى، متى لا يرد المدعى
 فائدة للتخصيص إذا ما ثبت أن هذه العمولة أو المنفعة لا تكون حصة حقه، ويكون
 المدعى قد أداها ولا منفعة مشروعة.

المادة ٢٢٩

لا يمكن للمدعى أن يرفع دعواه في حق المدعى، متى لا يرد المدعى
 ضرراً لحقه من هذا التأخير.

المادة ٢٣٠

إذا تسبب التأخير، بسوء دعة، وهو يطالب بحقه، في إطالة أمد النزاع الملقاها
 في حق المدعى، متى لا يرد المدعى، متى لا يرد المدعى، متى لا يرد المدعى
 فيها النزاع بالامبرور.

المادة ٢٣١

١ - متى كان المدعى قد حقق حقاً في دعواه، سواء كان المدعى
 مدعي التأمين أو مدعي التمسك، في حق المدعى، متى لا يرد هذا
 المدعى على نفسه في المدعى، متى لا يرد المدعى على المدعى، متى لا يرد المدعى
 ٢ - متى كان المدعى قد حقق حقاً في دعواه، سواء كان المدعى
 مدعي التأمين أو مدعي التمسك، في حق المدعى، متى لا يرد هذا
 المدعى على نفسه في المدعى، متى لا يرد المدعى على المدعى، متى لا يرد المدعى
 فائدة للتخصيص إذا ما ثبت أن هذه العمولة أو المنفعة لا تكون حصة حقه، ويكون
 المدعى قد أداها ولا منفعة مشروعة.

الفصل الثالث

ما يكفل حقوق الدائنين

من وسائل تنفيذ ووسائل ضمان

المادة ٢٣٥

- ١ - أموال من حصة المدين في أمواله.
- ٢ - جميع ما يملكه المدين من أمواله.

١ وسائل التنفيذ

المادة ٢٣٦

- ١ - في حق المدين كل حق من حقوقه.
- ٢ - في حق المدين كل حق من حقوقه.
- ٣ - في حق المدين كل حق من حقوقه.
- ٤ - في حق المدين كل حق من حقوقه.

المادة ٢٣٧

- ١ - في حق المدين كل حق من حقوقه.
- ٢ - في حق المدين كل حق من حقوقه.

المادة ٢٣٨

١ - إذا كان التصرف مستحق الإداء ، وصدر من مدينه التصرف صار له أن يطالب بعدم تصديقه ، وتصرف في حقه ، إذا كان تصرف قد انقضى من حقوق المدين أو رد في برمانه ورست عليه صدر مدين أو صدر في حساره ، وذلك متى يوجب شرط مخصوص سنه في المادة ٢٣٩ .

المادة ٢٣٩

١ - إذا كان تصرف المدين بموجب ، استمر عدم تصديقه في حق الدائن لملكه ، فإنه لا يملك على حسن من مدين ، أن يكون من صدر له التصرف على مدينه حتى ، ولا يملك التصرف بمقتضى على حسن ، يكون قد صدر من المدين وهو عام به مدين كما عدم من صدر له التصرف عاماً بحسن المدين ، إذا كان قد غير هذا المدين مقرر .

٢ - إذا كان التصرف مدين ، فإنه لا يملك في حق الدائن ، ولو كان من صدر له التصرف حسن عليه ، فبأنه لا يملك من المدين لم يملك عتاً .

٣ - وإذا كان الخلف الذي يقول به شيء ، من مدين وقد تصرف فيه بمقتضى إلى خلف آخر ، فلا يملك للدائن أن يثبت عدم عدم التصرف إلا إذا كان خلف الثاني بعد حسن المدين وغير خلف الأول ، أمشي ، إن كان مدين وقد تصرف بمقتضى ، أو كان هذا الخلف الثاني بعد صدور مدين وقد تصرف به بخلاف الأول إن كان المدين قد تصرف له تبرعاً .

المادة ٢٤٠

إذا دعي الدائن المدين مدين عليه لأن أن يثبت عدمه وما في ديمته من ديون وعلى المدين حصة أن يثبت له ما لا يساوي قيمة لديونه ويرد عليها .

المادة ٢٤١

من مرد عدم عدم التصرف منه من ثل جميع الدائنين لأن صدر هذا التصرف اضراً بهم .

٢ - الاعمار

المادة ٢٥٠

يحظر ان يشهر اعمار المدين اذا كانت من اله لا يمكن لواءه دونه
المستحقة الاداء .

المادة ٢٥١

سكون شهر الاعمار بحكم صدره بحكمة الاداء بتدبيره في شهر او طين ادين .
بما على طلب ادين في هذه او طين ادين رتبة ١٠٠ في المدين على وجه ١٠٠

المادة ٢٥٢

على بحكمة في كل حال ، على ان سب اعمار ادين ان رايني في قدرها جميع
الطراف اي احاط به ، سب . كانت هذه مبروف عامه ثم حاسه ، فظهر إلى
مورده التسفيه ومقدره اشخصيه ومؤوبه عن لاسات التي تد إلى اعذاره
ومصالح رائسه المبروغة . كل طرف آخر من شأنه ان يؤثر في حاسبه بديه

المادة ٢٥٣

١ - على كاتب بحكمة في اليوم الذي قيد فيه دعوى لاعمار ان سجل
استدعاه ، في سجل حاس رتب بحسب سماء المدين ١٠ عليه ان يؤشر في هامش
السجل من كور ما يحكي اصدار المدين ١٠ وسكن حكم يصدر بتدبيره ١٠ بالهانة .
٢ - وعلى الكاتب ان يرسل ليون وراوده سورده عن هذه التاجلات
والتاشرت لاسها في سجل عد يصعب وفقاً لقرار بصدر وزير عدل

المادة ٢٥٤

يح على المدين ان يبر موطنه ان يحظر بذلك كاتب لبحكمة الى سبب موطنه

الاسبق ، وعلى هذا كانت مجرد علمه بتغير ابوظبي سواء أخطأ أحد من علم
دلائل من أبي طيحي آخ ، ثم يرد على هذه الأدلة من سورة من حكم شهر لأعصار
من اجابات مؤسرها في بعض مسجيد إلى المحكمة في تمهيد ابوظبي الخدي
تقوم بغيره في - ١٢٤٤

२०० मील

١ - بعد من علي الحكم - لا غرر في تحمل كل ما فيه اجد من دول
مؤخره . في بعض من هذه الدول مع وجوده لا قيمة او قابلية على العمل
مقطعتا لسقوط الاجل .

۲ ومع ذلك بعد ان صلى في مكة على طلب الخديج وفي مواعيد
روي شغل من رثيه راعا لاجل ودية له في الدون حوله كما يجوز
له بفتح خديج حلالا له في الدون حوله، ورضي الله عن الاخيرة
الطوبى له في خير سنة نكح بها خديج بن خديج

السادس ٢٥٦

١ لا يجوز فيه لأحد من روث نكاح الدائمين حرًا أو حرمة صداقته
٢ على من لا يجوز أن يخرج على له ذنب الدرس يكون له حقوق سابقه
على سجين مستعد براهي لأجساد في جناس مع على عذارت أجساد بعد
هذا الفصل

၃၀၄ မူလ

[illegible]

የዐለ ገረብ

٩ نخور محمد بن منصور في حاليه ، الم مع رسول الله ، علي اب

٢ — وبوشر كاتب المحكمة من تلقاء نفسه بالحكم الصادر بانتهاء حالة الاعسار على هامش التسجيل المصنوع عليه في لعمارة ٢٥٣ .

المادة ٢٦٢

٢٦٢ — يقر قوة الاعسار بقوة الدون التي اقصت خمس سنوات على تاريخ انشأته بالحكم الصادر بفسخ الاعسار .

المادة ٢٦٣

٢٦٣ — يجوز بعد انتهاء حالة الاعسار أن يعطب بمرور دون اربع سنوات قد حلت بسبب فسخ لاء رادع مدفع إلى اجل معين ، بشرط ان يكون قد وقى بوفاء اتي حلت دون ان يكون بفسخ الاعسار اثر في حلوله .

المادة ٢٦٤

٢٦٤ — انهاء حالة الاعسار بحكم وقرره مدان لا تمنع الدائنين من اقصاء في اقساء الدائنين ولا من حساب مديونيات حقوقهم وفقاً لما ورد من ٢٣٦ إلى ٢٤٤ .

ابواب الثالث

الأوصاف المعداة لأثر الإلتزام

الفصل الأول

الشرط والاحس

١ - الشرط

المادة ٢٦٥

لا يكون لأثر معدة على شرط كمال وجوده ولو له أثر سابق على مر
مستقبل غير محقق الوقوع .

المادة ٢٦٦

١ - لا يكون لأثر معدة إن كان على شرط غير ممكن ، ثم على شرط
غير الآتية أو بعدة معدة ، هذا ، كان الشرط واقعاً ، كما فاسطاً
فهو نفسه الذي يعتبر غير قائم .

٢ - مع ثبوت لأثر معدة على شرط فاسط بعد إتمام
أو بعده ، ثم ، إن كان هذا شرط هو حسب لرفع الإلتزام .

المادة ٢٦٧

لا يكون لأثر معدة إن كان على شرط وصف بغير وجوده لأثر معدة وفقاً
على محض إرادة الملتزم .

المادة ٢٦٨

إذا كان الأمر مطلقاً على شرط فلا يكون نافذاً إلا إذا تحقق الشرط .
فما قبل بحقه شرط فلا يكون الأمر نافذاً إلا بتحققه الشرط ولا ينعقد الاحتيازي على أنه يجوز أن يُلغى من الاحتياز ما عداه على حقه .

المادة ٢٦٩

١ - لا يُلغى بحقه شرط عند نسخ أو انقضاء أو كونه ناسخاً
بعضاً بجزءه . فلو كان الأمر نافذاً من قبله لم ينعقد الاحتياز عليه .
٢ - متى كان الأمر نافذاً من قبله لم ينعقد الاحتياز عليه .
بحقه شرط

المادة ٢٧٠

١ - إذا كان الأمر نافذاً من قبله لم ينعقد الاحتياز عليه إلا إن
سُيّر من إرادته عند صدق أو من طبيعته . فلو كان وجود الأمر نافذاً
يكون في الوقت الذي تحقق فيه الشرط .
٢ - ومع ذلك لا يكون نافذاً من قبله إلا إذا كان نافذاً من قبله
بحقه شرط غير ممكن نسب حدي لا يقد للمدعي فيه

٢ المل

المادة ٢٧١

١ - يكون الأمر نافذاً من قبله إذا كان نافذاً من قبله من مستند
بحقه أو قواعده .
٢ - ومع ذلك لا يكون نافذاً من قبله إلا إذا كان نافذاً من قبله
الذي يقع فيه .

المادة ٢٧٢

إذا سعى من لا يتم أن يمدن لا يقوم بوفائه إلا بعد مقدرة أو احتمية ،
على التماسي مباداً مناسباً حول الآخر ، مراعية في ذلك مورد حسن الحسايه
و المستغلة ، ومقتضياً منه عديده الرحل المبرص على أوقافه

المادة ٢٧٣

سقط حق امدن في الأجل .

١ — اذا شمر افلاسه او اعساره وفقاً لنصوص القانون .

٢ — اذا ضعف فعله إلى حد كبير ما اطلبى للادان من تأمين حسن .
كان هذا التأمين قد عطي بعدد لاحق و معتصي و دون ، هذا ما لم يؤثر للادان
أن يقدد شكته تأمين اما اذا كان بعدد ، فهو يرجع إلى سبب لاحق
لاراده ، من فيه ، فان الآخر سقط ما بعد امدن للادان صفة ، كاهياً .
٣ — ان لم بعدد للادان ما ، عند في بعدد شدة من تأمينات

المادة ٢٧٤

١ — اذا كان لا يرد بعدد تأجل ، فبذلك لا يكون ، هذا الا في اوقات
لدي ، وتحت فيه لاحد على به عور للادان ، حتى وان بعدد لاحق ، —
بعد من لاحقاً اب ما يحاط به على جهوقه ، وله بوجه حسن ب بعدد تأمين إذا
حتى افلاس امدن او عساره ، سببه في ذلك إلى سبب معمول .
٢ — ورتب على نفس لاحق مسح زوال لا يتم ، دون ب يكون هذا
الزوال اثر وحي .

الفصل الثاني

تعدد محل الالتزام

١ - الالتزام التخييري

المادة ٢٧٥

يكون الالتزام تخييرياً إذا شمل محله أشياء متعددة، براء قيمة المدين براه تامة
أو شيء واحد، وكان خيار المدين منه متى شاء قبول أو تهم لمعاودة
على غير ذلك.

م ٢٧٦

١ - إذا كان خيار المدين و منبوع من الاحتار ٢٢ بعد ان يكون الم شفعو
فيما بينهم ، حار لا شئ ب علب من العصى يعين اجل يختار فيه المدين او يتفق فيه
مديون ، فادعاهم ذلك بون العصى نفسه يعين محل الامه .
٢ - ثم اذا كان خيار المدين و منبوع من الاحتار او بعد ان يكون و
شفعو في شفعه على العصى اجلاً ان طلب المدين ان ، فادعاهم العصى لاجل اشهر
اخيرون في مدين

المادة ٢٧٧

إذا كان خيار المدين ، ثم منتج سعيد كل من الاسيه امعده في اشتمل
عليها غير الاثره و كانت من مسؤله لا عن هذه الاستحاله و انه في سلق واحد
من هذه الاشياء ، كان مديماً ان يبيع قيمة آخر شئ ، سجد سعيده

٢ - الالتزام البرلي

المادة ٢٧٨

- ١ - يكون - لا - مدياً - يشمل محله لاسناً و حداً . ولكن -
دعة المدين اذا أدى بدلاً عنه شيئاً آخر .
- ٢ - و شيء الذي يشمل محله لا - لا - من الذي يعرّضه -
بذاته ، هو و غيره محله لا - هم - الذي يعرّض طبيعته .

الفصل الثالث

تعدد طرفي الالتزام

١ النعمان

۲۷۹ مائة.

میں ہیں ۔ نہیں + ہیں میری لا اعتبار سے + کا کوئی نہ + علی انصاف
 او نصیر القادری ۔

٧٨٠ - ٧٨١

۱۱۱ اکا در این راه، هر چه در توانی، برای من و برای
..... در هر روز.

۳۔ جمعہ کو لاہور میں ۱۰۰۰ سے زائد افراد نے شرکت کی۔

المادة ٣٨٩

[illegible]

الإرشاد من جميعاً .

المادة ٢٨٢

- ١ - ١٠ - رتب دمه من قبل أحد المدينين المتصاميين بسببه غير الوفاء ، ولا يترتب دمه من باقي المدينين لا بعد حصه مدته الذي رتب دمه من باقي المدينين .
- ٢ - ولا يجوز لأحد الدائنين المتصاميين أن يترتب دمه من شأنه الاضرار بالمدينين الآخرين .

المادة ٢٨٣

- ١ - كل ما يسوويه أحد المدينين المتصاميين من الدين يترتب على باقي المدينين حريماً وخصاً من دمه .
- ٢ - ويكون اعمدة دمه بالتساوي ، إلا إذا وجد اتفاق أو نص يقضي غير ذلك .

المادة ٢٨٤

إذا كان المتصاميين بين مدينين من دمه أحد المدينين مبرراً لدمه لغيره

المادة ٢٨٥

- ١ - يجوز للدين مقدمه مدينين متصاميين بالدين محتججاً ومبرراً ، ويراعى في ذلك ما سبق راعاه كل مدين من وصف يمدد من أثر الدين .
- ٢ - ولا يجوز للمدين الذي يطالبه الدائن بالوفاء أن يحتج بأنه قد دفع حصة له من دمه من باقي المدينين ، ولكن يجوز له أن يحتج بأنه قد دفع حصة له من دمه من باقي المدينين جميعاً .

المادة ٢٨٦

يترتب على مقدمه مدينين من دمه أحد المدينين متصاميين أن يترتب دمه باقي المدينين ، إلا إذا احتفظ الدائن بحقه فيه .

٢٨٧

لا يجوز للمدعي من ضمن أن يثبت ما يثبت في حق من الدائن ومدعي متخاصم آخر، إلا بقدر حصة هذا المدين.

المادة ٢٨٨

إذا ثبت الدية بين الدائن وأحد مدعيه من ضمن، فإن لا معنى له إلى باقي المدعين، ولا بقدر حصة مدعي الذي ثبتت دية مع الدائن.

٢٨٩

١ - إذا ثبت الدية بين أحد المدينين المتضامتين، فلا تبراؤة لباقي، لا إذا صرح الدائن بذلك.

٢ - إذا لم يصرح به، فقد يجوز أن يكون له طلب في يد كل واحد من المدعىين، إلا ما تبقى من الدين بعد حصة مدعي الذي ثبتت دية، لأن يكون قد حبطت حقه في الرجوع عليه بكل الدين وفي هذه الحالة يكون له حق الرجوع على مدعي الذي صدر الإبراء لصالحه في الدين.

المادة ٢٩٠

إذا بُرئ الدائن أحد المدعين المتضامين من ضمن، في حقه في الرجوع على الدين بكل الدين ما لم يتعلق على غير ذلك.

المادة ٢٩١

١ - في جميع الأحوال في حقه، ولم للدائن حصة من المدعىين سواء كان الإبراء من الدين أم من البعض، كقول في المدعىين أن، وهو مدعى لأبصار على هذا المدعي نصيبه في حصة المدعىين وهو وفقاً للمادة ٢٩٨.

٢ - على أنه إذا ثبت الدية بين المدعي الذي ارتفع من كل مسؤولية عن الدين، فإن الدائن هو الذي يتحمل نصيب هذا المدعي في حصة المدعىين.

المادة ٢٩٢

١ - إذا اتهم الدين بالاعتماد بالقصة الى حد ما بين المسلمين، فلا يجوز من ذلك باقي المدينين الا قدر حصه هذا المدين .

٢ - ...

المادة ٢٩٣

١ - لا يجوز ...

٢ - ...

٣ - ...

المادة ٢٩٤

١ - ...

٢ - ...

٣ - ...

المادة ٢٩٥

١ - ...

٢ - ...

٣ - ...

لان المدينين الآخرين يستفيدون من ذلك .

ب أن من أحرم من شيء ربي به منع من أن لا يحرّم لأخيه
ممنعاً ، أو أنصرّف به منع من أن يصرّف .

المادة ٣٠١

١ - يحدّد دستور في إتمام من هذا الإقسام كان كل منه مبرماً
بوفاء الدين كاملاً .

٢ - ومنع من شيء الدين حق الرجوع على من كل قدر حصه
إلا إذا تبين من الظروف غير ذلك .

المادة ٣٠٢

١ - إذا حدد الدين في شيء من الأقسام ، أو حدد ورثه الدائن
في هذا القسم ، جاز لكل دين ورثه بطلان ذلك ، لا إتمام كالأقسام
التي من أحد الدائنين ، ورثته على من كان من مبرم ذلك ، لا من يدين
محمّين أو أيداع الشيء محل الإتمام .

٢ - ويرجع الدين على من منعه من إتمامه كل قدر حصته .

الباب الرابع

انتقال الالتزام

الفصل الأول

حوالة الحق

المادة ٣٠٣

يكون انتقال الحق من شخص آخر لا داخله من شخص آخر
و هو من شخص آخر لا من شخص آخر له الحق في ذلك الحق من شخص.

المادة ٣٠٤

لا يجوز حوالة الحق إلا بعد رضا كاتبة منه فلا يجوز .

المادة ٣٠٥

لا يكون حق له بعدد من شخص أو قد يمر إلا أنه حق من شخص و سبعا
على أن يشارف من غير تعديل الحق لتسليمه من يكون هذا الحق من شخص آخر .

المادة ٣٠٦

يكون بعد سماع الحق من شخص أو قد يمر إلا أنه حق من شخص و سبعا
ما يحفظ به على الحق الذي انتقل إليه .

المادة ٣٠٦

يشترط في كل حق من الحقوق كالتجارة والبيع والاشتراك في الميراث والقبض والاحتفاظ .

المادة ٣٠٨

- ١ - كل الحق من الحقوق لا يحد من الحق في الميراث والقبض والاحتفاظ .
- ٢ - كل الحق من الحقوق لا يحد من الحق في الميراث والقبض والاحتفاظ .

المادة ٣٠٩

- ١ - لا يحد من الحق في الميراث والقبض والاحتفاظ .
- ٢ - لا يحد من الحق في الميراث والقبض والاحتفاظ .

المادة ٣١٠

لا يحد من الحق في الميراث والقبض والاحتفاظ .

المادة ٣١١

لا يحد من الحق في الميراث والقبض والاحتفاظ .

المادة ٣١٢

لا يحد من الحق في الميراث والقبض والاحتفاظ .

الفضل الثاني

حوالة الدين

المادة ٣١٥

من حوالة الدين ، متى كان الدين وشخص آخر يحمل منه الدين

المادة ٣١٦

١ - لا يكون حوالة الدين ، متى كان الدين لا إذا تفرده .

٢ - متى كان الدين حوالة ، متى كان الدين لا إذا تفرده ، متى كان الدين لا إذا تفرده ، متى كان الدين لا إذا تفرده ، متى كان الدين لا إذا تفرده .

المادة ٣١٧

١ - متى كان الدين حوالة ، متى كان الدين لا إذا تفرده ، متى كان الدين لا إذا تفرده ، متى كان الدين لا إذا تفرده ، متى كان الدين لا إذا تفرده .

٢ - متى كان الدين حوالة ، متى كان الدين لا إذا تفرده ، متى كان الدين لا إذا تفرده ، متى كان الدين لا إذا تفرده ، متى كان الدين لا إذا تفرده .

المادة ٣١٨

١ - متى كان الدين حوالة ، متى كان الدين لا إذا تفرده ، متى كان الدين لا إذا تفرده ، متى كان الدين لا إذا تفرده ، متى كان الدين لا إذا تفرده .

٢ - متى كان الدين حوالة ، متى كان الدين لا إذا تفرده ، متى كان الدين لا إذا تفرده ، متى كان الدين لا إذا تفرده ، متى كان الدين لا إذا تفرده .

المادة ٣١٩

بعض المدعى الأصلي ان يكون المحرم عليه موقراً وقت اقرار الدائن للحالة ،
ما لم يتعلق على غير ذلك .

المادة ٣٢٠

لمحال عليه ان تمتثل قول الدائن بالدفع ان كان للمدعى الأصلي ان تمتثل
١ كما يجوز له ان تمتثل بالدفع باستمده من غيره احواله .

المادة ٣٢١

١ محرم رايض ان تم موالة لدى ماضي بين الدائن والمحال عليه تقرير
فيه ان هذا يحل محل الدين الأصلي في الترامه .

٢ ويرى في هذه الحالة احكام المادة ٣١٨ و ٣٢٠

الباب الخامس

اتقضاء الالتزام

الفصل الأول

الوفاء

١ - طرفا الوفاء

المادة ٣٢٢

- ١ - يصبح الوفاء من ائدى أو من شبهه أو من أي شخص آخر له مصلحة في الوفاء ، وذلك مع مراعاة ما جاء بالمادة ٢٠٩
- ٢ - ويصبح الوفاء أيضا مع الاحتفاظ بالنسب لمن ائدى له مصلحة في هذا الوفاء ، ولو كان ذلك من علم ائدى أو وعد به ، على انه يجوز لدائن ان يرفض الوفاء من ائدى اذا اصرح ائدى على ذلك والمانع من ذلك هذا الالتزام

المادة ٣٢٣

- ١ - اذا قام ائدى بوفاء لدائن كان له حق الرجوع على ائدى بقدر ما دفعه .
- ٢ - ومع ذلك يحدد ائدى حصل الوفاء بغير رده ان يمنع الرجوع ائدى بوفاء عنه كليا او بعضا اذا ثبت ان له مصلحة في الاعتراف على الوفاء .

المادة ٣٢٨

من حق قانوني ينفذ بحول الدين كان له حقه . فإذا حق من خصائصه
وما ينفذ من ماله . وما ينفذ من ماله . وما ينفذ من ماله . وما ينفذ من ماله .
هذا الحول بالقدر الذي أداء من ماله من حل محل الدين .

المادة ٣٢٩

١ - إذا حق من الدين حقه من حقه . فلا يجوز أن ينفذ
أو لا يجوز أن ينفذ . فإذا حق من حقه . فلا يجوز أن ينفذ .
فإذا حق من حقه . فلا يجوز أن ينفذ .
٢ - إذا حق من الدين حقه من حقه . فلا يجوز أن ينفذ .
هو من حقه في حوله . فلا يجوز أن ينفذ .

المادة ٣٣٠

يكون حق الدين أو حقه . فلا يجوز أن ينفذ .
بحقه . فلا يجوز أن ينفذ .

المادة ٣٣١

إذا كان حق من حقه . فلا يجوز أن ينفذ .
إذا كان حق من حقه . فلا يجوز أن ينفذ .

المادة ٣٣٢

إذا حق من حقه . فلا يجوز أن ينفذ .
إذا حق من حقه . فلا يجوز أن ينفذ .

المادة ٣٣٨

- ١ - إذا عرض شخص ما أن يبيع لعرضه، يدان أو غير ذلك، حذره
أن يبيع في هذه العرض ما يراه له ثم يذله، ومدة مده وحكمه في محنته
وإذا وجم فلا تبرأ ذمة شركائه في الدين ولا ذمة المدينين.
- ٢ - إذا رجع شخص في عرض بعد أن قد يذنه، أو بعد أن حكمه بصدقه،
وأن يذنه منه هذا الرجوع مع بقاء المدة لا يذنه من حيث يذنه بل يذنه
جميعه من ذمته وبشرطه شركائه في الدين وذمه عامين.

٢ - محل الوفاء

المادة ٣٣٩

- ١ - يجب على المدين أن يوفى بدينه، ولا يذنه بشرطه على أن يوفى
بدينه، ولا يذنه بشرطه، ولا يذنه بشرطه، ولا يذنه بشرطه.

المادة ٣٤٠

- ١ - لا يجوز للمدين أن يذنه بشرطه، ولا يذنه بشرطه، ولا يذنه بشرطه،
إعاق أو ليس بقصي بشرطه.
- ٢ - لا يذنه الدين بشرطه، ولا يذنه بشرطه، ولا يذنه بشرطه، ولا يذنه بشرطه،
المترقب به، وليس للمدين أن يرفض الوفاء بهذا الحزم.

المادة ٣٤١

- ١ - كان الدين مدينًا، فإن يوفى مع الدين بشرطه، ولا يذنه بشرطه، ولا يذنه بشرطه،
بدين مع هذه المدة، ولا يذنه بشرطه، ولا يذنه بشرطه، ولا يذنه بشرطه،
من أصل الدين، كل هذا مالم يتفق على غيره.

المادة ٣٤٢

١ - مددب ديون في دمة المدين ، وكانت الدائن واحد ومن جلس واحد ، وكان ما داه امدس لابي هذه الديون خمسة ، حار مدين عند الوفاة ، ثم يبيع امدس الذي ردد الوفاة ، ما يوجد مدع قنوي او تعدي بحول دون هذه التمييز .

المادة ٣٤٣

١ - لم يبيع امدس على اء حه مدين في . ده الساقفة ، كان الخصم من حساب امدس الذي حل ، فاد مددب الديون اءله ثم حساب شدها كله على المدين ، فاد تماوت امدس في بكاهه من حساب مدين الذي يبيعه اءا .

المادة ٣٤٤

١ - بح أن سم الوفاة فوراً بمجرد درت لآلر م سائياً في دمة امدس ، ما لم يوجد اتفاق أو نص بعصي بغير ذلك .
٢ - بح أنه يجوز بيع مدين في حالات استثنائية ، داه تسعة مدين في القانون ، أن مدين مدين في محل معمول ، أو آحال بعد فيها ارامه ، إذا استدعت حاجته ذلك ولم يلحق الدائن من هذا التأجيل ضرر حسيم .

المادة ٣٤٥

١ - إذا كان محل الأتزام شئاً معيماً كالدين وحب تسليمه في المكان الذي كان موجوداً فيه وقت نشوء الأتزام ، ما يوجد مدين أو نص بعصي بغير ذلك .
٢ - أما في الأتزام الأخرى فيكون الوفاة في المكان الذي يوجد فيه موطن مدين أو الوفاة ، أو في مكان الذي يوجد فيه مركز اعمار مدين إذا كان الأتزام متعلقاً بهذه الاعمال .

المادة ٣٤٦

١ - يكون مدين الوفاة على امدس ، إلا بد واحد مدين أو نص بعصي بغير ذلك .

المادة ٣٤٧

١ - من قام بوفاء حرة من الدين أن يطلب محاكمة بما وفاه مع التأشير على مسد الدين بمحصل هذا وفاء ، فإن وفى الدين كله كان له أن يطلب رد مسد الدين أو ماؤه ، فإن كان السد قد صاع كان له أن يطلب من الدين أن يعر كتبة بضائع السند .

٢ - فإذا وفى الدائن القيام بما فرضته عليه العمرة السابقة جاز للدين أن يودع الشيء المستحق ايداعاً قضائياً .

الفصل الثاني

انقضاء الالتزام بما يعادل الوفاء

١ - الوفاء بمقابل

المادة ٣٤٨

إذا قبل المشتري في سبعة أشهر من تاريخ إبرام العقد، هذا
مما لزمه .

المادة ٣٤٩

إذا كان المشتري قد قبل في سبعة أشهر من تاريخ إبرام العقد، هذا
مما لزمه . وإذا كان المشتري قد قبل في سبعة أشهر من تاريخ إبرام العقد، هذا
مما لزمه . وإذا كان المشتري قد قبل في سبعة أشهر من تاريخ إبرام العقد، هذا
مما لزمه . وإذا كان المشتري قد قبل في سبعة أشهر من تاريخ إبرام العقد، هذا
مما لزمه .

٢ - التعديل والزيادة

المادة ٣٥٠

شروط الالتزام :

ولأ سبعة أشهر من تاريخ إبرام العقد، هذا
مما لزمه . وإذا كان المشتري قد قبل في سبعة أشهر من تاريخ إبرام العقد، هذا
مما لزمه . وإذا كان المشتري قد قبل في سبعة أشهر من تاريخ إبرام العقد، هذا
مما لزمه .

المادة ٣٥٨

١- إذا كان من بين الموقوفين من لا يملك من المال ما يكفي لتأمين نفقاته الشخصية، فإن الموقوف عليه عليه أن يوفيه ما يحتاجه من المال من أموال الوقف، وذلك على أن لا يتجاوز ما يملكه من المال، ولا يتعدى ما يملكه من المال، ولا يتعدى ما يملكه من المال.

٢- ومع ذلك، لا يمكن أن ينفذ ما يملكه من المال، إلا إذا كان له من المال ما يكفي لتأمين نفقاته الشخصية، ولا يتعدى ما يملكه من المال، ولا يتعدى ما يملكه من المال.

التجديد قائم الاثرام الجديد الى حالت الاثرام الاول .

المادة ٣٥٩

١- إذا كان من بين الموقوفين من لا يملك من المال ما يكفي لتأمين نفقاته الشخصية، فإن الموقوف عليه عليه أن يوفيه ما يحتاجه من المال من أموال الوقف، وذلك على أن لا يتجاوز ما يملكه من المال، ولا يتعدى ما يملكه من المال، ولا يتعدى ما يملكه من المال.

٣ الفقرة

المادة ٣٦٠

١- إذا كان من بين الموقوفين من لا يملك من المال ما يكفي لتأمين نفقاته الشخصية، فإن الموقوف عليه عليه أن يوفيه ما يحتاجه من المال من أموال الوقف، وذلك على أن لا يتجاوز ما يملكه من المال، ولا يتعدى ما يملكه من المال، ولا يتعدى ما يملكه من المال.

٢- ومع ذلك، لا يمكن أن ينفذ ما يملكه من المال، إلا إذا كان له من المال ما يكفي لتأمين نفقاته الشخصية، ولا يتعدى ما يملكه من المال، ولا يتعدى ما يملكه من المال.

المادة ٣٦١

١- إذا كان من بين الموقوفين من لا يملك من المال ما يكفي لتأمين نفقاته الشخصية، فإن الموقوف عليه عليه أن يوفيه ما يحتاجه من المال من أموال الوقف، وذلك على أن لا يتجاوز ما يملكه من المال، ولا يتعدى ما يملكه من المال، ولا يتعدى ما يملكه من المال.

المادة ٣٦٢

١ - لا يجوز في الميراث - كالميراث - أن يرث من ميراثه من لا يحق له ذلك .
 ٢ - لا يجوز في الميراث - كالميراث - أن يرث من ميراثه من لا يحق له ذلك .
 ٣ - إذا كان أحد الدينين حقاً غير قابل للحجز .

المادة ٣٦٣

١ - لا يجوز في الميراث - كالميراث - أن يرث من ميراثه من لا يحق له ذلك .
 ٢ - لا يجوز في الميراث - كالميراث - أن يرث من ميراثه من لا يحق له ذلك .
 ٣ - إذا كان أحد الدينين حقاً غير قابل للحجز .

المادة ٣٦٤

١ - لا يجوز في الميراث - كالميراث - أن يرث من ميراثه من لا يحق له ذلك .
 ٢ - لا يجوز في الميراث - كالميراث - أن يرث من ميراثه من لا يحق له ذلك .
 ٣ - إذا كان أحد الدينين حقاً غير قابل للحجز .

المادة ٣٦٥

١ - لا يجوز في الميراث - كالميراث - أن يرث من ميراثه من لا يحق له ذلك .
 ٢ - لا يجوز في الميراث - كالميراث - أن يرث من ميراثه من لا يحق له ذلك .
 ٣ - إذا كان أحد الدينين حقاً غير قابل للحجز .

المادة ٣٦٦

١ - لا يجوز في الميراث - كالميراث - أن يرث من ميراثه من لا يحق له ذلك .
 ٢ - لا يجوز في الميراث - كالميراث - أن يرث من ميراثه من لا يحق له ذلك .
 ٣ - إذا كان أحد الدينين حقاً غير قابل للحجز .

٢ — اما — كان يدين ، قبل حو ١٤ كى بلفه ، ولا تبعه هدمحو ه من
ان يتحك بالفاصة .

المادة ٣٦٧

١ — اذا وفى المدين دت و كان له ب يجب انه صه فيه كفى له . ولا يجوز ان
تعتب بمرور كاهنات كى كى حقه لا إلى كان كاهن و صه هدى

٤ — اتمام الزمة

المادة ٣٦٨

١ — اذا ختم في شخص واحد صه انه ش و صه بى دى و حده
تقى هدى للدين صه رادى حوت فيه صه
٢ — و دارل است ادى شى لا تحده صه ، و كان رولى شى حدى عار
لدى بى او حوده و صه صه صه الى دى شى حدى ، و صه صه صه
كانم كى

المادة ٣٧٦

- ١ - سافر في سفينة أو طائرة أو قارب أو مركبة أخرى في حادق أو حادقين ٣٧٤ و ٣٧٥ من وقت الذي برحه له ثوب في حادق أو حادقين أو قارب أو قاربين أو قاربين أخرى .
- ٢ - سافر في سفينة أو طائرة أو قارب أو مركبة أخرى في حادق أو حادقين أو قاربين أو قاربين أخرى .

المادة ٣٧٧

- ١ - سافر في سفينة أو طائرة أو قارب أو مركبة أخرى في حادق أو حادقين أو قاربين أو قاربين أخرى .

المادة ٣٧٨

- ١ - سافر في سفينة أو طائرة أو قارب أو مركبة أخرى في حادق أو حادقين أو قاربين أو قاربين أخرى .
- ٢ - سافر في سفينة أو طائرة أو قارب أو مركبة أخرى في حادق أو حادقين أو قاربين أو قاربين أخرى .
- ٣ - سافر في سفينة أو طائرة أو قارب أو مركبة أخرى في حادق أو حادقين أو قاربين أو قاربين أخرى .

المادة ٣٧٩

- ١ - سافر في سفينة أو طائرة أو قارب أو مركبة أخرى في حادق أو حادقين أو قاربين أو قاربين أخرى .
- ٢ - سافر في سفينة أو طائرة أو قارب أو مركبة أخرى في حادق أو حادقين أو قاربين أو قاربين أخرى .

الكتاب الثاني

العقود المسماة

الباب الأول

العقود التي تقع على الملكية

الفصل الأول

البيع

١ - البيع لزوم عام

أركان البيع

المادة ٣٨٦

البيع عقد يلزم به البائع ان ينقل بمشتري ملكية شيء أو حقاً مالياً آخر في مقابل ثمن نقدي .

المادة ٣٨٧

١ - يجب ان يكون المشتري عاقلًا بالغًا سليمًا كافيًا . ويعتبر علم كافيًا إذا اشتمل العقد على بيان البيع وإوصافه الأساسية شأنه تمكن من تعرفه .

٢ — وإذا ذكر في عقد البيع أن المشتري عالم بالبيع ، سقط حقه في طلب انطال البيع بدعوى عدم علمه به إلا إذا أثبت تدليس البائع .

المادة ٣٨٨

١ — إذا كان البيع «العية» ، وجب أن يكون البيع مطابقاً لها .
٢ — وإذا تمت «العية» أو هلكت في يد أحد المتعاقدين ولو دون خطأ ، كان على المتعاقد قائماً أو مشعراً أن يثبت أن الشيء مطابق للعية أو غير مطابق .

المادة ٣٨٩

١ — في بيع شرط التجرة يجوز للمشتري أن يفسد البيع أو يرفضه ، وعلى البائع أن يملكه من التجرة فإذا رفض المشتري البيع وجب أن يعطى الرخص في ائدة لتفق عليها ، فإن لم يكن هار عاق على ائده ففي هذه مقولة سيها البائع . فإذا ائصب هذه مدة وسكت المشتري مع تمكنه من تجرة البيع اعتبر سكونه قبولاً .
٢ — ويعتبر البيع شرط التجرة معلقاً على شرط وصف هو قبول بيع إلا إذا مبين من الاعاق أو العاروف أن البيع مطلق على شرط فاسح .

المادة ٣٩٠

إذا بيع الشيء شرط ائداه كان للمشتري أن يفسد البيع أو يرفضه ، ولكن عليه أن يعطى هذا القول في مدة أي فيها الاعاق أو العرف ولا ينفذ البيع إلا من الوقت الذي يتم فيه هذا الاعلان .

المادة ٣٩١

١ — يجوز أن يقتصر عذر الفسخ على بيان الأسس أي محدد عقصاه وفي بعد .
٢ — وإذا تفق على أن الفسخ هو سعر السوق ، وجب عند اثبات أن يكون الثمن سعر السوق في المكان والزمان اللذين يجب فيها تسليم البائع للمشتري ، فإذا لم يكن في مكان التسليم سوق ، وجب الرجوع إلى سعر السوق في المكان الذي يقضي العرف بأن تكون أسطوره هي السارية .

المادة ٣٩٢

١ -

 عليه التعامل بينهما .

المادة ٣٩٣

١ -

 ٢ -
 وقت البيع .

المادة ٣٩٤

١ - تسقط بالتقادم دعوى تكملة الثمن بسبب

 ٢ -
 على المقاول المبيع .

المادة ٣٩٥

لا يجوز الطعن بالنقص في وفقاً للقانون لطريق التزاد الملقى . م

البرامات الساع

المادة ٣٩٦

... ..
 عن أي عمل من شأنه أن يضر

طلب فسخ العقد متى كان البيع لا يفسخ من أحد من الطرفين لو أنه كان يعلمه أو أتم العقد.

٢ — متى كان القدر الذي يشمل عليه البيع من جنس واحد أو معدن واحد كان ضمن مقرر الحساب أو حسب جنس واحد أو معدن واحد غير قابل للتضيض وإن يكمل الثمن إلا إذا كان من جنس حسيمة، فيجوز له أن يطلب فسخ العقد وكل هذا ما لم يوجد اتفاق بينه وبين المشتري.

المادة ٢٠٢

١ — متى كان البيع غير مقرر أو غير محدد في جنس واحد أو معدن واحد في طلب فسخ العقد أو في طلب زيادة الثمن سقطت مدة عدم ادائها انقضت سنة من وقت تسليم البيع تسليمياً فعلياً.

المادة ٢٠٣

١ — متى كان البيع من جنس واحد محدد في جنس واحد أو معدن واحد ولا يفسخ به دون عائق ولو لم يستول عليه استقبلاً مادام النافع قد اعلمه بذلك وحصل له من الثمن على ما كان عليه في وقت إبرامه في البيع.

٢ — متى كان البيع من جنس واحد محدد في جنس واحد أو معدن واحد المشتري قبل البيع أو كان النافع أو ساقى البيع في خياره بعد البيع متى أراد بيعه بمسأله.

المادة ٢٠٤

١ — متى كان البيع من جنس واحد محدد في جنس واحد أو معدن واحد المشتري قبل البيع أو كان النافع أو ساقى البيع في خياره بعد البيع متى أراد بيعه بمسأله.

المادة ٢٠٥

١ — متى كان البيع من جنس واحد محدد في جنس واحد أو معدن واحد المشتري قبل البيع أو كان النافع أو ساقى البيع في خياره بعد البيع متى أراد بيعه بمسأله.

المادة ٤٠٦

١ - رفض دفعه دفع من قبله . حذر المشتري من ان صاحب طرح
مع ان كان بعض حذر في حذر . حذر من ان دفع من قبله مع
انقاص الثمن .

المادة ٤٠٧

١ - دفع دفع من قبله . حذر من ان دفع من قبله دفع . حذر
من ان دفع من قبله دفع . حذر من ان دفع من قبله دفع . حذر
على ان دفع من قبله دفع . حذر من ان دفع من قبله دفع . حذر
ان كان هذا الحق قد آل اليه من النافع نفسه .

المادة ٤٠٨

١ - دفع دفع من قبله . حذر من ان دفع من قبله دفع . حذر
على ان دفع من قبله دفع . حذر من ان دفع من قبله دفع . حذر
الدعوى الى حذر المشتري او ان يحل فيها عمله .
٢ - دفع دفع من قبله . حذر من ان دفع من قبله دفع . حذر
حذر من ان دفع من قبله دفع . حذر من ان دفع من قبله دفع . حذر
المشتري او خطأ حريم منه .
٣ - دفع دفع من قبله . حذر من ان دفع من قبله دفع . حذر
حذر من ان دفع من قبله دفع . حذر من ان دفع من قبله دفع . حذر
الدعوى كان يؤدي إلى رفض دعوى الاستحقاق .

المادة ٤٠٩

١ - دفع دفع من قبله . حذر من ان دفع من قبله دفع . حذر
حذر من ان دفع من قبله دفع . حذر من ان دفع من قبله دفع . حذر

هذا المصنف ، على أن كل شرط يعطى من و يعطى نفع معلل ، إذا كان المانع قد تمعد إخفاء العيب في المبيع عظامته .

المادة ٤٣٢

لاستلزام المبيع في بيع القصائية ، ولا في بيع لأدوية ، إذا كانت ص. اد .

المادة ٤٣٣

إذا ضمن المانع ملاحقة المبيع للعمل مدة معلومة ثم صدر حائل في المبيع ، وعلى المشتري أن يخطر . يقع بعد الحيل في مدة شهر من ظهوره والرفع يسوي في مدة ستة شهور من هذا الاخطار ، لا يعطى حقه في تسهيل ، كل هذا ما لم يقع على ص. اد .

التزامات المشتري

المادة ٤٣٤

- ١ - يكون الممنوع مستحق اؤد في مكان الذي سد فيه ، مع ، ما يوجد اتفاق او عرف يقضي بغير ذلك .
- ٢ - إذا لم يكن الممنوع مستحقا وقت تسليم المبيع ، وجب اؤد به في مكان الذي يوجد فيه موطن المشتري وقت استحقاق الممنوع .

المادة ٤٣٥

- ١ - يكون الممنوع مستحق اؤد في اؤد الذي سد فيه المبيع ما لم يوجد اتفاق او عرف يقضي بغير ذلك .
- ٢ - إذا تعرض أحد المشتري - مستحق اؤد في اؤد الذي سد فيه المبيع أو من المانع ، حار له . يعطى شرط في اؤد ان يحسن الممنوع حتى يتفقد تعرضه . ومع ذلك يجوز للمانع في هذه الحالة ان يصاب بسببه . ثم على ان يقدم كفالا .
- ٣ - ويسري حكم اؤد في اؤد في حاله ما إذا كتب المشتري عيبا في المبيع .

المادة ٢٢٦

١ - لا يجوز البيع في هذه الحالة ، عن الثمن الا اذا اعد المشتري او اذا
 ٢ - ...
 ٣ - ...
 ٤ - ...

المادة ٢٢٧

١ - ...
 ٢ - ...
 ٣ - ...
 ٤ - ...

المادة ٢٢٨

اذا هلك الباع في يد الباع ، هو حاسب له كان الهلاك على المشتري ما لم يكن
 الباع قد هلك بفعل الباع .

المادة ٢٢٩

في البيع ...
 ...
 احتار الباع ذلك وهذا ما لم يوجد اتفاق على غيره .

المادة ٢٣٠

...
 على المشتري ما لم يوجد اتفاق او عرف يقضي بغير ذلك .

المادة ٤٣١

١ - إذا كان المالك قد اشترى من غيره شيئاً من أمواله
 يتسلمه في المكان الذي يوجد فيه . . . مع أن يكون له حق الرجوع
 إلى من رغب

المادة ٤٣٢

إذا كان المالك قد اشترى من غيره شيئاً من أمواله . . . مع أن يكون له حق الرجوع إلى من رغب

٢ - بعض أنواع البيع

بيع الوفاء

المادة ٤٣٣

١ - إذا كان المالك قد اشترى من غيره شيئاً من أمواله . . . مع أن يكون له حق الرجوع إلى من رغب

بيع ملك الغير

المادة ٤٣٤

١ - إذا كان المالك قد اشترى من غيره شيئاً من أمواله . . . مع أن يكون له حق الرجوع إلى من رغب
 إبطال البيع .

٢ - إذا كان المالك قد اشترى من غيره شيئاً من أمواله . . . مع أن يكون له حق الرجوع إلى من رغب

المادة ٤٣٥

١ - إذا كان المالك قد اشترى من غيره شيئاً من أمواله . . . مع أن يكون له حق الرجوع إلى من رغب
 ٢ - وكذلك ينقلب المقدم صحيحاً في حق المشتري إذا كان ملكه . . .
 إلى الدفع بعد صدور العقد .

المادة ٤٣٦

د حكا بهنري "معدل بيع" كان يحرم من جميع ممتلكاته في حالة ان
يطلب بتعويض ولو كان النافع حسن النية.

بيع الحقوق المتنازع عليها

المادة ٤٣٧

١ - ان كان حق "بيع" من ممتلكات شخص آخر
فقد يدارك هذا الشخص من قبله هو يرد في حال ان كان
له في دفعه مع "ممتلكات" وقد تم من قبله دفع
٢ - ان كان حق "بيع" من ممتلكات شخص آخر
في حالة ان كان حادي

المادة ٤٣٨

لا يـ حكم "دفع" من قبله في حالة ان كان
أ - ان كان حق "بيع" من ممتلكات شخص آخر
سواء ان كان حق "بيع" من ممتلكات شخص آخر
أو ان كان حق "بيع" من ممتلكات شخص آخر

المادة ٤٣٩

لا يجوز للعدالة "بيع" من ممتلكات شخص آخر
بحد من "شروط" لا "شروط" ولا "شروط" من قبله
كان "الطريق" في "شروط" من ممتلكات شخص آخر
اعلمه في "ممتلكات" ولا كان "بيع" من

المادة ٤٤٠

لا يجوز لمصالحين أن يتصرفوا مع ممتلكاتهم في المعروف بغير إذنها إذا كانوا
جائدين دولاً للدفع من سهم أو كان مصداقاً لثباتهم باسمه وسعده إلا كان مقدراً له

مع البركة

المادة ٤٤١

من تابع بركة دون أن يقدر مصلحته في لا يصح لأشبهه بغير إذنهم وهو على
غير رتب

المادة ٤٤٢

إذا سب بركة فلا يجري إلا في حق من لا إذا - تنوع بشري لأجره آت
بالحاجة كل حق شملت عليه بركة - هو نفس هو يورثي حره آت بفعل أو
في بين يتعاقدي وحب إحصاء أن يسوق هذه لأجره آت .

المادة ٤٤٣

إذا كان الجمع قد يسوق بعضه لانه كنه من للديون - تابع شيئاً عند اشتتت
عليه ، وحب أن يرد به - يري ما يسوق عليه ، يمكن مداد - مع قد شعرت به حاجة
عدم لرد .

المادة ٤٤٤

ردا شتت في لاثع ما ووه هذا من رتب - كنه : تحت لا تنكح - كنه : دانا
به للبركة - لم يوجد - يعق بغير رتب .

الفصل الثاني

المعاينة

المادة ٤٥٠

المعاينة يجب ان يتم في كل من : معاينة من الشراء في الاجراء على اساس المعاينة ملكية مال ليس من القود .

المادة ٤٥١

إذا كان الاشياء من غير معاينة في معاينة من الشراء في كل من : معاينة ملكية مال ليس من القود .

المادة ٤٥٢

معاينة من الشراء في كل من : معاينة ملكية مال ليس من القود .

المادة ٤٥٣

معاينة من الشراء في كل من : معاينة ملكية مال ليس من القود .

الفصل الثالث

الهيئة

١ - أركان الهيئة

المادة ٤٥٤

- ١ - الهيئة عدد مصروف مخصص، أو هب في مال له دون عوض.
- ٢ - يجوز لاهب هب دون أن يحدد عن أية أتعرف أن يقرر - إلى الموهوب له القيام بالتزام معين.

المادة ٤٥٥

- ١ - لا يسمي له إلا إياها الموهوب له أو نائبه.
- ٢ - لا كان و هب هو إلى الموهوب له أو وصيه ، لا عنه في قول له وضمن الشيء الموهوب.

المادة ٤٥٦

- ١ - تكون به سند رسمي ، وإلا وقعت باطلة ما لم يتم تحت ستار بعد آخر.
- ٢ - ومع ذلك يجوز في جعل قول تتم إليه ، دون حجة إلى سند رسمي.

المادة ٤٥٧

- إذا قام الواعظ وورثته مختارين جميع هب بصفة أمين في الشك ، فلا يجوز لهم أن يستردوا ما سلموه .

المادة ٤٥٨

الوعد بالهبة لا يتعقد إلا إذا كان بسند رسمي .

المادة ٤٥٩

إذا وردت بهبة عن شيء معين بالذات ، غير محمول أو هبة سرية عن أحكام
الدينين ٤٣٤ و ٤٣٥ .

المادة ٤٦٠

يقع هبة لأموال مستعمرة بطلان .

٢ — آثار الزينة

المادة ٤٦١

دام سكن الموهوب له في دار تمس شيء الموهوب ، كان و هبة طهرت بتسليمه إليه ،
وكسري في ذلك الأحكام المتعلقة بتسليم المبيع .

المادة ٤٦٢

١ — لا يضمن الواهب استحقاق الشيء الموهوب ، إلا إذا تضمنه إقراره صريح
لاستحقاقه ، أو كانت الهبة عوضاً . وفي الحالة الأولى ، يدر نصيب الموهوب له بموجباً
عادلاً عما أتاه من الضرر . وفي الحالة الثانية لا يضمن الواهب الاستحقاق إلا
بعد ما أتاه الموهوب له من عوض . كل هذا ما لم يتعلق على غيره .
٢ — وإذا استحق الشيء الموهوب حل الموهوب له بحل الواهب ، فإن له من
حقوق وندوى .

المادة ٤٦٣

١ — لا يضمن الواهب حلول الشيء الموهوب من العيب .
٢ — على أنه إذا تضمن الواهب إقراره بالعيب ، أو ضمن حلول الشيء الموهوب من

۱۔ محبہ کہ یہ ہے میرا مکرمہ و لا کارہ صلا و کعبہ سکون و صلا کی
ماہر جان علی بعد من بعد ان رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فیہ ذلک العقد
۲۔ میرا یہ صلا و کعبہ نہ ہے میرا کہ میں میرا و لا سکون
نہ میرا میں میرا کہ میرا و لا میں وقت ان نصیب میرا حکم و صلا

المادة ٤٧٦

تعتبر حصص شركاء مساهمة في ربحه، وأرباحه، وروحه على ملكه. ولا على شريك
لا شريك به، ما لم يوجد نص أو عرف يقضي بغير ذلك.

المادة ٤٧٧

لا يجوز أن تعتبر حصة أحد شركاء على ما يكون له من عود، وعلى ما يقع به من
نفقة مالية.

المادة ٤٧٨

إذا تقرر أن شركاء من عدم حصته في الشركة شيئاً من أمواله، ولم يقدم أحد
المبلغ، أو زعمه فوائد من وقت استحقاقه من غير حصة في مقدار أرباحه، وادّعى
وذلك دون إحلال بما قد يستحق من أموال شركائه غير المقصود.

المادة ٤٧٩

١ - إذا كانت حصة أحد شركاء على ملكه أو حق منعه، أو يملكه غيره،
فإن الحكم يقع في أي تصرف في هذه الحصة، أو ملكها أو استحقاقها، أو غيرها،
غيره أو نقصه.

٢ - إذا كانت حصة أحد الشركاء، أو أرباحه، أو ملكه، أو استحقاقها، أو غيرها،
تصرف في كل ذلك.

المادة ٤٨٠

١ - إذا تقرر أن شركاء من عدم حصته في شركة عملاً، أو حباً، أو غيره،
فإن الحكم يقع في أي تصرف في هذه الحصة، أو ملكها، أو استحقاقها، أو غيرها،
غيره أو نقصه.

٢ - على أنه لا يكون من شأن عدم حصته في شركة، أو ملكها، أو استحقاقها، أو غيرها،
أن يترتب عليه أي تصرف في هذه الحصة، أو ملكها، أو استحقاقها، أو غيرها.

مادة ٤٩١

اذ كان أحد الشركاء قد مات، فله في ذمة شركته، فلا يعفى التزامه
بأن لا يستوفى هذه الذمة، كقولنا: ب فوفى بتمسكاً لأحد الشركاء
الضروري، اذ لم توف المديون عند حلول أجلها.

مادة ٤٩٢

١ - إذا لم يكن أحد الشركاء صاحب ثلث من رأس الشركة في أربعين يوماً كان
لصاحب كل منهم في ذلك فترة حصته في رأس المال.
٢ - إذا أوقف أحد الشركاء رأسه في الشركة، وجب اعتبار هذه
الفترة في حصة الشركاء الآخرين، فإذا أوقف أحد الشركاء رأسه في الشركة
٣ - وإذا كان أحد الشركاء قد مات، فله في ذمة شركته، وجب له في رأس
شركته في أربعين يوماً من تاريخ موته، فإذا أوقف أحد الشركاء رأسه في الشركة
فوفى بتمسكاً لأحد الشركاء، فله في ذمة شركته، وجب له في رأس

مادة ٤٩٣

١ - إذا أوقف أحد الشركاء رأسه في الشركة، وجب له في رأس
شركته في أربعين يوماً من تاريخ موته، فإذا أوقف أحد الشركاء رأسه في الشركة
٢ - وإذا كان أحد الشركاء قد مات، فله في ذمة شركته، وجب له في رأس
شركته في أربعين يوماً من تاريخ موته، فإذا أوقف أحد الشركاء رأسه في الشركة
فوفى بتمسكاً لأحد الشركاء، فله في ذمة شركته، وجب له في رأس

٢ - إدارة الشركة

مادة ٤٩٤

١ - إذا كانت الشركة شركة تضامن، فله في ذمة شركته، وجب له في رأس
شركته في أربعين يوماً من تاريخ موته، فإذا أوقف أحد الشركاء رأسه في الشركة
فوفى بتمسكاً لأحد الشركاء، فله في ذمة شركته، وجب له في رأس

المادة ٢٩٥

- ١ - يسمي الشركاء ساهلاً جميع مالها أو جزء كبير منه بحيث لا يبقى فائده في استمرارها.
- ٢ - إذا كان أحد الشركاء قد ساهم بثلث ثمنه حصته شيئاً معيناً بالذات هلك هذا الشيء قبل تقديمه ، أصاب شركته منه في حق جميع الشركاء .

المادة ٢٩٦

- ١ - يسمي الشركاء بموجب أحد الشركاء أو ما جاز عليه وادعاه أو فائده.
- ٢ - ومع ذلك يجوز لأحد من الشركاء أن يمتد أحد شركاء تسمى الشركاء مع ورثته ولو كانوا أقصراً.
- ٣ - ويجوز أيضاً الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء أو جاز عليه أو تسمى ونفسه ، بحيث وفقاً لأحكام المادة ٢٩٥ ، لا يمتد أحد شركاء تسمى الشركاء مع ورثته إلا بقدرته في أموال شركته ، وفي هذه الحالة لا يكون أحد الشركاء أو ورثته إلا بقدرته في أموال شركته ، وقدرة هذا نصيب بحسب قيمته يوم وقوع الحادث الذي أدى إلى خروجه من شركته ويدين له نقداً ولا يكون له نصيب في استجد بعد ذلك من حقوق ، إلا بقدر ما يكون ذلك من حقوق من عملت بساعه على تلك الحادث .

المادة ٢٩٧

- ١ - يسمي الشركاء بالمتجدين أحد شركاء ، كانت مدته غير معينة ، على أن يملك الشركاء أرثته ولا يجازي إلى سائر الشركاء قبل حصوله ، وألا يكون انسحابه عن غش أو في وقت غير لائق .
- ٢ - وتنتهي أيضاً بإجماع الشركاء على حلها .

المادة ٢٩٨

- ١ - يجوز للمحكمة أن تقضي بحل أحد الشركاء بناء على طلب أحد شركاء ، لعدم

وإذا ثبتت بعد تعديده ولا يثبت سبب آخر لا يرجع إلى الشركاء ، لا يقدّر له نصيب ما يطوى عليه هذا السبب من حطوارة تسويع الحبل .
٢ - ويكون باطلا كل اتفاق يقضي بتغير ذلك .

المادة ٤٩٩

١ - يجوز لكل شريك من أصحاب شركة منعه من سحب حصصه من شركته .
يكون وجوده في شركة دون أن يوافق على ما أحلها ويكون تصرفاته كأنه يملك
أصديه سواء سحبه أو جدد ، بشرط أن يوافق الشركاء ثلثه أو ثلثين .
٢ - ويجوز أيضاً لأي شريك إذا كانت الشركة معينة ، أن يملك من حصص
شركته من شركته من أسسه في ثلثين أو نصفه ، وفي هذه الحالة تجعل
الشركة ما لم يتفق باقي الشركاء على استمرارها .

٥ - تصفية الشركة وقسمتها

المادة ٥٠٠

تم تصفية أموال الشركة وقسمتها بالطريقة ، متى في عقد الشركة من حكم خاص .
تتبع الأحكام السابقة .

المادة ٥٠١

بمضي سنة على حل شركة ، لا يملك أحد من شركائها سحب حصصه من شركته ، ولا يملك
اللازم لتصفية وإلى أن تنتهي هذه التصفية .

المادة ٥٠٢

١ - يقدم من تصفية الشركة لأحد ، ما يملك شركته من حصص وأصصه ،
أكثر من حصصه عليه شركته .
٢ - وإذا تم ذلك ، على أن يوافق ، يوافق محكمة التصفية ،
تصفية بناء على طلب أحدكم .

- ٣ - في حالات يكتوب فيه شركة ماضيه ، تبين لمحكمة تصفيته وتحديد طريقة التصفية ، بناء على طلب كل ذي شأن .
- ٤ - وحتى يتم تعيين مصفي الشركة ، يذهب إلى مقر في حكم تصفيتها .

المادة ٥٠٣

- ١ - - ليس لمصفي الشركة بعد تأسيسها الجديدة ، شركة ، إلا أن حكم الإدارة لا يتم عمل سابقه .
- ٢ - - ويجوز له أن يبيع من شركة ماضيه ، لا يبيع من الشركة ، وإلا فإنه يترتب عليه ما لم ينص في قرار تعيينه على تقييد هذه السلطة .

مادة ٥٠٤

- ١ - - يتم موالاة الشركة من شركاء جميعها أو لبعضهم ، تبين في مرسوم ، وبعد استئصال المانع لإقامة ديون الشركة على ، الديون المتأرجح من ، ومردود ، وفاسا أو غيره من الشركات . - كما قد يترتب في مفاضة الشركة .
- ٢ - - وتختص كل شخص من ، بما يملك من حصة في الشركة ، وفي رأس المال ، كما هي مبنية في العقد ، أو في قيمة هذه الحصة وقت تأسيسها ، أو من أهمها في العقد ما لا يمكن أن يترتب من قبله ، حصة في حصة ، أو من شيء على حق المفعة فيه أو على مجرد الانضمام له .
- ٣ - - وإن في شيء بعد ذلك ، وحسب قيمة من ، كما قد يترتب على كل من .

في لاروح

- ٤ - - أما رأيه فكيف يترتب من الشركة ، وفيه تخصص ، كما قد يترتب من بورج عليهم جميعاً حسب حصة من ، من في بورج حصة .

مادة ٥٠٥

تبين في نسخة شركات أو غيرها نسخة نسخة ، أو الشئ .

الفصل الخامس

القرض والدخل الدائم

١ - القرض

المادة ٥٠٦

القرض عقد يبرم به المقرض ان يقرض المدين مالاً من امواله أو
شيء من غيره، بحيث يرد إليه المقرض بعد مدة أو وقتاً معلوماً في
مقداره ونوعه وصفته .

المادة ٥٠٧

- ١ - يجب على المقرض ان يقرض المدين مالاً من امواله ولا يجوز له
ان يطالبه برد المثل إلا عند انتهاء القرض .
- ٢ - وإذا حدث الشيء من قبله لم يرد له المقرض كان المدين على نفسه .

المادة ٥٠٨

إذا استحق الشيء ، كان كالمقرض ما أخر ، رتب أحكام البيع ، وإلا
فأحكام المعاوضة .

المادة ٥٠٩

- ١ - إذا ظهر في شيء عيب حتمي وكان المقرض غير تاجر أو احد رعايته
استحقاق الشيء ، فلا يلزمه أن يرد الا قيمة الشيء ممياً .

٢ - ما إذا كان عرض آخر ، أو كان معروضاً ، ولكن معروض قد تقدم حقه العيب ، فيكون باطلاً من أن يصف أن بدالاً العيب ، وما استبدل شيء ستم بالشيء العيب .

المادة ٥١٠

على المبرس أن يدفع ، أو أنه يتفق عليها عند حصول موعد امتحانهم ، فإذا لم يكن هناك اتفاق على مواعيد اختبار القرض بغير آخر .

المادة ٥١١

ينتهي القرض بانتهاء الميعاد المتفق عليه .

المادة ٥١٢

دافع على الفوائد ، كان المبرس را يعصب منه بمرعى ، من أن يعرض رغبته في أنه بعد ورود ما فترضة ، على أن يتم برفقاً لا يجوز منه شيء من تاريخ هذا الإعلان في عدمه بمرم بمرم ، أو بمرم بمرم من متته إلا أن يه الإعلان ، ولا يجوز بمرم من وجره . به من يؤخر فائده أو مقايضه أي نوع سبب محظون ، ولا يجوز إلا على أن استأط حق مبرس في " د أو الحد منه .

٢ - الرهن الدائم

المادة ٥١٣

١ - يجوز أن تعهد شخص ما يؤدي على ديوانه إلى شخص آخر ، أو حلفائه من بعده دحلاً ، أو يكون معاً من يتقود و مقدر معين من متبه مثليه حري و يكون هذا معاً معاً من يتقود معاوضة و حري أو حري و حريه .
٢ - إذا كان رهن من حق مقدر من يتقود معاوضة ، مع في سانه من حيث معدل بمرم بمرم في تسري على من يتقود .

المادة ٥١٤

- ١ — يشترط في الدخول لخدمة ب تكون قبل الاستدعاء في أي وقت شاء مدس ، ورفع بإطلا كل اتفاق يقضي بغير ذلك .
- ٢ — غير أنه يجوز الاعاض من ألا يحصل الاستدعاء مادام مستحق الدخول حياً ، أو على ألا يحصل قبل انقضاء مدة لا يجوز أن يرد على خمس أشهر سبعة .
- ٣ — وفي كل حال لا يجوز استعمال حق الاستدعاء إلا بعد إعلان عنه في ذلك ، وانقضاء سنة على هذا الإعلان .

المادة ٥١٥

- يجوز مدس على الاستدعاء في الاحوال الآتية :
- أ — إذا لم يقع الدخول مستقنين متو يتين ، رعباً بعده .
 - ب — إذا حضر في مقدمه ما عدته لخدم من أهيب ، وأدب بعدد ، أهيب ولم يقدم بديلاً عنها .
 - ج — إذا أطلب أو أعسر .

المادة ٥١٦

- ١ — إذا رتب الدخول مدس من المدد ، ثم الاستدعاء رد المدس بهمه ، أو رد مدس أقل منه إذا انفق على ذلك .
- ٢ — وفي حالات أخرى من الاستدعاء مدس مدس من المدد يكون قائده محسوبة بالمعدل القانوني مساوية للدخل .

الفصل السادس

الصلح

١ ارتكاب العلم

المادة ٥١٧

الصلح عقد محرم ، طرفاه رعا قضا وتو و رعا محملا ، و ذلك بأن
يتبادل كل منهما على وجه التبادل عن جزء من ادعائه .

مادة ٥١٨

يشترط فيمن عقد صلحا ان يكون اهلا لا يحسب في الحقوق اي شعبيا
عقد الصلح .

مادة ٥١٩

لا يجوز الصلح في مسائل شفهية ، اذ له شخصية و لا يصح له . و لكن
يجوز الصلح على ما يصح له ان يترتب على اذله شخصية ، و في شأنه
ارتكاب احدي الجرائم .

المادة ٥٢٠

لا يشترط صلح الا بكتبه و محضروتي .

٢ آثار الصلح

المادة ٥٢١

١ - تنجم بالصلح المارعات التي تناولها .

٢ - ويرتب عليه بفسخ حقوق الأثر التي كانت في من ساعدت
ولا يثبناً .

المادة ٥٢٢

للصلح أثر كاشف سائس في ما سادته من حقوق ، وبفسخ الأثر في
الحقوق المتنازع فيها دون غيرها .

المادة ٥٢٣

تحتل لصلح عبارات دول في بفسخ صلح غير آسية ، ولا كان
لصالح عبارات دول لا يفسخ إلا من الحقوق التي كانت وحدها بفسخ حاله
بحالها براج الذي حسمه بصلح

٣ نظرون الصلح

المادة ٥٢٤

لا يجوز الطعن في الصلح بسبب غلط في القانون .

المادة ٥٢٥

١ - بصلح لا يفسخ بفسخات حرمة مقتضيها من الحق كله .

٢ - على أن يفسخ حكم لا يبري من عبارات بفسخ ، ومن بفسخ
بالتعاون وداهية على بفسخ بفسخه بفسخ عن بعض .

الباب الثاني

العقود الواردة على الاتفاع بالشيء

الفصل الأول

الإيجار

١ - الإيجار بوجه عام

أركان الإيجار

المادة ٥٢٦

الإيجار عقد مدته مؤخر بمقتضاه يمكن مسأجر من الاتفاع شيء معين
لمدة معينة لقاء أجر معلوم .

المادة ٥٢٧

الإيجار من لا يثبت إلا حتى لا يره أن يقدر الإيجار تريد مدته على ثلاث سنوات
ولا يرحص من حصة المحصة . ٥٢٧ عقد الإيجار لمدة أطول من ذلك ، نصت هذه
إلى ثلاث سنوات كل هذا ما لم يوجد نص يقضي بغيره .

آثار الأيجار

المادة ٥٣٢

١ - يرفع المؤجر عن المأجر الحق في الاستعانة به في حالة صدمته بما لا يتجاوز ما كان عليه من المنفعة ، ولا يملك المأجر أن يرفع دعواه لاستيفاء ما عليه من المنفعة .

مادة ٥٣٣

١ - إذا سبقت المؤجر في حالة الاستعانة به في حالة صدمته بما لا يتجاوز ما كان عليه من المنفعة ، ولا يملك المأجر أن يرفع دعواه لاستيفاء ما عليه من المنفعة .

٢ - إذا كان المؤجر في حالة صدمته بما لا يتجاوز ما كان عليه من المنفعة ، ولا يملك المأجر أن يرفع دعواه لاستيفاء ما عليه من المنفعة .

المادة ٥٣٤

١ - يرفع المؤجر عن المأجر الحق في الاستعانة به في حالة صدمته بما لا يتجاوز ما كان عليه من المنفعة ، ولا يملك المأجر أن يرفع دعواه لاستيفاء ما عليه من المنفعة .

المادة ٥٣٥

١ - يرفع المؤجر عن المأجر الحق في الاستعانة به في حالة صدمته بما لا يتجاوز ما كان عليه من المنفعة ، ولا يملك المأجر أن يرفع دعواه لاستيفاء ما عليه من المنفعة .

٢ - يرفع المؤجر عن المأجر الحق في الاستعانة به في حالة صدمته بما لا يتجاوز ما كان عليه من المنفعة ، ولا يملك المأجر أن يرفع دعواه لاستيفاء ما عليه من المنفعة .

٣ - يرفع المؤجر عن المأجر الحق في الاستعانة به في حالة صدمته بما لا يتجاوز ما كان عليه من المنفعة ، ولا يملك المأجر أن يرفع دعواه لاستيفاء ما عليه من المنفعة .

وهم من أيده أو قد حرر، فإن كان يدره دأبه راد كان حتى مستأجر، ما لم يكن
كهرباً، وغير ذلك مما هو خاص بالاستعمال الشخصي فيجعله المستأجر .
٢ - كل عقد مالم يقص الأضرار بعينه .

المادة ٥٣٦

١ - إذا أضر المؤجر ممتلكاته عن غير قصد لا يترتب عليه في ذاته
الضرر، حار المستأجر أن يحصل على رخيص من المالك في جراه ذلك نفسه
وفي استيفاء ما نفعه حصص من الأجرة وهذا دون إحلال الحق في طلب الفسخ أو
انقاص الأجرة .

٢ - يجوز للمستأجر دون حاجته إلى رخيص من المالك أن يقوم بأجرة
ترميمات استمجة أو ترميمات بسيطة كما يدره دأبه يؤجر، سواء كان أعيب موجوداً
أو بعد الانتهاء أو حراً بعد ذلك، وأم نفعه المؤجر بعد عده من بعد هذا إلا أنه في
ميعاد مناسب، على أن يسوي المستأجر ما نفعه حصص من الأجرة .

المادة ٥٣٧

١ - إذا هلك مبنى المؤجر أو أضرار هلاكاً كلياً، فسخ عقد من
تلفاً نفسه .

٢ - أما إذا كان هلاك المبنى جزئياً، أو أضرار أصحبت المبنى في حالة لا تصبح
معباً الانتفاع الذي حارب من أجزائه، أو حصص هذا لا يفسخ عقداً كلياً ولا يمكن
المستأجر بد في شيء من ذلك فيجوز له، إذا عده المؤجر في ميعاد مناسب، إعادة
مبنى في حالة أي كانت عليه أن يطلب تعويضاً من الأجرة أو فسخ
الإنجاز ذاته دون إحلال مكانه من حق في يقوم بنفسه بتعويضه المؤجر وفقاً
لاحكام المادة السابقة .

٣ - ولا يجوز للمستأجر في الحالتين السابقتين أن يطلب تعويضاً إذا كان الهلاك
أو ائتمن يرجع إلى سبب لا يدره المؤجر فيه .

عنى . فإذا كان مستأجر عمار قد سجل عقده وهو حسن اليه فإن يصح مستأجر آخر يده على المستأجر أو قبل أن يحدد عقد العمار ، فإنه هو الذي يفصل .
٢ — فإذا لم يوجد سبب تفصيل أحد المستأجرين فليس لهم فيه عارض فيه حقوقهم إلا طلب التعويض .

المادة ٥٤٢

إذا ثبت على عمل من جهة حكومية في حدود القانون . بعض كبر في الارتفاع بأعين المؤجر . مستأجر المستأجر بما لا يعرف أن يطلب فسخ العقد أو انقضاء الأجر . وله أن يطلب أن يستأجر بتعويضه إذا كان عمل جهة حكومية قد صدر . من كبر المؤجر مسؤولاً عنه . كل هذا ما لم بعض الاعيان غيره .

المادة ٥٤٣

١ — لا يصح أن يؤجر المستأجر التمر من أيادي داوود من إحدى مدايم التمر من لا يدعي حراً ، ولكن هذا لا يعمل على المستأجر من أيادي في الرفع باسمه على التمر من دعوى المصلحة بالتعويض ودعوى وضع يده .
٢ — على أنه إذا وقع التمر من أيادي مستأجر فيه ، وكان هذا التمر من المصلحة بحيث يحرم المستأجر من الانتفاع بأعين المؤجر ، فإنه حارله ما يعرف أن يطلب فسخ العقد أو انقضاء الأجر .

المادة ٥٤٤

١ — لا يصح أن يؤجر مستأجر جميع ما يوحى في أيدي المؤجر من عيوب بحول دون الانتفاع بها ، أو بعض من هذا الانتفاع إذا كان كبراً . ولكنه لا يصح أن يوجب في حري التمر من المصلحة فيها وهو مسؤول عن جهة أيدي من عيوب تعهد صراحة شواهد . وعن حوله من عيوب يعصها الانتفاع بها ، كل هذا ما لم بعض الاعيان بغيره .
٢ — ومع ذلك لا يصح أن يؤجر التمر من أيدي إذا كان المستأجر قد خصص به وكان يعلم به وقت التعاقد .

المادة ٥٤٥

١ — إذا وجد المعلن المؤجر في بيت تحقق معه الغش ، حار المستأجر نفساً للظروف التي يطلب فيها عقد و بدس الأجره ، وله كذلك أن يطلب إصلاح بيت أو أن يهزم هو بالإصلاح على نفقة المؤجر . إذا كان هذا الإصلاح لا يسهل مؤجر .
٢ — إذا حو المستأجر ضرر من الغيب التزم المؤجر شموله ، ما لم يثبت أنه كان يحمل وجود الغيب .

المادة ٥٤٦

يقع باطلاً كل عقد يتضمن الإساءة و عدم ضمان التمرس و الغيب إذا كان المؤجر قد حو عن شأن هذا الغيب .

المادة ٥٤٧

يبرم المستأجر أن يستعمل بيت مؤجره على النحو المتفق عليه ، وإن لم يكن هذا استعمال التزم أن يستعمل المعلن بحسب ما ادعى له .

المادة ٥٤٨

١ — لا يجوز المستأجر أن يحدث « على المؤجره » شيئاً يؤول إلى مؤجر إلا إذا كان هذا التغيير لا يفتأ عنه أي ضرر للمؤجر .
٢ — إذا حدث استأجر شيئاً في بيت مؤجره « محاوراً » ذلك حدود الأبرام الواردة في المادة حاراً به ما عداه من أي إحالة أي كاتب عليها « المتعوض » أن كان له مقتضى .

المادة ٥٤٩

١ — يجوز المستأجر أن يصحح المعلن المؤجره « حو » توصيل بيده و هو سكرهائي والتفوق والارادو ما إلى ذلك ما دعيه « نظره » أي توصيه بها هذه

الاحقره لاجل احوال برعيه ، وذلك انه يدب مؤخر من وسع هذه الاحقره
يهدد سلامة المقار .

٢ - فاذا كان مدخل المؤخر لازماً لاجل شيء من ذلك ، حرر المستأجر ان
يقضي منه هذا المدخل ، حتى ان يشكك في سفته مؤخر .

المادة ٥٥٠

سرم المستأجر مؤخر . رهنه بـ كفيه في يقضيها عرف هذه . في هذه
اتفاق على غير ذلك .

مادة ٥٥١

١ - يجب على المستأجر ان يدل من الغاية في مدخل العين المؤجرة وفي
الحفاظ عليها ما يبذل الشخص المعتاد .

٢ - وهو مسئول عن صلب العين بـ اية اضرار من ذلك . حتى ان
عن استعمالها استعمالاً مألوفاً .

المادة ٥٥٢

١ - المستأجر مسؤول عن حريق العين المؤجرة إلا إذا أثبت ان الحريق نشأ عن
سبب لا يد له فيه .

٢ - فاذا تعدد المستأجرون عقار واحد ، كان كل واحد منهم مسؤولاً عن الحريق
منه الآخر . لذي شعبه ، ونسب ذلك مؤخر إن كان مقبض العقار هذا ما لم يثبت
ان النار اشتدت وها في آخر ، لذي شعبه المستأجر فيكون وحده مسؤولاً
عن الحريق .

المادة ٥٥٣

يجب على المستأجر ان يرد إلى المالك مؤخره في كل امر يستوجب بدخله ، كان
يحتاج العين إلى رهنه مستعجله ، ويمكنه حبسها ، او بيعها بـ صلب المالك ، او
يتسدي احتياضها ، او باحداث ضررها .

المادة ٥٥٤

۱۔ مح علی ۔ تاحران فہمہ ہفتہ الاحراء فی مواعید الشفق علماء قد
 مکن حد ۔ ہوی وح ہفتہ لاحراء فی الحو سید ای صیبا عرف احبہ ،
 ۲۔ ہکون الوقت فی موطن ہستاحرام مکن ہذا اعان و عرف نفسی
 غیر دلائل ۔

۵۵۵ ۴۲۷۱

الوقاء يقطع من الاحرة قرينة على الوفاء بالاقساط الساقطة على هذا القسط حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

المادة ٥٥٦

١ - - يكون المؤخر ، صفة ما كان حي ثلث له بمقتضى عقد الإيجار ، ان
يخس جميع احواله ، فذلك ما يحجب الموقوفه في المبنى المؤخره ، مستندة بثقله
بما يثار المؤخر ولو لم تكن ملوكة بمؤخر ، والمؤخر احيى في ان يمنع في ثقب هذا
بصف راعه مدرسه او دون ذلك ، كما ان احيى في اسراده من احواله ولو كان
حسن البية ، مع عدم الاحلال بما يكون لهذا اثر من حقوق .

٢ - - وليس المؤخر ان يستعمل حقه في احيى او في الاسراده ، ان كان على
هذه الاشياء امره فحظه حقه احسن او المأوى من شؤون احيه . و
كانت اذقولات التي تركت في حيا المؤخره وايه اسراده ، وهي تصب
الاحيه وفاء ما .

සෞඛ්‍ය සේවා

بحسب على المستأجر ان يرد المثل لمؤجره عند ذهابه لا بخار ، هذا انما نعت
 به دون ان كان مبيعاً ان يدفع لمؤجره تموداً واداعى في نفسه به او حرم مثل المثل وما
 ثبات المؤجر من ضرره .

المادة ٥٥٨

١ — عن المستأجر أن يراعى المصلحة الخاصة له ، إلا ما يكون قد أصاب المدين من هلاك أو تلف لسبب لا يد له فيه .

٢ — فإذا كان تسليم المدين مستأجر قد تم دون كونه يوجب له ذلك ، فإنه لا يملك أن يرفع دعواه عليه .

المادة ٥٥٩

١ — إذا أراد المستأجر في مدين مؤجره منعه المدين من أن يرفع دعواه عليه ، فإنه لا يملك أن يرفع دعواه عليه ، إلا إذا كان له مصلحة في ذلك .

٢ — فإذا كان ذلك ، فإنه لا يملك أن يرفع دعواه عليه ، إلا إذا كان له مصلحة في ذلك .

٣ — وإذا كان ذلك ، فإنه لا يملك أن يرفع دعواه عليه ، إلا إذا كان له مصلحة في ذلك .

البنارل عن الأيجار والأشجار الثابوي

المادة ٥٦٠

١ — المستأجر حق البنارل عن الأشجار أو الأشجار الثابوي مع مدينه ، ما استأجره أو يملكه ما لم يقص الاتفاق غير ذلك .

المادة ٥٦١

١ — مع مستأجر من عقد حرة ، في يقتضي منه من بنارل عن الأشجار وكذلك العكس .

٢ - ومع ذلك إذا كان الأمر جارياً على ما هو عليه في الموضع ١ فليس
الضرورة أن يسبق المستأجر هذا المصنع أو يتخذه من أجله كونه يريد من وجود
الشرط أن يبيع أو يفتي به. لا غير إن المصنع يؤخذ من الضرر المحقق.

مادة ٥٦٢

في حالة انقضاء من لا غير في مستأجر ما أمكنه أن يبيع في حقه المصلحة.

المادة ٥٦٣

١ - يكون مستأجر الثوب مبرماً ثابتاً في المؤجر مباشرة ما يكون
ثابتاً في دمه للمستأجر الأصلي وقت أن ينفذ المؤجر.
٢ - ولا يكون للمستأجر ثوب مبرماً ثابتاً ما كان في ملكه من
الأجرة مستأجر الأصلي، وما لم يكن ثابتاً في ملكه لا يدرؤه تصرف ولا ينفذ
تأثيره من بعد الانقضاء.

المادة ٥٦٤

١ - دمه مستأجر لا يبي من المؤجر هو من يبيع منه له في
حالة انقضاء من لا غير ثم يبيع منه بعد انقضاء لا يبي من له
في حالة الانقضاء الثاني :

أولاً - إذا كان من المؤجر قوام مبرماً في ملكه لا يبي من
ثانياً - إذا استوفى المؤجر الأجرة مباشرة من يبيع له أو من مستأجر
الثوب دون أن يبي في نفسه في شأن حقوقه من مستأجر الأصلي.

انتهاء الإيجار

المادة ٥٦٥

يسمى الإيجار نهائياً عندما يبيعه في نفسه من حقه في نفسه الأجرة.

المادة ٥٦٦

١ — لا يبيح عقد الإيجار وبي المستأجر مستغفراً من إئمة حره بعد المؤجر ودون إغراض منه ، غير الإيجار وقد تعدد ثمرة الأولى وكن حدة عمر معينة ، وسري على الإيجار أن يرد بند على هذا وجه أحكام المادة ٥٣٩ .

٢ — يقتصر على الإيجار حصة تأمين إيجارية التي كان المستأجر قد دفعها في الإيجار المدة مع مرعاة قواعد أشهر العقدي ، أما كفالة شخصية كاتب أو عينية فلا يفتقد إلى إيجار المدة إلا إن ربي كميل بذلك

المادة ٥٦٧

إذا ساء أحد الطرفين على الآخر بالاحالة أو التغير لم يستأجر مع ذلك منتهياً ، على عدم ساء الآخر فلا يفسد الإيجار وقد تعدد هذه القواعد على عكس ذلك

موت المستأجر أو اعساره

المادة ٥٦٨

١ — لا يبيح الإيجار عقد المؤجر ولا قبول المستأجر .
٢ — ومع ذلك إذا مات المأجر حره ورثته أو خلفه إياه فقد إذا بدوانه بسبب موت مورثه أصبح ثغراء عقد نقل من سببهما مؤاردهم ، أو ساء الإيجار محذوراً حدود حاجته ، وفي هذه الحالة يجب أن رأي مؤسسه إيجاره بالاحالة ، منه في ٥٣١٠ ، أن يكون صلب أو عقد في مدة سنة شهر على الأكثر من وقت موت المستأجر .

المادة ٥٦٩

إذا لم يعد الإيجار لأسباب حره مستأجر أو إشارات حره تتعلق بحصه ثم مات ، حره ورثته أو مؤجره أو خلفه إياه ، فقد .

المادة ٥٧٠

- ١ — لا يثبت على غبار الخشب حرر من أخيره ثم تدهق .
- ٢ — ومع ذلك يجوز له أن يثبت قسماً لا يجوز له في غيره .
- مما يثبت له يثبت له في غيره ولا يجوز له أن يثبت له في غيره .
- يرخص له في أن يثبت له في غيره ولا يجوز له أن يثبت له في غيره .
- يذبح وهو سائر .

المادة ٥٧١

- ١ — لا يثبت له في غيره ولا يجوز له أن يثبت له في غيره .
- يكون لا يجوز له في غيره ولا يجوز له أن يثبت له في غيره .
- الذي نقل الملكية .
- ٢ — ومع ذلك يجوز له أن يثبت له في غيره ولا يجوز له أن يثبت له في غيره .
- هذا المقدر غير نافذ في حقه .

المادة ٥٧٢

- ١ — لا يجوز له أن يثبت له في غيره ولا يجوز له أن يثبت له في غيره .
- في حقه أن يثبت له في غيره ولا يجوز له أن يثبت له في غيره .
- في المادة ٥٣٩ .
- ٢ — فإذا سئل على ذلك فلا خلاف في هذا .
- أن يذبح به حرر وهو سائر .
- لا يثبت له في غيره ولا يجوز له أن يثبت له في غيره .
- أو يثبت له في غيره ولا يجوز له أن يثبت له في غيره .

المادة ٥٧٣

- ١ — لا يجوز له أن يثبت له في غيره ولا يجوز له أن يثبت له في غيره .

يدنس هذا من مستأجره ، فلو كان مستأجره ملكية وكان من أمه ومن
جها ان يورده من نفسه به ملكية من لانت ولا يكون له إلا الرجوع
على مؤجره .

المادة ٥٧٤

١ - حق على من يورث المؤجر ان يبيع حقه له حقه شخصيه للعين ،
وحيث سيبه في استعمال هذا الحق انه على مستأجره ألا يخلو في المواعيد المبينة
بالمادة ٥٣٩ ، ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك .

المادة ٥٧٥

١ - ان كان الايجار مدته حرة ، فإن من يتعهد من بائعها مقدم
قبل تقضاء مدته احدث تصرف يصرفه من شأنه ان يضمن تعهد
الائتاج من مدته لأمره في ثبوت مدته مرهف ، على ان رأي من يضمن هذه التعهد
موايد التعهد ، ألا يخلو في المادة ٥٣٩ ، وعلى ان يضمن طرف الآخر موايد التعهد .
٢ - فاذا كان المؤجر هو الذي يضمن هذه التعهد ، فلا يحل له أن يضمن على
رذائل المؤجره حتى يسوي اسمه من او خصا على ما بين كالم

المادة ٥٧٦

١ - يجوز له صاحب أو مستخدم را قاضي عمله ان يبيع حقه ، ان يطلب
الموعد ايجار ملكية ان كان هذا الايجار معلن المدة ، على ان يضمن المواعيد
لمدة في المادة ٥٣٩ ، يقع بطلان كل اتفاق على غير ذلك .

٢ - بعض أنواع الإيجار إيجار الأراضي الزراعية

المادة ٥٧٧

إذا كانت على نحو حره أرض زراعية ، فلا يكون موجر مديناً بتسليم الأرض إلى شيء أو لأحد من رعيه ي يوجد في الأرض إلا إذا كان لا يجرى عليها.

المادة ٥٧٨

ولا تسلم الأرض حره في وقت وأرض رعيه تكون نحو حر ، وحب رعيه أن يراها ويتمدها بالصيانة بحسب العرف في استعمالها .

المادة ٥٧٩

إذا ذكر في عقد إيجار لأرض زراعية أن لا يجرى عقد رعيه أو أحد أسبابه ، كان المقصود من ذلك أنه قد عقد لدوره زراعية سنوية أو عدة دورات .

مادة ٥٨٠

١ - يجب أن يكون استعمال المستأجر للأرض زراعية موقفاً بمقتضى استعمال العرف ، وعلى المستأجر بوجه خاص أن يعمل على أن يبقى الأرض صالحة للإنتاج .

٢ - ولا يجوز له أن يجرى أو يدخل على الطريقة المتبعة في استعمالها ، أي تغيير جوهرية يتخذ أثره إلى ما بعد انقضاء الإيجار .

المادة ٥٨١

١ - على المستأجر أن يقوم بأجراء الإصلاحات التي تقتضيها لزوم العرف للأرض نحو حره ويترك بوجه خاص تنقيح ومبيدة لأفنية وسقي وبروي

و يعرف به ذلك ما يحمل عليه بعد فبصره المسور و قد اصرر الاسوار
و آثاره في هذه السكة و استعماله كل هذه ما لم يقص لانه و
المرفه به .

٢ - ما يفرق به بينه لا يتعدى سكة يمتدح في نه و غيرها من ملحقات
منه في هذه السكة من غير ان يفرق بينه و غيرها من ذلك يكون
سكة في لاصلاحت لا يفرق بينه و غيرها من غيرها و غيرها .

المادة ٥٨٢

١ - مع هذا من بينه لارس لا رسة و من غيرها و هيت يدركه
و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها
و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها .

المادة ٥٨٣

١ - يدركه سكة لارس و هيت يدركه و غيرها و غيرها و غيرها
قاهره سكة المستاجر ان يطلع اسقاط لاجرة .
٢ - ما يفرق به بينه لا يفرق بينه و غيرها و غيرها و غيرها
في رارس و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها .
٣ - و من بينه و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها
و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها
من طريق التأمين او من اي طريق آخر .

المادة ٥٨٤

١ - يدركه سكة لارس و هيت يدركه و غيرها و غيرها و غيرها
له فيه ان يفرق بينه و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها و غيرها .

المادة ٥٨٥

لا يجوز المستاجر ان يأتي عملا يكون من شأنه ان يفرق بينه و غيرها .

نحوه . ونحو عليه بوجه حسن وبين حلاله . لأرض . يسمح لهذا الحلف
تسوية الأرض وبغيرها إذا لم يصبه ضرر من ذلك .

المزارعة

المادة ٥٨٦

يخول للمالك الأرض رابيه وأرض غيره . لأرضه ومزارعه يستأجر
في مقابل أخذ المؤجر جزءاً معيناً من المحصول .

المادة ٥٨٧

سري حكم لا تخار على مزارعه مع مرعاة الأحكام لآيه إذا لم يوجد اتفاق
أو عرف بخالفها .

المادة ٥٨٨

إذا لم تعين مدة المزارعة ، كانت المدة دورة زراعية سنوية .

المادة ٥٨٩

لا تخار في مزارعة ، مدخل فيه لأدوات رابيه وأواني التي يوجد في
الأرض وقت التعاقد إذا كانت مملوكة للمؤجر .

المادة ٥٩٠

١ - يجب على المستأجر أن يدل في أرضه وفي المحاطة على روع من المدة
مبدله في شؤون نفسه .

٢ - وهو مسؤول عما يصب لأرض من تلف في البناء لأرضه إلا أن ثبت
أنه بدن في المحاطة عليها وفي سببها ما يبدله شخص غاف .

٣ - ولا يتم استأجران بغير ما يق من الماشي ولا مدلي من الأدوات
الزراعية بلا خطأ منه .

٢ - فلا تمسك أبووف عليه وهو المحصر فيه لاستحقاق الأداة كان مبيعاً من قبل وصفه ومادوناً على أنه ولاية الأجرة من مول أو قاص .

المادة ٥٩٦

ولاية وصف الأجرة بمولى لا لموقوف عليه لا دار به حتى يفي وصفه .

المادة ٥٩٧

- ١ - لا يجوز لمولى استأجر الوصف ولو بأجر المثل .
- ٢ - ويجوز له استأجر الوصف لأمواله وفروعه على أن يكون ذلك بأجر المثل .

المادة ٥٩٨

لا يصح حاره وصف تام من ماحس الأداة كل الأداة هو المسحوق وحيد أي له ولاية محصر في وصفه . ويجوز حاره تام من ماحس في حق نفسه لا في حق من يليه من المستحقين .

المادة ٥٩٩

- ١ - في حاره وصف يكون غيره في مدر حار المثل موقوف أي أرم فيه عقد الإيجار ، ولا يستد بالتغير الحاصل بعد ذلك .
- ٢ - وإذا أجر المولى الوصف تام من ماحس ، وحده على استأجر بكمية الأجرة إلى أجر المثل والافسخ المقد .

المادة ٦٠٠

- ١ - لا يجوز استأجر بغير دن لمحاسن استأجر الوصف مدة يحد على

ثلاث سنوات و لو كان ذلك مفقود مرادفه ، فإذا عصب لا حرة له . طول عصب
المدة الى ثلاث سنوات .

٣ - ومع ذلك إذا كان انولى هو واحد او يستحق اوجيد ، حار له ان
يؤخر الوصف مدة يريد على ثلاث سنين ملا حاجته الى من اعاصي ، وهذا دون
احلال محض انولي الذي يحلفه في طلب اعاصي مدة الى ثلاث سنين .

لمدة ٦٠١

نصري احكام عقد لا يحرر على حارة الوصف إلا إذا عارض مع المصوص اربعة

الفصل الثاني

العارية

المادة ٦٠٢

العارية عقد عارية به يعين أن يدر المستعير شيئاً عارياً للمستعيل - استعمله
ولا يورث له منه عبئاً أو قبله من معين على أن يردده بعد الاستعمال .

١ - التزامات المستعير

المادة ٦٠٣

يضمن المستعير أن يدر المستعيل - أي 'مصدر' - شيئاً عارياً فيكون عارياً وفي بعد
العارية ، وأن يتركه المستعير طول مدة العارية .

المادة ٦٠٤

١ - لا ضمان على المستعير في - تحدث - أي 'مصدر' - لا يكون هناك ضمان على
الصالح أو أن يكون المستعير قد تعمد إحياء سبب الإضرار .

٢ - لا ضمان عليه كذلك في - صيوت - أي 'مصدر' - تعمد إحياء الضيق
وإن ضمن سلامة 'شيء' منه ، فإنه يضمن المستعير عن كل ضرر يفسد ذلك .

٢ - التزامات المستعيل

المادة ٦٠٥

١ - من المستعير أن يستعمل - أي 'مصدر' - بمسار إلا على الوجه المأمور
لمحدد ، وذلك طعناً بما يفسد بعد أو تقلل طبيعته الشيء أو يفسد يعرف - ولا يجوز

له دون ان يبرر ان الاستعمال للعير وله على سبيل التعرّج .
 ٢ — ولا يكون مسؤولاً عما يفتق اشئ من تمييز و تلف يسه الاستعمال
 الذي يبيحه العارية .

المادة ٦٠٦

١ — إذا اتفق استعمال اشئ عقة من استعارة ، فليس له سرقة اذهب وهو
 مكافئ بالصفة اللازمة حيازة شئ حيازة مصادره .
 ٢ — وانه لا يبرر من اشئ "مشارك ما يكون قد صرفه اياه على ان يعيد اشئ"
 الى حالته الاصلية .

المادة ٦٠٧

١ — على المستعير ان يبرر في المحافظة على اشئ اعد به في سبيل ايجاره وانه على
 ماله دون ان يبرر في ذلك عن عناية الرجل المعتاد .
 ٢ — وفي كل حال يكون مأمناً لهلا - اشئ ، إذا نشأ لهلا عن حادث معاصر ،
 او قوة قاهرة وكان في وسعه ان يحسنه باستعارة في من ملكه احسن ، و كان من
 ان يسعد شيئاً منه كانه و شئ افسار فاحذر - فقد ما يمكنه .

مادة ٦٠٨

١ — من اسب اعدوة وحب على استعير ان يرد اشئ الذي ساهبه في
 ابي يكون عليها ، وذلك دون خلال مسؤوليته عن الهلا - اسب .
 ٢ — ويحب رد شئ في مكان الذي يكون يستعير قد اسبه فيه لم يجر
 هناك نقصي بغير ذلك .

٣ — اشهاد العارية

المادة ٦٠٩

١ — يبرر العارية باعضاء الاجل يفتق عليه ، فانه من له اجل يبرر

بضمير المتكسر في قوله .

٢ - قال : كان هذا سبيل التبيين لهذه العارضة ، فإن المعبر ان يطب أسنانه في

في وقت .

٣ - وفي كل حال يجوز استعمال ردائى المعبر قبل هذه المدة ، غير أنه

إذا كان هذا الرد يضرب المعبر فلا يرغم على قوله .

المادة ٦١٠

يجوز للمعبر ان يطالب في أي وقت أسنانه المدة في الاحوال الآتية :

أ - إذا عرصبه حاجه حاجه للتفتيش كمن متوقفة .

ب - إذا ساء استعمال شيء أو تصرف في الاحتياط وحب من حفظه عليه .

ج - إذا عرصبه غير بعد السداد المدة أو كان معبراً في ذلك دون علم

من المعبر .

المادة ٦١١

تنتهي المدة بموت المتعبر ما لم يوجد اتفاق يمتد سيرة .

الباب الثالث

المفرد الواردة على العمل

الفصل الأول

المقاوله و التزام المرافق العامة

١ - عقد المقاوله

المادة ٦١٢

مقاوله عقد يتعهد بمقتضاه احد المتعاقدين ان يصنع شيئاً او ان يؤدي عملاً
لقضاء اخر يتعهد به المتعاقد الاخر .

التزامات المقاول

المادة ٦١٣

- ١ - يجوز ان يقصر المقاول على ان يتعهد بتقديم عمله على ان يقدم رب العمل
المادة التي يستحدثها أو يستعين بها في القيام بعمله .
- ٢ - كما يجوز ان يتعهد المقاول بتقديم العمل واحدة معاً .

المادة ٦١٤

١ - تعيد المذول تقديم مذهب العمل كالمسألة أو بعضها ، كان مسؤولاً عن حدوثها وعليه ضمانها لرب العمل .

المادة ٦١٥

١ - إذا كان رب العمل هو الذي قدم المادة ، فعلى المذول أن يحرم من عملها وراعي المذول أن يمتنع من استخدامها ، وإن يؤذي حساناً لرب العمل عما يستعملها فيه ويرد إليه ما بقي منها ، فإذا ماؤى شيء من هذه المادة غير صالح الاستعمال بسبب أهمه أو قصوره كونه عليه ، ألزم برد قيمة هذا شيء لرب العمل .

٢ - وعلى المذول أن يمتنع عما يحتاج إليه في العمل من أدوات ومهمات مادية ويكون ذلك على نفقته . هذا ما لم ينقص الإحدى أو عرفاً آخره بمبرره .

المادة ٦١٦

١ - إذا ثبت انتهاء عمل المذول أن المذول يقوم به على وجه صحيح أو مذهب للعقد ، يجوز لرب العمل أن يدره بأن يمدد من طريقه التنفيذ خلال أجل معقول يعينه له . وهذا أقصى لأجل دون - يرجع المذول إلى الطريقة الصحيحة ، حار لرب العمل أن يطلب ما أصبح المعدوم من مذهب إلى مذكور آخر ما حار العمل على نفقة المذول الأول طبقاً لأحكام المادة ٢١٥ .

٢ - على أنه يجوز طلب مسح العقد في حال دون حاجة إلى مسح أجل إذا كان إصلاح ما في طريقة التنفيذ من عيب مستحيلاً .

المادة ٦١٧

١ - ضمن المهندسين المعماريين والمقاولين المتخصصين ما يحدث خلال عشر سنوات من مذهب كلي أو جزئي في شيدوه من ماله أو قاموه من منشآت ناتجة أخرى وذلك

ولو كان التهميشاً عن عيب في الأرض داهياً ، وكأب وب العمر ودُ حار قائمة
المشآت لمعية ، ما يمكن معاودة ان في هذه الحالة قد ردا ان في هذه المشآت
مدة اقل من عشر سنوات .

٢ — ونشمل العمر المخصص عليه في "المقرر" اربعة ما يوجد في المساني
ومشآت من عيوب يوجب عليها مهلة مائة سنة وسلاسة .
٣ — وبمدة اربعة ايام العشر من وقت تسليم العمل .
٤ — ولا تسري هذه المادة على ما قد يكون بمحاول من حق الرجوع على
المقاولين الثانويين .

المادة ٦١٨

را افحص المهندس المعماري من وضع تصميمه ، يكاف رقعة على التمهيد ،
لم يكن مسؤولاً إلا عن عيوب التي تـ من التصميم .

المادة ٦١٩

يكون ماعداً كل شرط مفاده ان المهندس المعماري ، يحاول من اعمار او
الخدماته .

المادة ٦٢٠

تسقط دعوى عيب التعمد ما عدا ثلاث سنوات من وقت حصول التهم او
اكتشاف العيب .

التزامات رب العمل

المادة ٦٢١

متى أتم مقاول العمل ووصفه يجب تصرفه من . يجب على هذا .
و له في وقت تمكن يجب صرفه . وقد مع ان سببته مع من
المسيرة بمرور الوقت .

المادة ٦٢٢

سحب ربح لأحد ربحي ... لا ...

المادة ٦٢٣

١ ...
 ٢ ...
 ٣ ...
 ٤ ...
 ٥ ...
 ٦ ...
 ٧ ...
 ٨ ...
 ٩ ...
 ١٠ ...
 ١١ ...
 ١٢ ...
 ١٣ ...
 ١٤ ...
 ١٥ ...
 ١٦ ...
 ١٧ ...
 ١٨ ...
 ١٩ ...
 ٢٠ ...
 ٢١ ...
 ٢٢ ...
 ٢٣ ...
 ٢٤ ...
 ٢٥ ...
 ٢٦ ...
 ٢٧ ...
 ٢٨ ...
 ٢٩ ...
 ٣٠ ...
 ٣١ ...
 ٣٢ ...
 ٣٣ ...
 ٣٤ ...
 ٣٥ ...
 ٣٦ ...
 ٣٧ ...
 ٣٨ ...
 ٣٩ ...
 ٤٠ ...
 ٤١ ...
 ٤٢ ...
 ٤٣ ...
 ٤٤ ...
 ٤٥ ...
 ٤٦ ...
 ٤٧ ...
 ٤٨ ...
 ٤٩ ...
 ٥٠ ...
 ٥١ ...
 ٥٢ ...
 ٥٣ ...
 ٥٤ ...
 ٥٥ ...
 ٥٦ ...
 ٥٧ ...
 ٥٨ ...
 ٥٩ ...
 ٦٠ ...
 ٦١ ...
 ٦٢ ...
 ٦٣ ...
 ٦٤ ...
 ٦٥ ...
 ٦٦ ...
 ٦٧ ...
 ٦٨ ...
 ٦٩ ...
 ٧٠ ...
 ٧١ ...
 ٧٢ ...
 ٧٣ ...
 ٧٤ ...
 ٧٥ ...
 ٧٦ ...
 ٧٧ ...
 ٧٨ ...
 ٧٩ ...
 ٨٠ ...
 ٨١ ...
 ٨٢ ...
 ٨٣ ...
 ٨٤ ...
 ٨٥ ...
 ٨٦ ...
 ٨٧ ...
 ٨٨ ...
 ٨٩ ...
 ٩٠ ...
 ٩١ ...
 ٩٢ ...
 ٩٣ ...
 ٩٤ ...
 ٩٥ ...
 ٩٦ ...
 ٩٧ ...
 ٩٨ ...
 ٩٩ ...
 ١٠٠ ...

المادة ٦٢٤

١ ...
 ٢ ...
 ٣ ...
 ٤ ...
 ٥ ...
 ٦ ...
 ٧ ...
 ٨ ...
 ٩ ...
 ١٠ ...
 ١١ ...
 ١٢ ...
 ١٣ ...
 ١٤ ...
 ١٥ ...
 ١٦ ...
 ١٧ ...
 ١٨ ...
 ١٩ ...
 ٢٠ ...
 ٢١ ...
 ٢٢ ...
 ٢٣ ...
 ٢٤ ...
 ٢٥ ...
 ٢٦ ...
 ٢٧ ...
 ٢٨ ...
 ٢٩ ...
 ٣٠ ...
 ٣١ ...
 ٣٢ ...
 ٣٣ ...
 ٣٤ ...
 ٣٥ ...
 ٣٦ ...
 ٣٧ ...
 ٣٨ ...
 ٣٩ ...
 ٤٠ ...
 ٤١ ...
 ٤٢ ...
 ٤٣ ...
 ٤٤ ...
 ٤٥ ...
 ٤٦ ...
 ٤٧ ...
 ٤٨ ...
 ٤٩ ...
 ٥٠ ...
 ٥١ ...
 ٥٢ ...
 ٥٣ ...
 ٥٤ ...
 ٥٥ ...
 ٥٦ ...
 ٥٧ ...
 ٥٨ ...
 ٥٩ ...
 ٦٠ ...
 ٦١ ...
 ٦٢ ...
 ٦٣ ...
 ٦٤ ...
 ٦٥ ...
 ٦٦ ...
 ٦٧ ...
 ٦٨ ...
 ٦٩ ...
 ٧٠ ...
 ٧١ ...
 ٧٢ ...
 ٧٣ ...
 ٧٤ ...
 ٧٥ ...
 ٧٦ ...
 ٧٧ ...
 ٧٨ ...
 ٧٩ ...
 ٨٠ ...
 ٨١ ...
 ٨٢ ...
 ٨٣ ...
 ٨٤ ...
 ٨٥ ...
 ٨٦ ...
 ٨٧ ...
 ٨٨ ...
 ٨٩ ...
 ٩٠ ...
 ٩١ ...
 ٩٢ ...
 ٩٣ ...
 ٩٤ ...
 ٩٥ ...
 ٩٦ ...
 ٩٧ ...
 ٩٨ ...
 ٩٩ ...
 ١٠٠ ...

المادة ٦٢٥

١ ...

المادة ٦٢٦

١ ...
 عن إدارة الأعمال .

انقضاء المقاولة

المادة ٦٢٩

١ - إذا كان العمل من جنس العمل الذي في العقد من شأنه أن يستمر مدة طويلة من الزمن، ولم يحدد المدة، ولم يحدد العمل، وما كان ينبغي حله لو أنه أتم العمل.

٢ - إذا كان العمل من جنس العمل الذي في العقد من شأنه أن يستمر مدة طويلة من الزمن، ولم يحدد العمل، ولم يحدد العمل، وما يكون قد كسبه باستعداده وقته في أمر آخر.

المادة ٦٣٠

مضى عقد المقاولة باستحالة تنفيذ العمل المقود عليه.

المادة ٦٣١

١ - إذا كان العمل من جنس العمل الذي في العقد من شأنه أن يستمر مدة طويلة من الزمن، ولم يحدد العمل، ولم يحدد العمل، وما يكون قد كسبه باستعداده وقته في أمر آخر.

٢ - إذا كان العمل من جنس العمل الذي في العقد من شأنه أن يستمر مدة طويلة من الزمن، ولم يحدد العمل، ولم يحدد العمل، وما يكون قد كسبه باستعداده وقته في أمر آخر.

٣ - إذا كان العمل من جنس العمل الذي في العقد من شأنه أن يستمر مدة طويلة من الزمن، ولم يحدد العمل، ولم يحدد العمل، وما يكون قد كسبه باستعداده وقته في أمر آخر.

عقبي بعد سنة ١٩٠٤ تو - بشار ، في ٢٥ من شهر رجب سنة ١٣٢٦ هـ .
عاش في داره كبري شمس + ١٠٠٠ وبنو عده مر ثلثه سنة ١٩٠٤ (بنو بشار
وبنوه في داره) في سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٥ في داره .
الكافة لمن تقصد العمل .

المادة ١٣٣

١- إذا اقضى أخذ مائة المقاتل، وجب على من العمل أن يدفع للتركة قيمة
 المائة (أو ما يعادلها) من أمواله أو من أموال غيره (أو من أموال الدولة)
 (أو من أموال غيره)
 ٢- وإذا كان العمل في سنة واحدة، وجب على من العمل أن يدفع المائة
 من أمواله أو من أموال غيره (أو من أموال الدولة)
 ٣- وتسمى هذه الأحكام أيضاً إذا بدأ المقاتل في تنفيذ العمل ثم أصعب
 عاجزاً عن إتمامه لسبب لا يملك فيه.

١٠ الفصل الخامس عشر: الفقه العام

[illegible]

(Handwritten notes)

१५० पृष्ठाः

۱- در صورتی که در یک سال، بیش از یک بار به دلیل مشکلات مالی و اقتصادی، نیاز به دریافت وام داشته باشید، می‌توانید درخواست وام مجدد کنید.
 ۲- اگر به دلایل دیگری مانند تغییر محل سکونت یا ازدواج، نیاز به وام داشته باشید، می‌توانید با ارائه مدارک لازم، درخواست وام کنید.

الفصل الثاني

عقد العمل

المادة ٦٢٠

١ - هذا عقد هو الذي يحدد شروط العمل بين صاحب العمل في خدمة أحد
أحد العمال أو عدة منهم في مقابل أجر أو غير ذلك.

المادة ٦٢١

١ - لا يُلغى لأحد من الطرفين الحق في إنهاء العقد إلا عندئذ لا يحس له
صراحة أو ضمناً مع التبرعات الخاصة التي تنطبق بالصلح .
٢ -

المادة ٦٢٢

١ -
... ..
... ..
... ..
٢ -
... ..
... ..
... ..

بأنه لا يجوز له أن يبيع ما يملكه من عقار أو منقول
إلا في حالة الضرورة أو في حالة الحاجة إلى ذلك
بالنقطة إلى كل جهة .

١ — أثر العقد

المادة ٦٤٣

إذا أبرم عقد البيع على وجه خاص ، فالتصرفات التي
تتبعه تكون صحيحة .

المادة ٦٤٤

١ — إذا أبرم عقد البيع لمدة معينة أو لمدة غير
محددة ، فإن العقد يفسد إذا تم البيع
في وقت لاحق من المدة المحددة .
٢ — إذا أبرم عقد البيع لمدة معينة أو لمدة غير
محددة ، فإن العقد يفسد إذا تم البيع
في وقت لاحق من المدة المحددة .

المادة ٦٤٥

١ — إذا أبرم عقد البيع على وجه خاص ، فالتصرفات التي
تتبعه تكون صحيحة .
٢ — إذا أبرم عقد البيع على وجه خاص ، فالتصرفات التي
تتبعه تكون صحيحة .

المادة ٦٤٦

١ — إذا أبرم العقد لتعدد عمل معين ، فإن العقد يفسد
إذا تم البيع قبل انتهاء العمل .
٢ — إذا أبرم العقد لتعدد عمل معين ، فإن العقد يفسد
إذا تم البيع قبل انتهاء العمل .

المادة ٦٤٧

١ - من في شركة كمال ... في هذه الخدمة ...
لم تخر العادة بالتبرع به أو عملاً داخلياً في مهنة من أداها.

المادة ٦٤٨

١ - ...
للعمل على لآخر ...
لأن ...
٢ - ...
محدد هذا .

المادة ٦٤٩

١ - ...
الحجز عليه :

١ - ...
٢ - ...
٣ - ...
٤ - ...
٥ - ...
٦ - ...
٧ - ...
٨ - ...
٩ - ...
١٠ - ...
١١ - ...
١٢ - ...
١٣ - ...
١٤ - ...
١٥ - ...
١٦ - ...
١٧ - ...
١٨ - ...
١٩ - ...
٢٠ - ...
٢١ - ...
٢٢ - ...
٢٣ - ...
٢٤ - ...
٢٥ - ...
٢٦ - ...
٢٧ - ...
٢٨ - ...
٢٩ - ...
٣٠ - ...
٣١ - ...
٣٢ - ...
٣٣ - ...
٣٤ - ...
٣٥ - ...
٣٦ - ...
٣٧ - ...
٣٨ - ...
٣٩ - ...
٤٠ - ...
٤١ - ...
٤٢ - ...
٤٣ - ...
٤٤ - ...
٤٥ - ...
٤٦ - ...
٤٧ - ...
٤٨ - ...
٤٩ - ...
٥٠ - ...
٥١ - ...
٥٢ - ...
٥٣ - ...
٥٤ - ...
٥٥ - ...
٥٦ - ...
٥٧ - ...
٥٨ - ...
٥٩ - ...
٦٠ - ...
٦١ - ...
٦٢ - ...
٦٣ - ...
٦٤ - ...
٦٥ - ...
٦٦ - ...
٦٧ - ...
٦٨ - ...
٦٩ - ...
٧٠ - ...
٧١ - ...
٧٢ - ...
٧٣ - ...
٧٤ - ...
٧٥ - ...
٧٦ - ...
٧٧ - ...
٧٨ - ...
٧٩ - ...
٨٠ - ...
٨١ - ...
٨٢ - ...
٨٣ - ...
٨٤ - ...
٨٥ - ...
٨٦ - ...
٨٧ - ...
٨٨ - ...
٨٩ - ...
٩٠ - ...
٩١ - ...
٩٢ - ...
٩٣ - ...
٩٤ - ...
٩٥ - ...
٩٦ - ...
٩٧ - ...
٩٨ - ...
٩٩ - ...
١٠٠ - ...

المادة ٦٥٠

١ - ...

حريتها حرف مدفع وهذه تكون لها قوة دفع سمح بها
 ٢ - ومثل هذه حادثة من الأسرار . ذلك كان ما دفعه بها عمالاً في
 مستودعهم المتجر وجر تجمع في صندوق متجرهم يوم رب عمل بعد ذلك
 تنور مع على هؤلاء مستودع بين نفسه و تحت الشرافة .
 ٣ - وتكون في بعض اصناف كحماة مدرك والطلاب في مدعيه بالرب ،
 لا تكون للعامل آخر سوى ما يحصل عليه من هذه وما يداؤه من طعم .

٢ - مقام العقد

التزامات العامل

المادة ٦٥١

تحت على العامل :

١ - ان يؤدي العمل نفسه و بدل في ذلك من حيازة ماله الشخص بمقادير
 ب - ان ياتر بأوامر رب عمل خاصة بتسيير العمل . على ما يراه في العمل
 في وظيفة العامل ، ان لم يكن في هذه لأوامر متخات احد او ان ياتر أو لا ياتر يوم
 يكن في اطاعتها ما يعرض للحظر .

٢ - ان يحرس على حفظ لاسم اسلمه به ماله عمه .

٣ - ان يحتفظ بأسرار عمل لصاحبه وانتظاره حتى بعد انقضاء عمله .

المادة ٦٥٢

١ - اذا كان عمل التوكول في حمار سمح به معرفة عمالاً رب العمل
 او صلاح على سير عمله ، كان للطريقين . سمح على لا يجوز نهض بعد انتهاء
 العقد ان ياتر رب عمل ولا ياتر شره في اي مشروع يقوم نفسه .
 ٢ - بعد غيره بشرط لصاحبه هذا لا ياتر ان تنور فيه ما يأتي :

أ- ان يكون حماراً معاً في وقت واحد
ب- ان يكون عدد الحمارين من حيث المكان وبيع الحصان بعدد
الضروري لحاجة مصالح دول العمل المتروكة .

ما لا يخفى ان محاسب رتب معلوم بها لأشياء في فصح جهده وادب
جهده دون ما يقع من جهله في رتبته كما لا يخفى في محاسبته لأشياء ووقع
بما هو ما يبرر فصح العامل للعقد .

၇၀၄ သံဃာ်

دفع علی شرط حرجی فی حقه لاحد ان لا یتزوج من سبعة وکان فی
شرط مباحه حقه و سبعة لاحد و کان علی حرجی و سبعة و سبعة مده احوال
من ابدہ انتہی سبعة و کان علی شرط مباحہ و سبعة و سبعة مده احوال
سبعة فی حمله

٦٥٢ الملاحه

١- في حين ان جميع هذه الخدمات هي خدمات الرب العمل ، فلا يكون
لهذه في حق في طلب الاجر او كمال . وهذا هو معنى خدمة الرب من
اعمال في خدمة الرب العمل .

۴ علی انہما ساطعہ عامہ من حرمانی انہما عملہ سکون من حق و رب
عملہ ادارہ کاتب حسہ لایعائن فی عہدہ ہا عملہ ساطعہ و راع ہدی لایعائن
ادارہ کاتب العمل و شترطی لایعائن ہا عملہ سکون ہا عملہ ہدی بہ
من شترطہ عامہ .

٣ واراكاه الاحياء ذنوبه فتفقد حده وحرارته في احوالات
الموضوع عليه في هذه الحاله ان تصاب بحادث غير وفق مقتضيات
العلمه ويراعى في عصره من غير ان يفتقر الى قدمها رب حمل و
استخدم في هذا السبيل من مشاقته .

المادة ٦٥٥

يجب على العامل في حيز الآلة من استئجاره في يومه أن يقوم بإزالة
أي عرصها القوانين الخاصة .

التزامات رب العمل

المادة ٦٥٦

يلزم رب عمل أن يدفع للعامل أجره في زمن ومكان اللذين تحددهما
المعد أو يعرف مع مراعاة ما نصت به القوانين الخاصة في ذلك .

المادة ٦٥٧

١ — إذا نص العقد على أن يكون للعامل فوق لأجره حق عليه ، فلا يملك
في حيزه من رباح رب عمل ، أو في نسبة مئوية من حمله الأجر أو من مقدار الأجر
ومن قيمة ما يتحقق من وفاء أو ما يشكك به ، ويجب على رب عمل أن يقدم في
العامل بعد كل حرد بيانا بما يستحقه من ذلك .

٢ — ويجب على رب عمل فوق هذا أن يقدم في العامل أو في شخص
مؤثوق به من قبله رزقاً ونفقة ما يصح . ويعتبر من غير آثره لا يتحقق من صحة هذا
البيان ، وإن رُدَّ له في ذلك بالإطلاع على دفاتره .

المادة ٦٥٨

١ — يحظر العامل أن يستخدم آلة عمله في أعماله يدوية أي في عمله من
عمل ، وأن يمس به مسدداً لآلة عمله في هذه الحالة ، ولا يملك من عمل الأسباب
راجع إلى رب العمل ، كان له الحق في حرد ذلك يوم

المادة ٦٥٩

يجب على رب عمل أن يحسن ترصده لآلته في يومه أن يقوم بإزالة
التي تفرضها القوانين الخاصة .

٣ — الشراء وفق العمل

المادة ٦٦-

١ سمي بعد العمل "مديده" او "مخدر" جعل الذي اُرم من حبله ،
وذلك مع عدم الاحلال لاحكام ما قبل ١٩٤٤ و ١٩٤٥ .

٢ قال لم يكن مديده "الانسان الواسع" اُعمل او "مخترع" منه مخدر
كل من استقرضه بوضع حد ملائم مع التعاقب الآخر ، بحيث في حال هذا الحق
ان يـدفعه اخطار ، وطريقه الاحتيال ومديده يسمى "قوى" الخافه .

ملحق ٦٦٦

١- إذا كان المصدق أكرم له، غير معينة، أو مصه أحد المتعاقدين دون مرأته
المصدق لأحد، أو ذل انقص هذا المصدق وماله من المتعاقدين الآخر عن مده هذا
المصدق أو عن ائمة اليه مده، ويشمل تمريض فوق الآخر له، الذي كان حتى
خلال هذه المدة جميع ملحقه، الآخر لن يكون ثمة معينة، مع مرأته مده
هذه أو ابن له

المادة ٦٦٢

١ محور الحكم ، يتوصل من التبرع ولو لم تصدر هذا التبرع من رب
العمل ، و كان هذا الأخير قد دفع عامل ، بصرفاته ، وعلى لأخص تعاملته

احثرة و بحاقته شروط معد إلى ان يكون هو في جاهر مني نهي العقد .
٢ - وقد حائل الى حركة اقرب من دولا من من الحركة الذي كان شمله
الحرمات جاز لا بعد عمدة نصيباً بطريق غير من غير دوافعه بمصلحة العمل ،
ولكنه بعد كذلك اذا كان الفرض منه اسامة العامل .

المادة ٦٦٣

١ - لا يفسخ عقد العمل بوجه من جهات مكان شخصيته ودواعيه
في ارضه معد ، ولكن يفسخ بعد بوجه عامل .
٢ - ورائي في فسخ عقد بوجه العامل او بوجه مرفاً صواباً و .
قاهر آخر من شأنه ان منع من الاستمرار في العمل ، لا يحكم في ارضه
عليها القوانين الخاصة .

المادة ٦٦٤

١ - تفسخ عقد العمل الذي شئ من بعد عمل لا يقصد منه رداً من
وقت ساء بعد ، الا ان شئ من ساءله وشركة في الارباح حسب شئ في حبه
الاراد ، فان اقدمها لا دلاً من وقت الذي ساء فيه رب العمل الى عمل
بيانا بما يستحقه بحسب آخر جوده .
٢ - ولا يبري هذا العمل على الدوام ، انما هو في حقه حرمة الاسرار
الاجارة او بعد بوجه من بعد العمل في رمي في عمل حه ام هذه الاسرار

الفصل الثالث

الوكالة

١ - أركان الوكالة

المادة ٦٦٥

الوكالة عقد بمقتضاه يلزم وكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل

المادة ٦٦٦

يجب أن يشترط في الوكالة شكل أو واجب أو امر. في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك.

المادة ٦٦٧

- ١ - الوكالة الواردة في المادتين ٦٦٥ و ٦٦٦ لا تخصم من أجلها حق موكل أو موكله أو أحد من ذوي حقوقه في العمل الإداري.
- ٢ - ويمد من العمل الإداري لأمر أو إرادة أو مدته على الاستمرار والعمل الحفظ والحيوية والسياسة الحقوقية والديون ويدخل فيها أيضا كل عمل من الأعمال تعترف بمعية لأمر أو كسب للحصول ومع المساعدة أو الحصول الذي يسرع إليه صاحب وشراء ما يستعمله التي محل الوكالة من أدوات حفظه والاستئذائه.

المادة ٦٦٨

- ١ - لا يمد من وكالة خاصة في كل عمل ليس من أعمال الإدارة ، ويوجه

خاص في بيع ورهن و تبرعات و صلح و الاقرار و تصككم و توثيقه ايميل و مراعاة امام قضاء .

٢ — ووكالة خاصة في بيع معنى من بواع لا عمل له بوثيقة تصح ولو لم عين محل هذه العمل على وجه التحصيل ، لا إله كان العمل من التبرعات .

٣ — ووكالة خاصة لا عمل به كعمل صفة لا في صفة له لأمور لم يدهم ، وما تقتضيه هذه الأمور من بواع ضرورة وفقاً لطبيعة كل امرء للعرف الإداري .

٢ — آثار الوكالة

المادة ٦٦٩

١ — وكميل مدته تفعية وكالة دون أن يكون حدودها لغرضه .
٢ — على أن له أن يخرج من هذه الحدود متى كان من يستحسن عليه حدود الموكل سلفاً أو كانت الظروف طلب منه نفساً أو ما كان إلا يوافق على هذا التصرف . وعلى وكيل في هذه الحالة أن يوافق الموكل في وجهه من حدود الوكالة .

المادة ٦٧٠

١ — إذا كانت الوكالة مائة حرة ، يجب على الوكيل أن يصدق في هذه المادة التي يصدق في عمده خاصة ، دون أن يكاف في مكان أو مدته خاصة .
٢ — فإن كانت مائة حرة ، يجب على الوكيل أن يصدق في سعيها خاصة لرجل بصاد .

المادة ٦٧١

على وكيل أن يوافق موكله بمطالبة ضرورة عمده وصاد فيه في تفعية أو كالة ، وإن يقبل له حساباً عنها .

၇၇၇ မိမိ၊

۱ - ایس لوکیل ان بشعمل مال الموکل لصالحه .

[illegible]

748 5-14

۱۔ ادا مدارہ کا یہ معنی ہے جس میں کسی کام کے لیے جو رقم دی گئی ہو اسے صرف وہی استعمال کرے اور اس سے کوئی اور نہ ملے۔

۳۔ اہل ایمان کا حق ہے کہ وہ اپنے رب سے دعا کریں کہ وہ ان کو سیدھے جہنم بھیجے۔
 کہ ان کو وہاں تک پہنچائے کہ ان کو کوئی تکلیف نہ ہو۔

၇၇: သံဃာ

[illegible]

٢- أما إذا رخص الوكيل في إقامة نائب عنه دون أن يحد
الوقت، فإن وكيله مكلف بمسؤولية حسن عمله عن حصة
في أصوله له من ثمرات.

ماہنامہ علمی و ادبی

၇၇၈ မင်း

١ - كانه نال بهه ، مه هه كي ده . سه جه و . نهغه صراغي
حاله الي كنس .

٢. فإذا دفع على أجر الوكالة كان عند لا جبر حاصلاً عند القامعي . لا بد
دفع طوعاً عند تنفيذ الوكالة .

المادة ٦٧٦

على الوكيل أن رد الوكيل ما يقع في تنفيذ وكالة التنفيذ . معاً مع الوكيل
من وقت لافس . وذلك متى كان عند الوكيل من صلاح في تنفيذ وكالة ،
افترض تنفيذ الوكالة أن عند الوكيل من صلاح في تنفيذ الوكالة ،
وحد على الوكيل أن عند هذه المدة راجعاً أو كسب

المادة ٦٧٧

يكون الوكيل مسؤولاً عما يكتسب من ممتلكات من ممتلكات
الوكالة تنفيذاً معقداً .

المادة ٦٧٨

إذا كان من ممتلكات الوكيل أو حقه في ممتلكات الوكيل
مستبعداً من قبل الوكيل في تنفيذ الوكالة ما لم يدفع على غير ذلك

المادة ٦٧٩

هذا هو من ١٠٥ إلى ١٠٨ . يترتب في علاقة الموكل والوكيل بالغير
الذي يتعامل مع الوكيل .

٣. انتهاء الوكالة

المادة ٦٨٠

هذا هو وكالة من قبل الوكيل في تنفيذ الوكالة .
موت الموكل أو الوكيل

الفصل الرابع

الودعة

المادة ٦٨٤

ودعة عقد بطريقه شخص من غير شائئ من آخر على من ولي حفظ هذا الشيء وعلى ان يردده عيناً .

١ التزامات الودع

المادة ٦٨٥

- ١ على الودع ان يحمي الودعة .
- ٢ ونفس له ان يعلم ربه ان يرد له وان في ذلك غير منه أو شيئاً .

المادة ٦٨٦

- ١ اذا كانت الودعة بغير ربح وحب من الودع ان يرد من اعادة في حفظ الشيء ما بذله في حفظه ، دون تكلف في ذلك ربح من الودع ان يرد في حفظه .
- ٢ ما اذا كانت الودعة بربح فيجب ان يرد في حفظ الودعة ما بذله الودع المتأخر .

المادة ٦٨٧

ليس الودع ان يرد غير محله في حفظ الودعة دون ان يرد من جوارح الا ان يكون مضطراً الى ذلك لسبب ضرورة ملجئة عاجلة .

المادة ٦٨٨

يجب على وديع أن يراعي في مودع مجرد طبعه لا دهر من العهد
أن الأحكام بين نصيحة مودع ، ووديع أن يراعي مودع هذه الشيء في أي وقت
لا يظهر من العهد أن الأحكام على نصيحة مودع .

المادة ٦٨٩

دا مودع ووديع مودع وهو حسن الشيء ، فليس عليه ما كتب إلا رد ما قدمه
من الشيء ، إن لم يكن من حقوقه على مستري ، وإن دا تصرف فيها بوعده للمرم
فيها ، وفي الأربع

٢- التزامات المودع

المادة ٦٩٠

لا يرد في المودع ما يكون مودع ، ود على أي آخر واجب على مودع
أن يودعه وفيه مودع ، وأن لا يرد من يتصرف به .

المادة ٦٩١

على المودع أن يرد في مودع مودع في حقه ، ودعه ، ودعه أن يودعه
عن كل ما لحقه من خسارة بسببها .

٣- بعض أنواع الوديعة

المادة ٦٩٢

د كتاب مودع مودع مودع مودع مودع مودع مودع مودع مودع مودع
وكان مودع مودع مودع مودع مودع مودع مودع مودع مودع مودع

المادة ٦٩٣

١ — كمن تخون عملاً أو مذهباً أو مذهباً من عاداته
التي هي من قبله ولا يملكه من قبله حتى عن فعله أو عن
الفندق أو الخان .

٢ — من لم يملكه من قبله من قبله من قبله ولا يملكه
التي هي من قبله من قبله من قبله من قبله ولا يملكه
من قبله من قبله من قبله من قبله ولا يملكه
من قبله من قبله من قبله من قبله ولا يملكه

المادة ٦٩٤

١ — على المسافر أن يحظر صاحب الفندق أو الخان ، بغير قضاة أو
من قبله من قبله من قبله من قبله ولا يملكه
من قبله من قبله من قبله من قبله ولا يملكه
من قبله من قبله من قبله من قبله ولا يملكه

الفصل الخامس

الحراسة

مادة ٦٩٥

الحراسة عهد بمقدار ما كان مقتضاه إلى شخص آخر بقول أو عمل أو مجموع من القول أو العمل أو كليهما أو يكون حق فيه غير مكتسب ، فيشكل هذا الشخص كحفظه ، ويرد مع ماله المقتضى من حيث ثبت له حق فيه .

مادة ٦٩٦

تكون الحراسة :
١ - في الأحوال المبينة في المادة ٦٩٥ ، بقوله : " حق فيه " ، على أن لا تكون

٢ - كالحراسة المقررة في المادة ٦٩٥ ، بقوله : " غير مكتسب " ، من الأعيان الموقوفة على جهة دينية أو خيرية ، أو كالحراسة المقررة في المادة ٦٩٥ ، بقوله : " حق فيه " ، من الأعيان الموقوفة على جهة دينية أو خيرية ، أو كالحراسة المقررة في المادة ٦٩٥ ، بقوله : " حق فيه " ، من الأعيان الموقوفة على جهة دينية أو خيرية ، أو كالحراسة المقررة في المادة ٦٩٥ ، بقوله : " حق فيه " ، من الأعيان الموقوفة على جهة دينية أو خيرية .

مادة ٦٩٧

تكون الحراسة المقررة في المادة ٦٩٥ ، بقوله : " حق فيه " ، على أن لا تكون

١ - كالحراسة المقررة في المادة ٦٩٥ ، بقوله : " حق فيه " ، من الأعيان الموقوفة على جهة دينية أو خيرية ، أو كالحراسة المقررة في المادة ٦٩٥ ، بقوله : " حق فيه " ، من الأعيان الموقوفة على جهة دينية أو خيرية ، أو كالحراسة المقررة في المادة ٦٩٥ ، بقوله : " حق فيه " ، من الأعيان الموقوفة على جهة دينية أو خيرية ، أو كالحراسة المقررة في المادة ٦٩٥ ، بقوله : " حق فيه " ، من الأعيان الموقوفة على جهة دينية أو خيرية .

٣ - فإن أحد المشتبهين مديناً مصرأء ، من أن الحراسة ضرورة لصيانة
حياته ، فإن من رتب حقيقته ، حدث في مكان و زمان لا يقضي و يثبت كاه .

المادة ٦٩٨

١ - يمكن من حارس سكر حراسته ، و يثبت و يثبت و يثبت و يثبت
حيماً ، فإذا لم يتفقوا تولى القاضي تعيينه .

المادة ٦٩٩

١ - إذا لم يوافق كاه على حراسته ، حتى حارس من سكر و يثبت و يثبت و يثبت
و يثبت و يثبت و يثبت و يثبت و يثبت و يثبت و يثبت و يثبت و يثبت و يثبت
مع الاحكام الآتية :

المادة ٧٠٠

١ - إذا لم يوافق حارس بالحراسة على لاه و يثبت و يثبت و يثبت و يثبت
الامواله . ويجب ان يبذل في كل ذلك عناية الرجل المعتاد .
٢ - إذا لم يوافق حارس على حراسته ، حتى حارس من سكر و يثبت و يثبت و يثبت
او بعضها احد ذوي الشأن دون رضا الآخرين .

المادة ٧٠١

١ - لا يجوز لحارس في سكر و يثبت و يثبت و يثبت و يثبت و يثبت و يثبت
جيماً او ترخيص من القضاء .

المادة ٧٠٢

للحارس ان يتقاضي اجراً ما لم يمكن قد تنازل عنه .

المادة ٧٠٣

١ - إذا لم يوافق حارس على حراسته ، حتى حارس من سكر و يثبت و يثبت و يثبت و يثبت و يثبت و يثبت

دفتر موقع عليها من المحكمة .

٢ - وسرد ان تقدم لدوي سن كل سنة على لاكثر من انا تم سلحه ومما نفعه .
مع رأيت ذلك من مستندات ، وإذ كان الحارس قد عينه المحكمة وحسب عليه
موق ذلك أن يودع صورة من هذا الحساب قلم كتابها .

المادة ٧٠٤

- ١ - وهي ح سة صلات دوي السن حميماً او بحكم المصدا .
- ٢ - وعلى حارس جيندر سار إلى رئالي اليهود اليه حرمته إلى من
تدريه دوي السن ومن حمة عصى .

الباب الرابع

مفرد القرض

الفصل الأول

المقامرة والرهان

المادة ٧٠٥

- ١ - يكون بطلان كل الرهان حاسن تقامره في رهان
- ٢ - ومن حده في المقامرة و رهان ان لا يكون ما دفعه خلال ثلاث سنوات من الوقت الذي نرى فيه ما حصر، ولو كان هذا ما دفعه بعضيهم ذلك، وله ان يثبت ما اداه بجميع الطرق.

المادة ٧٠٦

- ١ - يستثنى من أحكام هذه المادة الرهان الذي يعقده في بينهم المذرون شخصياً في الاماكن الرسمية، ولكن للمعصي ان يحضر بمقتضى رهان، كان ماله فيه.
- ٢ - ويستثنى عما مارحضر فيه مخوف من اوراق مصيب.

الفصل الثاني

المرتبة مدى الحياة

المادة ٧٠٧

- ١ - يجوز لشخص أن ينام بأن يؤتي إلى شخص آخر مرراً دوراً مدى الحياة بموعد أو بغير موعد .
- ٢ - لا يكون هذا الأثر له بعد أو بعده .

المادة ٧٠٨

- ١ - يجوز أن يكون المرتبة مدى حياة المبرم له ومدى حياة المبرم أو مدى حياة شخص آخر .
- ٢ - وفي حرب مبرم مدى حياة من له بقاءه حد من بعضي بعض ذلك

المادة ٧٠٩

- ١ - بعد أن يبرم المرتبة لا يكون صحيحاً إلا إذا كان مكنه ما ، وهذا هو الحال على أنه لا يكون من شأنه أن يكون مبرم .

المادة ٧١٠

- ١ - يصبح المرتبة بشرط عدم جواز جواز على المرتبة لا إذا كان مبرم على حبل المبرم .

المادة ٧١١

- ١ - لا يكون المستحق حق المرتبة إلا عن إرادة أي غرض من دور المرتبة مدى حياته .
- ٢ - على أنه إذا شرط رفعه عندما كان المستحق حق في المصطفي الذي حل .

المادة ٧١٢

- ١ - لم يقدح من المرتبة كان المستحق - طلب سعيد المبرم ، فإن كان المبرم مبرم جازاً أيضاً أن يطلب فسخه مع التحويل أن كان له الحق .

الفصل الثالث

عقد التأمين

١ - أحكام عامة

المادة ٧١٣

التأمين عقد يتم بمؤمن معتقد ان يؤول إلى مؤمن ، أو إلى مستفيد الذي اشترط التأمين مصلحته مضمناً من ائمال أو ايراد أو ماله أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع حادث أو تحقق احضر ائمال ، مقدار ، وذلك عند سقوط أو في رتبة مائة اخرى تؤدها المؤمن ، بمؤمن .

المادة ٧١٤

الاحكام المتعلقة بمقدار التأمين في رد ذكره في هذا الفصل سيمتد إلى ما بين احكامه

المادة ٧١٥

سكنر بخلاف التأمين كل معاهدة اقتصادية مشروعة مع مورد على لشخص من عدم وقوع خطر معين .

المادة ٧١٦

يقع انحلال ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية :

- ١ - شرط الذي يقضي بتسويق الحق بالتأمين حسب محتاجه الموردين ، لا فائدة ، الا اذا انطلوت هذه المخالفة على حناية او جنحة قضائية .
- ٢ - الشرط الذي يقضي بسقوط حق المؤمن له حسب تأخره في اعلان الحوادث مؤمن منه الى سخط او في عدمه سندات ، تبين من الظروف ان التأخر كان لعدم مقبول .

- ٣ — كل شرط مطلوب من مرتشك حاكم وكان متصفاً بحالة من الاحوال التي تؤدي الى طلاق و سقوط
- ٤ — شرط الحكم — ور — في نفسه بين شروطها بانه اعتدوا به لاني بدوره اذ كان متعصل عن الشروط العامة .
- ٥ — كل شرط مسمي آخر شئ ان لم يكن محالته اثر في وقوع احدث
- المؤمن منه .

المادة ٧١٧

لا يبرم المؤمن في عهد بعض المؤمنين له لا عن مبرر السبع من وقوع الخطر المؤمن منه شرط لا تجاوز ذلك فيه تأمين .

المادة ٧١٨

١ — سقطت بتمديد الدعاوى اشبهت عن بعد تأمين «نصف» ثلاث سنوات من وقت حدوث واقعه في بوليت عيب هذه الدعاوى .

٢ — ومع ذلك لا تسري هذه المدة :

- أ — في حالة احدى سائر متصفة «خطر» المؤمن منه ، او لعدم مبادات غير صحيحة او غير دقيقة عن هذا الخطر لا من يوم الذي علم فيه المؤمن بذلك .
- ب — في حالة وقوع احدى بؤس من الامن يوم الذي يوفيه رؤا شان بوجهه .

المادة ٧١٩

قع «طلاق» بان يحكم احكام «مؤمن» او رده في هذا «مصل» الا ان يكون ذلك لمصلحة المؤمن له او لمصلحة المستفيد .

٢- بعض انواع التأمين

التأمين على الحياة

المادة ٧٢٠

يصح التي منه م المؤمن في تأمين على حياته، وله ان يؤمن له أو لغيره عليه عند وقوع احد من مؤمن منه وحياته لا تكون مضمونة من حياته في نفسه. تأمين، يصح مستحقة من وقت وقوع حادث ووقت حادث. لا يحسن رهن حياته أي اصاب ضرر اصاب المؤمن له أو اصاب المستفيد.

المادة ٧٢١

١- يقع اصلاً تأمين على حياة غير مضمون من مر عليه آتية في ابرام العقد. فإذا كان هذا الغير لا تتولد فيه الاهلية، فلا يكون العقد صحيحاً إلا بموافقة من تثبت قانوناً.

٢- ويكون هذه الموافقة لازمة لصحة الوفاء الحق في الاستدانة من التأمين أو لصحة رهن هذا الحق.

المادة ٧٢٢

١- تدرأ منه المؤمن من التزانه بدفع مبلغ التأمين اذا اختار الشخص المؤمن على حياته. ومع ذلك يبرم المؤمن ان يدفع من بوال هو الحق مبلغاً مدي قيمة حياطي التأمين.

٢- فإذا كان سبب الاختار مرضاً فقد يرضى ودفته، وفي التزام المؤمن قائماً بالكلية. وعلى المؤمن ان يثبت ان المؤمن على حياته مات مستحقاً، وعلى المستفيد ان يثبت ان المؤمن على حياته كان وقت اختاره قادر لارادة.

٣ - وار شتمات وثيقة تأمين على شرط يلزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين
ولو كان يجوز شخص عن اختيار وار - ، فلا يكون هذا الشرط نافذاً إلا إذا
وقع الانتحار بعد سنتين من تاريخ العقد.

المادة ٧٢٣

١ - ر كان تأمين على حياة شخص غير مؤمن له ، رتب دمه المؤمن
من ر مة متى نسب مؤمن له عمداً في وفاة ذلك الشخص ، ووقع الوفاة
بناء على تحريض منه .
٢ - ر كان التأمين على حياة شخص غير مؤمن له ، فلا يستفيد
هذا شخص من تأمين أو نسب عمداً في وفاة شخص المؤمن على حياته ، ووقع
وفاة مة على تحريض منه . هذا كان ما وقع من هذا شخص مجرد شروع في
حداث أو فة ، كان مؤمن له حتى في أن يمدد باستفيد شخصاً آخر ولو كان
المستفيد عدو ما اشترط مصلحته من تأمين .

مادة ٧٢٤

١ - يهر في التأمين على أحياء الأهل على أن يدفع مبلغ التأمين ، ما إلى
شخص معين ، وما إلى الشخص باسم المؤمن له وهم بعد
٢ - ر مة تأمين معقود بمصلحة مستفيد معين أو ذكر المؤمن له في
وثيقة التأمين معقود بمصلحة روحه أو ولده أو وروعه من ولده ومن ولده ،
أو لورثته دون ذكر اسمهم هذا كان التأمين على ورثة دون ذكر اسمهم كان
لهؤلاء حق في مبلغ التأمين كل سنة نصبه في الإرث . وثبت لهم هذا الحق
ولو تداركوا عن الإرث .
٣ - ونقص تاروخ شخص الذي ثبت هذه المصلحة وفة المؤمن له ،
ونقص تاروخ تاروخ من ثبت لهم في ذلك الوقت حتى الإرث .

المادة ٧٧٥

يخبر المؤمن انه متى قدم دفع اقتطاعه ، لن يجد في اي وقت من بعد
ما حذر كتابي يـ له الى مؤمن قد سـ ، مرة جازية ، وفي هذه الحالة نرى دونه
من لا قسط لا حقه .

المادة ٧٧٦

١ في عقود بمره متى جـه دول شرط بها مؤمن على جـه حياً مدة
معينة ، وفي جميع العقود بشرط ما يقع دفع مبلغ تأمين متعدد معين من سـ ، يخبر
المؤمن به متى كان قد دفع ثلاثة أقساط متوالية على الأقل ان سـ سـ له (لا سـ له
وثيقه مدفوعة في مـ بل يخصص في قيمة مبلغ تأمين ١٠٠ عـ على سـ دونه . كل
هذا بشرط ان يكون احداث المؤمن منه مخوف ووقع .

٢ — ولا يكون — فلا يخصص — تأمين على اعيانه اذ كان مؤملاً .

المادة ٧٧٧

اذا حفظ التأمين فلا يجوز ان يترك عن الحدود الآتية :

آ — في عقود بمره متى جـه لا يجوز — عـ مبلغ التأمين يخصص عن جـه
اقتصادي كان يستحقه مؤمن به و كان قد دفع ما سـ حثيثاً في تأمين في مـ
لتجديد محصور منه ١ من مبلغ تأمين لاحق ، ما سـ راب هذا المبلغ هو مقدس
التأمين الذي يجب دفعه مرة واحدة في تأمين من ذات النوع وطبقا لعرفه التأمين
التي كانت مرعية في عقد التأمين الاصيل .

ب — في العقود اشتهق بها على دفع مبلغ تأمين بعد عدد معين من اسبوع ،
لا يجوز ان يقل مبلغ التأمين المخصص عن جـه من مبلغ التأمين لادني منه ١ ما دفع
من قسط .

المادة ٧٢٨

- ١ - يجوز أيضاً التمسك به ، متى كان قد وقع ثلاثة أو خمسة عشر سنة على الأقل ،
القصي لتأمين شرط أن يكون حادث من من معه ، وهو الذي
٢ - ولا يكف قنلاً للعصاة ، تأمين من حياته ، كما مؤقلاً

المادة ٧٢٩

بما شرط التأمين ، عليه حادث من شرط من معه ، تأمين من
بما في أيقه تأمين

المادة ٧٣٠

- ١ - لأنه لا بد على صاحب شرط التأمين ، أن يثبت في بيان التأمين ، في
التأمين على حياته ، تأمين ، لا بد كات من التأمين ، عليه حادث
الحادث المعلن الذي نصت عليه تعريفة التأمين .
- ٢ - وفي غير ذلك من الأحوال ، لا بد على صاحب شرط التأمين ، أن يثبت
الشرط بتمامه ، في بيان التأمين ، لا بد كات من التأمين ، عليه حادث
بما شرط من معه ، تأمين ، لا بد كات من التأمين ، عليه حادث
الدين الحقيقية .
- ٣ - أما إذا كان شرط التأمين ، على حياة ، بما كان من دفعه ، في بيان
من حقه ، عليه تأمين ، عليه حادث ، لا بد كات من التأمين ، عليه حادث
عداء ، والشرط لا بد كات من التأمين ، عليه حادث ، لا بد كات من التأمين ، عليه حادث
لصوم عليه .

المادة ٧٣١

في التأمين على الحياة لا يكون التأمين ، في بيان التأمين ، عليه حادث ، لا بد كات من التأمين ، عليه حادث
بما شرط من معه ، تأمين ، لا بد كات من التأمين ، عليه حادث ، لا بد كات من التأمين ، عليه حادث
قبل المسؤول عن هذا الحادث .

التأمين من الحريق

المادة ٧٣٢

١ - في التأمين من الحريق تكون المؤمن مسؤولاً عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق، وعن مدة حريق، يمكن إصلاح حريقاً كاملاً، وعن خطر حريق يمكن أن يتحقق.

٢ - ولا يقصر - إعمالاً لأحكام المادة ٧٣١ - بره عن الحريق، بل يمتد أيضاً لأضرار التي تكون نتيجة منه والناشئة من الأضرار الناتجة (أشياء) المؤمن بها من ضرر بسبب إحداهما، لا من مجموعهما.

٣ - ويكون مسؤولاً عن جميع الأضرار المؤمن بها واحدة منها، من غير أن يكون ذلك كان نتيجة بره، كل حد، ولا يفي على غيره.

مادة ٧٣٣

عند المؤمن المؤمن الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في شيء المؤمن به.

مادة ٧٣٤

١ - تكون المؤمن مسؤولاً عن الأضرار الناشئة عن حريق المؤمن له غير المؤمن، وكذلك تكون مسؤولاً عن الأضرار الناجمة من حريق المؤمن له غير المؤمن.

٢ - أما حريق الأضرار التي تحدثها المؤمن له عمدًا أو غشاً، فلا تكون المؤمن مسؤولاً عنها ولو اتفق على غير ذلك.

المادة ٧٣٥

يكون المؤمن من الأضرار التي تسببها لاسمحوا لكونه يكون مؤمن له مسؤولاً عنهم بما يمكن من بوع خطتهم ومداها.

المادة ٧٣٦

- ١ - إذا كان الشيء المؤمن عليه مثلاً زرعاً أو شاة أو غير ذلك من الثمنيات الطبيعية، انتقلت هذه الحقوق إلى تعويض المصالح من مقتضى هذه الشاة.
- ٢ - فإذا اشترت هذه الحقوق أو انتقلت إلى المؤمن ولم يكتب مصموم، ولا يجوز له أن يدفع ما في ذمته المؤمن له إلا برضاء الدائنين.
- ٣ - فإذا حجز على الشيء المؤمن عليه أو وضعه في مكان آخر منه، فلا يجوز للمؤمن أن يبيع ذلك على الوجه الذي في هذه المادة بل يدفع للمؤمن شيئاً مما في يده.

المادة ٧٣٧

يحل المؤمن قنونه في دفعه من تعويض عن الجرح في الدعوى متى يكون المؤمن له من نفس ماله في عصر الذي يجب له مسؤولية المؤمن، أو من عالم من حدث الضرر وصاحب المؤمن، ثم يكون ماله في ماله واحدة، أو شخصاً يكون المؤمن له مسؤولاً عن أفعاله.

الباب الخامس

الكفالة

الفصل الأول

أركان الكفالة

المادة ٧٣٨

كفالة عمه ، بمنصاه ، كغير شخص تنفيد الترام بأن يعهد للدائن بأن يعهد
لأنه لم يرد له بعد ٩ مدس ٩

المادة ٧٣٩

لا يشترط كفالة لا مالكة ، ولو كان من دائرة الترام لا مالكة لا مالكة ناشئة منه .

المادة ٧٤٠

إذا لم يرد مدس ٩ بعد كفالة ، وحب أن يقدم شخصاً مؤسراً مؤسراً في
سورية ، وله أن يقدم عوضاً عن الكفيل ، تأمياً بيب كافياً .

المادة ٧٤١

محور كفالة المدس بغير مدس ، ونحوه أيضاً رغم معارضة .

المادة ٧٤٢

لا يكون كفالة صحيحة إلا إذا كانت لا مالكة كغير صحيحاً .

المادة ٧٤٣

من كحل حرام ، فقص الاهيه . وكتب كعله نسب نقص لاهيه . كن ملا ما
شعيد الاثرام ادا لم ينفذه المدين المكفول .

المادة ٧٤٤

- ١ - بحور الكعالة في دين مستعمل دا حدد مدونه مبلغ المكفول ، كما
بحور الكعالة في الدين المطلق على شرط .
- ٢ - على انه قد كتب كعيل في دين مستعمل يعني مدته للكعالة . كان له
في أي وقت . رجع فيها مدام الدين المكفول لم يفسد .

المادة ٧٤٥

- ١ - كعالة الدين ا يجري تعتبر عملاً مدياً وله كل المكفيل ٧ حد .
- ٢ - على كعالة الماشتهين صم - لاستاد تجارة صم - احتياطاً وعن
تظير هذه الاستاد تعتبر دائماً عملاً تجارياً .

المادة ٧٤٦

- ١ - لا بحور كعالة في مبلغ حكة عب هو مستحق على دين ، ولا شرط
اشد من شروط الدين المكفول .
- ٢ - ولكن بحور كعالة في مبلغ اجل وشروط نصف .

المادة ٧٤٧

إذ لم يكن هذا اعان حسن ، فان كعالة تشمل منجحت دين ،
ومصروفات حصه الاولى ، وما يستبعد من بهرودت بعد حطاط كعيل .

الفصل الثاني

آثار الكفالة

١ الموقوف ما بين الكفيل والدائن

المادة ٧٤٨

١ - لا يترتب كفالة محض براءة الدين ، وله ان يمسك جميع الاوجه التي يحتاجها المدين .

٢ - على انه اذا كان ام حه الذي يحتاج به الدين هو بعض اهليته ، وكان كفيل عاباً بذلك وقت انعاقه ، فليس له ان يحتاج به له حه .

المادة ٧٤٩

اذا قدر الدائن استوفى في مبالغ الدين شيئاً آخر ، وثب دمه الكفيل وله استحقاق هذا شيء .

المادة ٧٥٠

١ - يترتب دمه كفيل بزمانه الدائن حقه من المصروف .
٢ - تعيد مصروف في هذه المادة ككل تأمين يخص لصيان الدين ولو حرر بعد اكله له ، وكن تأمين منه يحكم القاموس .

المادة ٧٥١

١ - لا يترتب دمه كفيل لمحرد ب الدائن حه في اتحاد الاخر ، آت اب لمحرد به لم يحمده .

٢ - على ان دفعه اكميل تبرأ منه لدائن بحادث لاجراء ب صد ائدين
حالات منه اشهر من ائدر اكبير بدش ، ما به عدم بدش للاكميل صمأ كاف .

المادة ٧٥٢

١ - فلس بدش وحب على ثن ب تقدم في تقيسه بدش ، ولا سقط
حقه في . جوع على اكمل بدش صا عدا لاجرم ب بدش ائدر لدش .

المادة ٧٥٣

١ - بدم ائدر ب بدم اكميل وقت وفاته بدش استبد ب الارمه
لاستعمال حقه في الرجوع .

٢ - عاد كان بدش مصموم بمصوم امه و محموس . وحب على لدش ان
يجلي عنه للاكميل .

٣ - اما ب كان لدش مصموم بدمي بدري ول لدش بددم ب بدوم
لا لاجراء ب الارمه بدل عد تامين وتعمل اكميل مصموم بدمي على ب
رجع ب على البدين .

المادة ٧٥٤

١ - لا يجوز لدش ان رجع على اكمل وحده الا ب رجوعه على بدين
٢ - ولا يجوز ب بدمي موب اكمل لا ب بدمي بدين موب بدمي
وتحب على اكميل في هذه حالة ان تملك هذا الحق .

المادة ٧٥٥

١ - اذ طلب اكمل بدمي ، وحب بدمي بدمي بدمي بدمي بدمي
الى اموال البدين قتي بالبدين كله .

٢ - ولا بدمي بدمي بدمي بدمي بدمي بدمي بدمي بدمي بدمي
خارج لارصي سورته ، وكاب امولا متروا بدمي .

المادة ٧٥٦

في كل لاحق ي طلب من الكفيل ، على أمواله ، يكون للدين
مسؤولا عن كفيل على سداد الدين الذي له على عدم تحصيله الأجزاء
التي في وقت السداد .

المادة ٧٥٧

إذا كان هذا الدين على شخص واحد ، أو على شخصين ، أو على
عدة أشخاص ، فإن كل واحد من الكفيلين مسؤول عن سداد الدين
مؤلا ككفيل لا ، سفيدي على الأموال التي حصلت لها .

المادة ٧٥٨

١ - إذا كان الكفيل لدين واحد ، أو عدة واحد ، أو كل واحد من
٢ - إذا كان الكفيل لدين واحد ، أو عدة واحد ، أو كل واحد من
في الكفالة .

٢ - إذا كان الكفيل لدين واحد ، أو عدة واحد ، أو كل واحد من
أو مسؤلا عن الدين كله . لا ، كل واحد من الكفيلين مسؤول عن
تقسيمه .

المادة ٧٥٩

إذا كان الكفيل شخصين مع الدين ، أو نفس الشخصين .

المادة ٧٦٠

يجوز للكفيل شخصين - ثم - بالتسليم الكفيل غير مسؤول من دفع
متعلقه بالدين .

المادة ٧٦١

في كفالة نصية ، أو كتابية ، أو كفالة دالة من نصيب .

المادة ٧٦٢

١ - كان كعلاء متعاضدين فيما بينهم ووافق أحدهم لغيره عند حوالة ، كان له أن ، مع أي كل من سابقين مختصة في تدبير وسعيه في حصة المفسر منهم .

المادة ٧٦٣

يكون كعلاء كعلاء . وفي هذه حالة لا يجوز لأحد من الرجوع على كعلاء الكعلاء قد رجوعه على كعلاء لا إذا كان كعلاء كعلاء متعاضدين كعلاء

٢ - الموقوف ما بين الكعلاء والمدين

المادة ٧٦٤

١ - يجب على الكعلاء أن يتحضر ، ومن قبل أن يقرروا لغيره ، إلا سقط حقه في الرجوع على المدين ، كان هذا وقد وافق ، أو كان سدد ، وفي الاستحقاق أسباب تعضي مطالب لغيره ، نقصائه .

٢ - إذا لم يحضر المدين في المرافعة ، يجب على الكعلاء حقه في الرجوع عليه ، ولو كان مدين قد رفع الدين ، وكان لديه أسباب تعضي مطالبته ، أو نقصائه .

المادة ٧٦٥

١ - إذا وافق كعلاء الدين ، كان له أن يحل محل الدائن في جميع ما له من حقوق في الدين ، ولكن إذا لم يوافق ، فلا رجوع لما وفاقه ، لا سدد ، يستوفي الدائن كل حقه من المدين .

المادة ٧٦٦

١ - للكعلاء الذي وافق الدين أن يرجع على المدين سواء كان الكعلاء قد عقدت بصلته أو غيره معه .

- ٢ — ورجع أصل الدين والمواثيق المصر وقت، على ما في المعنى وقت لا يرجع
إلا الذي دفعه من وقت احرازه من أصلي لأجل آت في المحدث صده.
- ٣ — ويكون للكفيل حق في المواثيق القابلية عن كل ما قام بدفعه منه .
من يوم الدفع .

المادة ٧٦٧

إذا تعدد المدسور في دين واحد وكاوا مبصامين ، فلكفيل الذي منهم جميعاً
أن يرجع على أي منهم بجميع ما وفاه من الدين .

القِسْمُ الثَّانِي

الحقوق العينية

الكتاب الثالث

حقوق ائمة لاصية

الباب الأول

حق الملكية

الفصل الأول

حق الملكية بوجه عام

١ - نطاق وسائل حماية

المادة ٧٦٨

للك شخص وحده ، في حدود القانون ، حق استعماله والتصرف فيه .

المادة ٧٦٩

١ - مالك شيء علك كل ما يحد من عناصره الجوهرية بحيث لا يمكن فصله عنه دون ان يهلك او يتلف أو يتغير .

٢ — ومنكبه لأرض تشمل ما فيها وما يحيط الي أحد الجدران للفتح من علواً او عمقاً .

٣ — وبحور تنقسمي القديون و لا بد ان يكون ملكيه سطح الارض معصلة عن ملكية ما فوقها او ما تحتها .

المادة ٧٧٠

للمالك التي الحق في كل غاربه ومستحبه وملحقه ما لم يوجد نص و تقدي مخالفت ذلك .

المادة ٧٧١

لا يجوز ان يحرم احد ملكه لاق الاحوال التي يحددها القانون ، وباعداً عنه التي رسمها ويكون ذلك في مقابل ثمن نص عادي

المادة ٧٧٢

تدري المصوب المنطقه نحن الملكيه على حق التصرف في الارض الاميرة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

٢ — القيود التي ترد على حق الملكية

المادة ٧٧٣

على المالك ان يراعي في استعمال حقه ما يقضي به المصلحة العامة او المصلحة الخاصة او المصلحة الخاصة . وعليه انصاً مراعاة الاحكام الآتية .

المادة ٧٧٤

١ — من التصرف في عقار اميري . ينص عليه وفقاً .

٢ — كل وقف ينشأ على عقار اميري يمد باطلا .

المادة ٧٧٥

يسقط حق التصرف في العقارات الاثرية بعدم حراثة الارض او عدم استعمالها

مدة خمس سنوات .

المادة ٧٧٦

١ — على مالك ألا يعو في استعمال حقه الى حد يضر بملك الجار .

٢ — وليس للجار ان يرجع على طاره في مصادر الجوار المأوى التي لا يمكن بحسب

قنانه ان يطالب ر له هذه مصادر الجوار بحسب احد المآوى على ان يرضى في ذلك

المعرف ، وطبيعة العقار وموقع كل منها ، نسبة الى الآخر ، وحرص للذي

يملك له . ولا يجوز الترخيص بمصادر من احدث المختصة دون استعمال

هذا الحق .

المادة ٧٧٧

يصح والآثر والآلات الحجرية وجميع الممتلكات المبررة بالخبر ان يحد ن تنشأ

على ارضيات ، منه في الامور بين والاساطحة والمقررات الادارية وشروط التي يرضى .

المادة ٧٧٨

١ — ان يصح اعداد الوصية شرطاً بمعنى فتح التصرف في مال ولا

يصح هذا الشرط ما يمكن مبدأ على نعت مشروع ، ومقصوداً على مدة معقولة .

٢ — ويكون نعت مشروعاً من كان يرد نعت من التصرف حمية مصالحة

مشروعة للتصرف او للتصرف اليه او الغير .

٣ — مدة نفوذة يجوز ان تستمر مدى حياة المتصرف او المتصرف اليه او الغير ،

المادة ٧٧٩

ان كان شرط نعت من التصرف او رد في اعداد الوصية صحيحاً طبقاً

لاحكام ائده السابعة . وكل تصرف يخالف له يقع باطلا .

٣ — الملكية الشائعة

احكام الشيوع

المادة ٧٨٠

اد ملك ثمان و اكثر شيئاً مبرره حصة كل منهم فيه ، فهم شركاء على الشيوع ، تختص الحصص متساوية دالم هو دليل على غير ذلك .

المادة ٧٨١

١ — كل شرك في الشيوع علك حصته ملكاً له ، انه ان تصرف فيها وان يتولي على غيرها وان يستعملها بحيث لا يلحق التصرف بحقوق سائر شركاء .
٢ — و اذا كان التصرف مخصصاً على جزء مقرر من ايمان الشائع و هو يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب التصرف ، اتفق حتى يتصرف اليه من وقت التصرف الى الجزء الذي آل الى التصرف بطريق القسمة . و المتصرف اليه ، ان كان يحل ان التصرف لا يملك احب التصرف فيها مفرره ، حتى في ابطال التصرف .

المادة ٧٨٢

يكون ادارة اهل الشائع من حق الشركاء مجتمعين مالم يوجد اتفاق بخلاف ذلك .

المادة ٧٨٣

١ — ما يستقر عليه و أي جمعية الشركاء في اعمال الاداره ، امتداد يكون ملزماً للجميع ، و يختص الاعلى على اساس قيمة الانصاء . فان لم تكن نسبة اعلى على محكمة بناء على طلب احد الشركاء ، ان تعد من التدابير ما تقتضيه الضرورة ، ولها ان تعين عدد الحاجة من عدد المال الشائع .
٢ — و الاعلى به ان يختار مدبراً ، كما ان لها ان تضع الادارة و حسن

الاشخاص بادل الشائع يسري حتى على حلفاء الشركاء جميعاً سواء أكان الحلف عاماً أم كان خاصاً.

٣ - ود بولي جدد شركاء الإدارة دون اعتراض من المدينين عند وكيلاهم.

المادة ٧٨٤

١ - للشركاء الذين يتكفون على الأقل ثلاثة أرباع ابدال الشائع، ان يقرروا في سبيل تحسين لائحه تعديل من التغيرات الأساسية والتعديل في القرض الذي أعده له، ما يخرج من حدود الإدارة المعتادة، على ان يسموا قرارهم الى باقي الشركاء مكتاب مصحون، بقدره وصحبه حري ومن حاسب من هؤلاء حق الرجوع الى المحكمة خلال شهر من تاريخ التوقيع.

٢ - للمحكمة عند الرجوع بها داو اخطب على قرار ثلاث لاعبة، ان تقر مع هذا ما رآه مناسباً من التدابير، ولها توجيه حاسب ان تقر اعطاه اخطب من الشركاء كنه له نصيب الوفا، ما قد يستحق من التوصلات.

المادة ٧٨٥

الكل مبرم في الشبوع الحى في ان يتخذ من لوسائل ما يلزم لحفظ الشىء، ولو كان ذلك بعد موافقة باقي الشركات.

المادة ٧٨٦

مقتات اذره ابدال الشائع وجميعه والمرتائب المعروضة عليه وسائر التكاليف الماتحة عن الشبوع أو مخرجه على ابدال، تتحمل جميع الشركاء، كل بقدر حصته، ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك.

المادة ٧٨٧

لشركاء الذين يتكفون على الأقل ثلاثة أرباع ابدال الشائع، ان يقرروا التصرف فيه ان يسموا في ذلك الى اسباب قوة، على ان يسموا قرارهم الى باقي

التركاء كما ورد في المادة ٧٨٤. وبسبب حذف من هؤلاء حق الرجوع إلى المحكمة خلال شهر من تاريخ التبليغ. وبمحكمة عدلها تكون قسمة المال المثلث صارة لصالح التركاء، لأن تقدر ثمناً لا يظروف ما يرد كل انصراف واحداً.

انقضاء الشيوع بالقسمة

المادة ٧٨٨

كل شريك ان يطلب بفسخ مال مشترك مع غيره على الشيوع بمقتضى نص بعض ولا يجوز ان يقتضي الاعتراف بفسخ مال مشترك مع غيره بحسب سبب، فان كان لاجل لا يجوز هذه هذه عند لاسي في حق الشريك وفي حق من يملكه.

مادة ٧٨٩

للتركاء إذا تقرر إجماعهم، أن يفسخوا المال المثلث المثلث في رؤسها هذه كان بينهم من هو سلف الاصلية وحسب مراءاة لاجراءات التي يرد منها هؤلاء.

المادة ٧٩٠

١ - إذا حلف التركاء في غداً مال المثلث، فعلى من يرد المثلث من الشيوع ان يقر بالدعوى بطلب ادم قصي المثلث.

٢ - وبسبب المحكمة ا رتد وحياً لذلك، جبراً أو كثر انقضاء مال المثلث وفسخته حصصاً ان كان المال يملك بفسخه بيناً دور بفسخه بعض كبر في ايده.

المادة ٧٩١

١ - يكون الأمير الخصم على سبب انصراف نصيب حتى لو كانت انفسخة حرة، فان تعددت انفسخة على هذا لاسي من حلاله من كسب كسب شريك حصته.

٢ - وإذا صدر ان يخص أحد التركاء، يكمل نصيبه بيب دعوى تعدل عما نقص من نصيبه.

المادة ٨٠٠

١ - في قسمه المأهولة على شركاء على أن يختص في هذه المقعة حصة مقرر
توري حصته في ذلك المدة المأهولة في مدة لا تزيد على ثلاثين سنة في
الخراج ولا يخرج هذا المدة من المدة التي هي في هذه المقعة المأهولة
أو التي هي في هذه المقعة المأهولة في هذه المقعة المأهولة في هذه المقعة
لم يسبق الترخيص في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة
تتميز به لأربع في هذه المقعة

٢ - في مقول في مقول في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة
المدة خمس عشرة سنة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة
مقرر الترخيص على المدة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة
أن حياته لهذا المدة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة

المادة ٨٠١

تكون قسمه المأهولة ما بأن يتفق الشركاء على أن يتناوبوا الانتفاع بجميع
المال المشترك لكل منهم لمدة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة

المادة ٨٠٢

تخصص المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة
المدة خمس عشرة سنة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة
هذه الأحكام لا تعارض مع طبيعة هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة

المادة ٨٠٣

١ - للشركاء في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة
مدة خمس عشرة سنة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة
٢ - هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة في هذه المقعة

فيه ذلك أحد اشركا ثم تحكى به بعد لاستناده بخبر ! فتجيب لامر ذلك

المادة ٨٠٤

سعى بوقته بمصده من و رده في و من احداهما شل بهادتي لا رسي ابرسة

الشيوع الاجباري

المادة ٨٠٥

من اشتركا في ماله شائع ب بعدة محضه به من من من دي له
هذا المال انه يجب ان يبقى دائما على الشيوع .

ملكيه الاسرة

المادة ٨٠٦

لاصماء (ا - ه - ه - ه) هذه المدين بجميعها و حار اهلها و بصددها ان تذهب
كذلك على اشد ملكية الاسرة و تكون هذه ملكية من ركة و ركة
و ينفوا على جميعها كذا او بعض ملكية الاسرة و من من في مال احد ملكه
اعقوا على ادخاله في هذه الملكية .

المادة ٨٠٧

١ هذه الاسرة على ان ملكه لا يردده لا يرد على حسن اسرته
على ان يرد كل امر ب اعلت من المدة لا يرد له في حاح صده من
هذه ملكه و ان تصد لاحل من عده را و حده و قوي بذلك
٢ - ملكية اسرته و ان يرد من معين كان كل امر ب ب حاح
بصده و ب بعد سنة شر من يوم ب حاح - على و حده على واد ٧٨٤
و حده و حاح و حده

المادة ٨١٥

١ - إذا ساهم أحد أصحاب حق في حق في عديد من الحقوق ، فإن امتنع من
تدبيره أن يترتب عليه لا شيء . حيث امتنع بغيره هو . - على على
دفعة واحدة .

٢ - وفي هذه الحالة يجوز صاحب حق أن يبيع ما له من حق في
و لا يبيع حتى يؤدي ما له من حق ، يجوز له أن يبيع على باقي الحق
أو سكتاه استيفاء لحقه .

المادة ٨١٦

لا يجوز لأحد من أصحاب حق أن يبيع ما له من حق في عديد من الحقوق ،

اتحاد ملاك صقبات الماء الواحد

المادة ٨١٧

١ - حيث وجدت ملكية مشتركة في عديد من الحقوق ، فإن
أحد من أصحاب حق في عديد من الحقوق ، فإن
٢ - يجوز أن يكون أحد من أصحاب حق في عديد من الحقوق ، فإن
لتوزيع ملكية أجزائها على أعضائها .

المادة ٨١٨

إذا كان أحد أصحاب حق في عديد من الحقوق ، فإن
أشتره وحسن دونه

المادة ٨١٩

١ - إذا وجد عديد من الحقوق ، فإن
يكون دوره لأحد من أصحاب حق في عديد من الحقوق ، فإن ذلك ملزمة .

حيث تحديده معروفة بالاتحاد بالاعسنة المخصوص عقب في المادة ٨١٩ ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك .

٢ — كل قرار لاتحاد تحديده هذه خصص من مائة لتتبع من نوعه من هذه هلا في المقار لأعماله الجديدة دون الحلول بخلافه احتجاج بدون في السجته في سجل المعاري .

المادة ٨٢٤

١ — كل قرار من هذه الاتحاد "حد البركة" للمعكبة من القيم بالبرامه يكون مصموم "مسير على احواله" بقرار دي حاكمه وعلى حصته شائعه في لاجر .
المشتركة من المقار .

٢ — ونحسب من هذه هذا الامتياز من هذه بسجته في سجل المعاري .

الفضل الثاني

اسباب كسب الملكية

احكام عامه في اكتساب وسحب وبيع وسقوط ا حقوق احييه معمره

المادة ٨٢٥

- ١ - اكتساب ا حقوق مبيته عقارية و متعلقاته في حال معاري .
- ٢ - اكتساب ا حقوق ملكيه و حق عرقه و ا حقوق و ا حقوق مبيته عقارية .
- ٣ - كل من اكتساب ا حقوق و ا حقوق ملكيه او ا حقوق ملكيه يكون ملكاً له و ا حقوق مبيته عقارية لا يكتسب ا حقوق ملكيه او ا حقوق ملكيه .

المادة ٨٢٦

- ١ - اكتساب حق اسحب في احد عقاري ماله ب اذنه :
- أ - ماله .
- ب - الممتلكات و ا حقوق احييه او ا حقوق مبيته عقارية .
- ج - ماله .
- د - بالتفادم المكسب .
- هـ - ماله .

المادة ٨٢٧

أما ا اسحب مبيته في ا حقوق ماله ب اذنه :

١ - الاستيلاء

الاستيلاء على مقول ليس له مالك

المادة ٨٢٨

من وضع يده على مقول لا مالك له سبه عليه ، عليه .

المادة ٨٢٩

- ١ - يصبح المقول لا مالك له إذا نزع عنه ما كان يقصد الحصول على ملكيته .
- ٢ - إذا كان المقول لا مالك له إلا بغيره لا مالك لها مادامت طبيعته . وإذا جعل حبه بها مطلقاً لا مالك له إلا إذا كانت له دوراً وإلا كيف كان .
- وما رخص من أحبه ، وأب . جرح إلى ، كالأخصص له ثم فقد هذه المادة .
- رجع لا مالك له .

المادة ٨٣٠

إذا كان المقول لا مالك له الذي لا يستطيع أحد أن يملكه ، يكون ملكه .

حارسه ملكه المقول الذي لا مالك له . كالأخصص ، كالأخصص ، كالأخصص .

للدولة ، مع حارسه ، مقول له . وقيل : كالأخصص ، كالأخصص ، كالأخصص .

المادة ٨٣١

إذا كان المقول لا مالك له الذي لا يستطيع أحد أن يملكه ، يكون ملكه .

الاستيلاء على عقار ليس له مالك

المادة ٨٣٢

- ١ - الأرضي غير المروعة لا مالك لها تكون ملكاً للدولة .
- ٢ - لا يجوز تملك هذه الأراضي أو وضع اليد عليها إلا بغير حيص من الدولة .
- وإذا كان هو الأرضي .

المادة ٨٣٣

الاستيلاء على اعمار بحول أول من شمله به حبس قسري من لدولة حتى يعطيه على من ساءه لا ككتاب حتى يعرف في مقارن اعدويه حبه

المادة ٨٣٤

١ - دائمت صحت حتى لا يقصده به اعداء هذه الاثمة وبت به
أحبي ارضاً ، أو من عليها ابيه ، أو من فيها عرساً ، أو ربا صديقاً يرويه
المعينة في لا تعلمه حبه ، ملاك لدولة ، منه يكتب بحول حتى يسجد قسري
على العلم الذي احياه ، أو عرسه ، أو شاعبه بابه ، أو ورده .

٢ - على به بعد حتى يعرف . اليوم ، بعد مسجده ، في حرائق
العشر السنوات التالية للتسجيل ، عن استعمال حقه ، في ثياب سوابه ، به

المادة ٨٣٥

لا يحول لاستيلاء اكتاب أي حق من حقه من اعدائه على عمار مسجده في
المسجد القمري ، أو ورده ملاك لدولة ، ولا على اعمار و اعمار البوكة
المرفقة او المحمية .

٢ - الميراث وتصفية التركة

المادة ٨٣٦

١ - ميراث الورثة وتحدد هاتيه في الارث وانتم مال حركة ايه سري
في شأنها احكام شرعية اسلامية و قوانين اعدوه في شأن الارث ، لا تنال .
٢ - لا تمنح الاحسي حق الارث في عمارات الا اكتاب قسري ملاك شيخ
مثل ذلك لسوريين .

٣ - وقع في تصفية التركة الاحكام الاتية :

تعيين مصف لتركبة

المادة ٨٣٧

١ - لم يعلل ابورث وصيا تركبته وظلت حدد دوي بشأن تعيين مصف لها ،
على قاضي المصلح ، رأى انه حددت من مجمع الورثة على اختياره فان لم يجمع
ورثة على احد بوي فمضى اختيار المصفي على ان يكون قدر المستطاع من بين
الورثة ، وذلك بعد سماع اقوال هؤلاء .

المادة ٨٣٨

١ - من بين مصف ان رفض بولي هذه مهمة أو ان يدعي انها بعد بولها
وذلك حدد لا حكم وكالة .
٢ - ولله مضي ، ان طلب به احد دوي بشأن او النيابة العامة او دون
مصدق ، عزل المصفي وسمي بدل غيره ، مضي وحدت اساسه بمرور ذلك .

المادة ٨٣٩

١ - على ابورث وصيا تركبة ، واجب ان يقر نقاضى هذا التعيين .
٢ - ويرى على وصي تركبة ما يري على المصفي من احكام .

المادة ٨٤٠

١ - على كاتب المحكمة ان يحد يوما فيه ما يمارت اصداره تعيين المصفي ،
ويثبت تعيينه تركبة في سجل عام يدون فيه اسماء ابورثين بحسب الاوضاع المقررة
للاهرس لا يحدده ويجب ان يثبت في هامش السجل بكل قرار يصدر بالنزل وبكل
ما يقع من تنازل .
٢ - وكذا عند اقرار صادر بتعيين مصفي من لا يري حق المصفي الذي
تعاين مع الورثة في شأن ممرات تركبته لا تنشر مضمون عليه في المادة ٨٧٥ .

المادة ٨٤١

- ١ - عدم المضي موال الحركة مجرد ديبته وتولى بنفسها رفقة المضي وله ان يطلب منه احراً عادلاً على قيامه بعلمته .
- ٢ - ومما انصه به تحريك الحركة + + كقول هذه المدة حتى انما في مرفقة تنبر المصروفات المضافة .

المادة ٨٤٢

- على المضي ان يتحدد عدد الافراد جميع ما يحسب من الاحتياطات المستعجلة بمحاطة على الحركة . وذلك ما على طلب حد روى شئ او شاء على طلب المياه لاهله او دون طلبه . + + بوجه حسن بغير وسع لاجاء واليدع . مورد و لا وري اديه والاشياء ذب عليه .

المادة ٨٤٣

- ١ - على المضي ان يقوم في امان بصرف من مال الحركة تسديد نفقات كغير المسبوقات ما يله بما سبب حاله + + عليه اهان + + يستصدر قراراً من المضي بصرف نفقه كافيه باقدر ممول من هذا المال الى من كان المورث موله من ورثه حتى تنهي التصديقه على ان تحسب نفقه اى تسوى عليها وارث من سواه في الارث .
- ٢ - اكل مارعة تنقل هذه النفقه فعلى وها + + .

جرد الحركة

المادة ٨٤٤

- ١ - لا يجوز من وقف قيد القرار الصادر بتعيين المضي + + حدد له شئ في اجراء على الحركة . كما لا يجوز له + + رواى في اجراء المدة لاني مواجة المضي .

٢ وكل مورع فتح مد الموت ، وفقدته ثمة ، بحرقه حتى تم تسوية جميع ديون التركة متى طلب ذلك أحد ذوي الشأن .

المادة ٨٤٥

لا يجوز بوارث أو من له الية شهوده ، لأثر المصوحس طلبها في ٨٦٢ أن يثبت في مال تركته ، كما لا يجوز له أن يثبت في ماله تركته من ديون ولا يحمل دينا عليه فصلا بدين التركة .

المادة ٨٤٦

١ على المصفي في نهاية التصفية أن يحدد ما تطلبه أموال تركته من الوكيلات المتعلقة بدين موته ، يترتب من عمل لأدركه ، عليه حساب سوب عن تركته في الدواوي وان يستوفي مالها من ديون قد حلت .
٢ وسكون مصفي ، وله من ماله ماله ، مسؤولا مسؤولية الوكيل بالاجور وله من ماله ماله ماله حساب من ادركه في مواجب دورته .

المادة ٨٤٧

١ — على المصفي أن يوجه ديون عينية للدائني التركة ومدتهم بدعوى في الأجل قدعوا بها ، يترتب من حقوق ائمة منهم من ديون ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من التاريخ الذي تقرر فيه الدعوى .
٢ ويجب ان يلقى الدعوى على ماله محكمة أي تقع في مظهره آخر موطن الموت ، أو يشر في صحيفة من الصحف اليومية بواسطة لاشار .

المادة ٨٤٨

١ — على المصفي أن يوجه المحكمة خلال ستة أشهر من يوم تعيينه ، قائمة بدين التركة من ماله ماله ماله ولا يترتب وتقدر فيه كل نوع منها في يوم الوفاة ، وتبين ما على تركته من ديون ، عليه حساب ان يحدد مكتب مصموني في الميعاد المتقدم كل دي شأن يحصل هذا الابدع .

٢ — ويجوز أن يطلب إلى القاضي مدهد المصداد أو حدث ظروف يرد ذلك .

المادة ٨٤٩

١ — القاضي أن يسمي في الحرد وفي تقدير قيمة أموال التركة محكم أو محكمات تكون له في ذلك درجة خاصة .

٢ — ويحظر على القاضي أن يثبت ما يكشف عنه وري مورث وما هو ثابت في السجلات العامة من حقوق ودون وما يصل إلى صحة غيرها من أي طريق كان ، وعلى الورثة أن يسموا القاضي عما يملكونه من دون على التركة وحقوق لها .

المادة ٨٥٠

يضاف بقانونه سائر الامانة كل من استولى عشاً على شيء من مال التركة ولو كان وارثاً .

المادة ٨٥١

كل مبارعة في صحة الحرد ، ونحوه ما كان متعمداً بأدبائ أو أعيان أو حقوق للتركة أو عليها أو بانسب ، يرفع بعد نصه أمام المحكمة ذات الاختصاص بحسب القواعد العامة لحلال ثلاثين يوماً من تاريخ فتح قاعته الحرد .

تسوية ديون التركة

المادة ٨٥٢

بعد انقضاء اسماء المدينين لرفع الممارعات المتعلقة بالحرد يقوم القاضي بعد استئذان القاضي بوضع ديون التركة التي لم يرفع في شأن راع ، أما للدون التي يورع فيها فتسوى بعد الفصل في التراجع نهائياً .

المادة ٨٥٣

على القاضي في حالة إصدار التركة أو في حالة إبطال إصدارها ، أن يفتي تسوية

أي من دوله في شانه راجح حتى يصدر منها في جميع المرات بقصدته بدول الحركة.

المادة ٨٥٤

١ - تقوم احدى قوات دول الحركة عند تحضله من حقوقها ، وتحت شغل عبء من نفوذ ومن ثمن ما يكون قد دفعه - يمر - حوز من أفراد ماية ، ومن ثمن في الحركة من دول في كل مكان ، كانت ثمن من دولي الحركة من دول .

٢ - ويرجع منه لاثركة الدول التي لها حق في دولي الحركة ، ولا بد ان يكون هذا المبلغ من دولي الحركة ، وانه في دولي الحركة ، لا بد ان يكون جميع الدول التي لا بد من جميع دولي الحركة ، ولا بد ان يكون جميع الدول التي لا بد من جميع دولي الحركة ، ولا بد ان يكون جميع الدول التي لا بد من جميع دولي الحركة .

المادة ٨٥٥

١ - احدى دولي طلب جميع دولي الحركة ان تكون الدول التي لا بد من دولي الحركة ، ولا بد ان يكون جميع الدول التي لا بد من جميع دولي الحركة ، ولا بد ان يكون جميع الدول التي لا بد من جميع دولي الحركة .

المادة ٨٥٦

١ - لا بد من جميع الدول التي لا بد من جميع دولي الحركة ، ولا بد ان يكون جميع الدول التي لا بد من جميع دولي الحركة ، ولا بد ان يكون جميع الدول التي لا بد من جميع دولي الحركة .

٢ - ويرت احدى دولي الحركة ، ولا بد ان يكون جميع الدول التي لا بد من جميع دولي الحركة ، ولا بد ان يكون جميع الدول التي لا بد من جميع دولي الحركة .

المادة ٨٥٧

يجوز لكل وارث بعد يورث دولي الحركة ، ولا بد ان يكون جميع الدول التي لا بد من جميع دولي الحركة ، ولا بد ان يكون جميع الدول التي لا بد من جميع دولي الحركة .

قبل أن يحل الاجل طبقاً للمادة ٨٥٥ .

المادة ٨٥٨

رُشْمُ حُرْكَه لَدَى ذَاتِهِ هُوَ حَقٌّ هُوَ مِمَّ طَبُوعُهُ فِي قَائِدِهِ حُرْكَه هُوَ كَرِهُهُ
تُجَسَّدُ عَلَى نَفْسِهِ حُرْكَه لَانْتِزَاعِهِ بِرَحْمَةِ الْإِنْسَانِ مِنْ كَرِهِهِ هُوَ حُرْكَه
مَعْنَاهُ عَلَى نَفْسِ الْأَمْوَالِ هُوَ نَتَاجُهَا أَوْ جَوَاجُهَا عَلَى نَفْسِهِ سَبَبُهَا

المادة ٨٥٩

تَوَلَّى بِحَقِّهِ سَعْيُهُ يَتَوَلَّى أَمْرَهُ كَمَا سَعَاهُ وَبِهِ هُوَ مِنْ كَرِهِهِ

تَسْلِيْمُ أَمْوَالِ الشَّرْكَه وَتَقْسِيمُ هَذِهِ الْأَمْوَالِ

المادة ٨٦٠

١ - فِي حُرْكَاتِ الشَّرْكَه عَلَى عَوَارِثِ مَعْرُوفَةٍ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ هُوَ الْإِنْسَانُ
أَمْوَالُهُ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ شَيْءٌ فِي عَمَلٍ هُوَ أَوْ يَكُونُ مِنْ أَوَّلِهِ مِنْ الْأَوَّلِ هُوَ
مَعْنَاهُ تَوَلَّى بِحَقِّهِ هُوَ كَمَا سَعَاهُ بِمَعْنَى الْمَعْرُوفَةِ هُوَ الْإِنْسَانُ
٨٤٨ هـ

٢ - هُوَ مَعْنَاهُ هُوَ أَمْرُهُ كَمَا سَعَاهُ هُوَ الْإِنْسَانُ هُوَ الْإِنْسَانُ
مَعْنَاهُ شَيْءٌ فِي عَمَلٍ هُوَ أَوْ يَكُونُ مِنْ أَوَّلِهِ مِنْ الْأَوَّلِ هُوَ

المادة ٨٦١

١ - هُوَ مَعْنَاهُ هُوَ أَمْرُهُ كَمَا سَعَاهُ هُوَ الْإِنْسَانُ هُوَ الْإِنْسَانُ
٢ - هُوَ مَعْنَاهُ هُوَ أَمْرُهُ كَمَا سَعَاهُ هُوَ الْإِنْسَانُ هُوَ الْإِنْسَانُ
٣ - هُوَ مَعْنَاهُ هُوَ أَمْرُهُ كَمَا سَعَاهُ هُوَ الْإِنْسَانُ هُوَ الْإِنْسَانُ
٤ - هُوَ مَعْنَاهُ هُوَ أَمْرُهُ كَمَا سَعَاهُ هُوَ الْإِنْسَانُ هُوَ الْإِنْسَانُ

المادة ٨٦٢

يَسْلِي الْقَاسِمِي إِلَى كُلِّ وَارَثَةٍ مِنْهُ بِحَقِّهِ لَدَى ذَاتِهِ

الاصطلاح به . ونتم هذا المستعمل فهو بحسب قيمته ويستأثر من نصيب الورث في الحركة ، فإذ تساوى قدره لورثته على الاصطلاح فليس من حصص من مطلق من بينهم أعلى قيمة بحيث لا تقل عن ثمن المثل .

المادة ٨٦٨

إذا احتضن أحد الورثة بعد قسمته يدور الحركة ، فإن يدور لورثته لا يصح بدونه أيدي أن هو غير مدالة من ماله بوجه آخر فحق في يد ذلك .

المادة ٨٦٩

يصح لورثته بقسمته يدور الحركة على ورثته ، بحيث يمكن لكل ورث أو بعض الورثة قدر نصيبه من رتبة قيمة ما بين لا بد من على أنه جاء به في الحركة كانت الرتبة نصيبه .

المادة ٨٧٠

القسمه ، بصحته إلى ما بعد الموت يجوز الرجوع به ، وإن صح لأمره وفاة الموصي .

المادة ٨٧١

رأى تشييد وصية جميع أملاك مورث ومقتضىه ، فإن لاهل أي مدخل في نفسه يؤخذ منه في الورثة حصصاً هو عدل من

المادة ٨٧٢

إذا مات قبل وفاة مورث واحد و أكثر من الورثة لم يحصل لغيره شيء في القسمة ، وإن أحدهم بغيره إلى وقت في نصيب من مات مؤهل شانه إلى يد الورثة طبقاً لقواعد الميراث .

المادة ٨٧٣

سري في القسمة ، بصحته إلى ما بعد موت حكمه ، فإنه عامة مد حكمه من

المادة ٨٧٤

إذا لم تشمل محسنة ديون شركة، أو شملها ولكن بموافقة لا تُؤخذ على هذه محسنة، فإنها لا تكون محسنة. لا يكون لأحد من هؤلاء أن يطلب أي وراثته شركة طاعة له بعد ١٨٥٦، على أن يرى بعد ذلك المكان نفسه أي وراثته في المورث والاعتبار إلى بيت محسنة.

احكام الشركات التي لم تصف

المادة ٨٧٥

إذا لم تكن الشركة قد صيغت وفقاً لأحكام المرسوم ١٨٥٦، فإنها لا تكون شركة. وإذا لم تكن الشركة قد صيغت وفقاً لأحكام المرسوم ١٨٥٦، فإنها لا تكون شركة. وإذا لم تكن الشركة قد صيغت وفقاً لأحكام المرسوم ١٨٥٦، فإنها لا تكون شركة. وفقاً لأحكام القانون.

٣ — الوصية

المادة ٨٧٦

١ — يرى على وصية أحكام الوصية الإسلامية وهو من صاخره في شتمه.
٢ — لا يجوز لأحد من وصية المصير إلا إذا كانت أو بين ثلاثة عشر مثلاً ذلك لا يجوز.

المادة ٨٧٧

١ — كل عمر ٥٥ يخصص من شخص في مرض الموت ويكون موصوفاً به. ويرى، يعتبر موصوفاً موصوفاً في مرض الموت، ويرى عليه أحكام الوصية.
كانت التسمية التي تعطى لهذا التصرف.
٢ — وعلى ورثته من صرف أن يتوا إلى العمل الموصوف في صدر من

المادة ٨٨٢

١ - إذا كان المصنف قد توفي في مكانه في وقت وفاته، فإن الميراث من أمواله لا يورثه أحد من الورثة.

المادة ٨٨٣

١ - إذا كان المصنف قد توفي في مكانه في وقت وفاته، فإن الميراث من أمواله لا يورثه أحد من الورثة.

المادة ٨٨٤

١ - إذا كان المصنف قد توفي في مكانه في وقت وفاته، فإن الميراث من أمواله لا يورثه أحد من الورثة.

٢ - إذا كان المصنف قد توفي في مكانه في وقت وفاته، فإن الميراث من أمواله لا يورثه أحد من الورثة.

المادة ٨٨٥

١ - إذا كان المصنف قد توفي في مكانه في وقت وفاته، فإن الميراث من أمواله لا يورثه أحد من الورثة.

المادة ٨٨٦

١ - إذا كان المصنف قد توفي في مكانه في وقت وفاته، فإن الميراث من أمواله لا يورثه أحد من الورثة.

المادة ٨٨٧

١- أي صاحب لأرض على أرضه مواد بناء معدة و يديرها بحسب ما يرى
ولا تقع على رده هذه المواد و حقوقه و لكن عليه ان يبيع قيمتها لاستخدامها.

المادة ٨٨٨

١- أي صاحب لأرض على أرضه مواد بناء معدة و يديرها بحسب ما يرى
عمران هي ملكه بحسب ما يراه و لا يقع له ان يبيع قيمتها لاستخدامها
الشروط التالية :

المادة ٨٨٩

١- أي صاحب لأرض على أرضه مواد بناء معدة و يديرها بحسب ما يرى
مكونة من مواد معدنية و يديرها بحسب ما يراه و لا يقع عليه الا بيعه
التلف او الضرر الذي حدث بسببه.

٢- أي صاحب لأرض على أرضه مواد بناء معدة و يديرها بحسب ما يرى
تزرع الارض في سنة ١٩٥٥ و لا يزرع في سنة ١٩٥٦ و يديرها بحسب ما يراه
أي صاحب الأرض بحسب ما يراه و لا يقع عليه الا بيعه

٣- أي صاحب لأرض على أرضه مواد بناء معدة و يديرها بحسب ما يرى
الأرض و لا يقع عليه الا بيعه و لا يقع عليه الا بيعه و لا يقع عليه
رغم ذلك

المادة ٨٩٠

١- أي صاحب لأرض على أرضه مواد بناء معدة و يديرها بحسب ما يرى
عليه ان يزرع تلك الأرض في سنة ١٩٥٥

٢- أي صاحب لأرض على أرضه مواد بناء معدة و يديرها بحسب ما يرى
الا انه مسؤول عن التلف او العطل و ان لم يحصل بسببه.

٣ - وقد كان هذا المرسوم في عرس بجرم هدم المصايف وبيع لأعرس
 ما لم يحصل ذلك لأعرس انما هدمه دفعه للذات المير فيه مود المصايف والأعرس
 هل المصايف والأعرس ، بعد حسم المصايف التي تشكلها المير فيما لو ارم بدمها .
 ٤ - نطاق هذه الأحكام عند التتمه احوال الانتفاع على شفع الذي يكون
 قد شيد ابلية او عرس اغراما على الارض المنتفع بها

المادة ٨٩١

١ - كاتب لأعرس و لامة قد عرسها أو شيدها امر بمود لصبه فلا
 يحق بعد حب هذه المود لصبه بها بل له حق شعوبس يرتب على ذلك المير كما
 يرتب على ملكات لأعرس مصايف ولكن بمقدور عيمة التي تكون باقية في دمه هذا الاخير .

المادة ٨٩٢

١ - كات لأعرس والامية قد عرسها وشيدها على عذر مشعر احد
 مير كما في هذا مود دون وحصة مير لامة الآخر ، فتجري بقصة المقدر
 بعد الاقتضاء على مداه صبي ، ثم يحق على كل حصة من اخصص حكم المادة ٨٨٩

الالتصاق بالمنقول

مادة ٨٩٣

١ - التصق بموالاته كمن مختلفين بحيث لا يمكن فصاها دون تلف ولم
 يمكن هذا مود بين المالكين ، فصب بمحكمه في الامر مسروده بمواعيد هذه المدة
 وصريه في ملك المصروف الذي حدث وحالة الطريق وحسن به كل منهما .

٥ - الفهر

مادة ٨٩٤

١ - يتعل المسكة وعمرها من احوال اميينه في اسهول فاعقدت في ورد على محل
 مملوك لو اضع اليد طلقاً للمادة (٢٠٥) .

و وقوع لاحتياؤه ولا يكتفى دفع الشاري ضمن اعماره وجميع الا اداء له الدفع به
الكتاب العدل الذي شوجت عليه بربعه من اقسامه بـ ٩٠٢ ، وجميع
النصوص الاخرى القانونية النافذة .

المادة ٩٠٥

١ - دفع المبلغ في ثناء بمعد نسبة . سوء شاري يعقد وتسجن من ابيع
الاهلي ، وحب على شاري ، ليحفظ ممول مسجل الاحكام في مانه مبه
احتياؤه ، ان بعد الاحكام الآتية .

٢ - بصرح ، كناية ، هل انقصاء المباد المذكور ، للبائع ورئيس
الكتاب المعاري معاً ، رغبته في تقرير خبره .

٣ - ان دفع في ثناء ١٥ يوماً في تقرير خبره ، في المحكمة دعوى .
اعطى صدور حكمه بصرح اهلي ، وعدم الدعوى على البائع ، ونعت رجال رئيس
الكتاب معاري في الدعوى .

المادة ٩٠٦

١ - تجري رئيس الكتاب المعاري اذ ايع اهلي ، به على طلب شاري حلاً ،
بعد ان يصح الحكم له في اخره بعد مخرج مكسأ بوه اعصه به فيه .

٦ الجبارة والنفارم

كسب الجبارة وانتقالها وزوالها

المادة ٩٠٧

١ - لا تقوم خبره على عمل فيه شخص على به محدد وحصه من ممتلكات
او عمل يتجمله الغير على سبيل التسامح .

٢ - و إذا قهرت ما كره ، و حصلت جميعه و كان فيها من فلا يكون لها
 تزول من وقع عليه لا كره ، او حقت عنه اختياره او التمس عليه امرها ،
 الا من الوقت الذي تزول فيه هذا العيوب .

المادة ٩٠٨

محور غير المتحرك ككس حيزه عن طريق من يوجب عنه بقاء قابلية .

المادة ٩٠٩

١ - تعتبر الحيزه مستمرة ابتداء من ظهورها باستعمال الحق المستولى عليه
 اسمها لا اعتباراً وبصورة متصلة
 ٢ - يكون من مادي بالتفادى ، يستعمل حيزه الشخص الذي اتصال به اعتبار به
 ٣ - لا محور لغير ربح ، ويستعمل ، ولوديع ، ومستمر ، ولا يورثهم ، و
 يدعوا بالتفادى .

المادة ٩١٠

١ - يصبح حيزه بمسألة متى كان وسيطاً بين باسم الحائر وكان متصلاً
 به اتصالاً يلزمه الانتفاء باوامره ، و يتعلق بهذه حيزه .
 ٢ - وعند الشك يفتى من ان مباشر الحيزه إذا محور معه . فان كان
 استمراراً حيزه سابقه ، و من ان هذا الاستمرار هو حسب المادي بها .

المادة ٩١١

تستقل حيزه من حائر الى غيره اذا انعكس على ذلك و كان في استطاعة من
 تقلب اليه حيزه ان يسيطر على حوائله ردة عليه حيزه ، ولو لم يكن هذا مع
 مادي للشئ موضوع هذا الحق .

المادة ٩١٢

محور أن به نفس الحيزه دون سائر مادي إذا استمر الحائر واصفاً به لحساب
 من يحلله في حيزه ، و استمرار حلف واصفاً به ، ولكن لحساب نفسه

المادة ٩١٣

- ١ - تلم سندات المصداق من مصالح المحورين إلى أمين العدل و انودعه في الخزانة يقوم مقام تسليم البصائع ذاتها .
- ٢ - على انه إذا لم يحضر هذه السندات في سر آجر الحصة عام وكان كلاهما حسن اليه فأن لا حصة تكون من ثمن الحصة

المادة ٩١٤

- ١ - متى اجاز به حلف المهر بعد هذه على انه ار كان حلف في اية
- ٢ - حلف انه كان في خياره حسن اليه حلفه ان حلف في اية
- ٢ - المحور لا يحلف حاش ان يمر الى - وله حصة سالمة في د ماره
- اعاون على حلفه من تر

المادة ٩١٥

- ١ - في خياره ان ياتي من طريقه اعميه على احو و دائره من سطره
- بأية طريقة أخرى .

المادة ٩١٦

- ١ - لا يفي خياره ان حال دون من له السعرة لعميه على احو صالح
- ٢ - ولكن الخيار يقضي اذا استمر هذا المانع سنة كاملة ، وكان مشتتاً من خياره حذره وقت وغم ارادة الخائز او دون علمه ، ونحسب السنة ابتداء من وقت تبي يد في خياره الخديعة اذا بدأت علناً ، او من وقت علم الخائز الاول بها اذا بدأت خفية

آثار الخيار : النفاذ المكسب

المادة ٩١٧

- من حلف بمحولة لا يورثه عزمه في السحب العصري دون ان يكون ما كاله

دار حرمه على معول ، حقاً بيبي على عمار غير مسجود في السجل
مدري ، والى لك عدد من حارته ، كالله ان يكتب ملكيه الي ، و
حرم الامير ، و ما تحت جدره و معوض خمس جدره منه .

91A 22.6

١- إذا وقت جداره على مقر ساكنه من أحيائه دمه في إصابته
وكانت دمه بحسن به ومعه في وقت ذاته إلى حسب صحيحه مدد . . .
الكتب تكون خمس سنوات .

٢ - ولا يشترط توافر حسن النية الا وقت تعلق الحق .

۳- واجب صحیح ہو سید و حدث یثرب حیدرہ اھل بیت ماجدی اوائل
الہ : لایلا علی الارسی و سید اشعاع العتبات لاریت آہ ام سیہ ، لہ من
الاحیاء بدون عوس او بموض ، البیع أو القراع ۔

919 5241

هكذا حق تسجيل التصرف في الاراضي الامنية مع المحافظة لإداره
تتمثل في: ١- عدم تسجيل التصرف في الاراضي الامنية مع المحافظة
٢- عدم تسجيل التصرف في الاراضي الامنية مع المحافظة

92. 52411

از شب و صبح در این وقت سراسر مجلس و کتب فتنه سازان و آن دکان مکتول
و به علی و مردمی باده میبایست مجلس و مردم به بدین علی العکس .

471 250

١ من لاجد ان يكتب هذه دم على خلاف سنده . فلا يستطيع احد ان
يرفعه عنه حسب خبرته ولا الاصل الذي تقوم عليه الحيازة .

٢ : لكن متصور ان يكتب بالتقدم اذا تغيرت مدقة حيازته اما بفعل

۲. کیں۔ منقسم ان یکسب بالتقدم اذا تضرعت مدقة حيارته اما بفعل

الغير وما فعل منه بعد مرصه ثاقى مالك . ويحس في هذه الحالة لا سداً
سريان التقادم الا من تاريخ هذا التغيير .

المادة ٩٢٢

تسري قواعد عدم اسقاط على التقادم المكسب فيما يتعلق بحساب المدقوق وقب
التقدم . ونقطاه وانسكت به معه المصروفات والبركة والاهل على تعديل المدة
وذلك لا يقدري لا شارس مع هذه القواعد مع طبيعة تقادم المكسب . ومع مراعاة
الاحكام الآتية .

المادة ٩٢٣

اذا كانت مدة التقادم المكسب قاتنه . ففمن متى وحينئذ لو معه .

المادة ٩٢٤

١ - مقطوع بعدم المكسب لم يكتفى اثر عن اعيانه وفعده ولو يعمل اخر
٢ - من ان التقدم لا يقطع بعد اعيانه را اسرده . اثر حاله ارفع
دعوى باستردادها في هذا المبدأ .

المادة ٩٢٥

لا تسري التقادم على الحقوق العينية في السجلات اري ، أو التي هي كسارده
املاك الدولة .

المادة ٩٢٦

لا مكسب عدمه في حق على المهرات المتروكة والمحبة والزوجه

تملك المنقول بالحيازة

المادة ٩٢٧

١ - من حار بسب صحيح مقبولا او حدة عينا على مقول أو مسداً حامله قاتنه

يصح ما كان له إذا كان حسن الله وف حبه

- ٢ - قد كان حسن الله وف حبه ، حسب الترجمة وهو في الذي حقه في ...
 - ثاني حديث من ...
 - ٣ - ...
- الدليل على عكس ذلك .

المادة ٩٢٨

- ١ - ...
- ... له ...
- ٢ - ...
- ... في ...
- ... ان ...

تمت النهر بالحبر

مادة ٩٢٩

- ١ - يكسب الحائر ما يقضه من محار ما دام حسن النية .
- ٢ - ...

المادة ٩٣٠

- ١ - ...
- ... التي تقضيها والتي تقصر في قصها .

استرداد المصروفات

المادة ٩٣١

١ - على مالك شيء يرد به ملكه الرجعي أن يدين جميع ما دفعه المصروفات الضرورية .

٢ - إنما المصروفات دفعه الرجعي في شأنه سكاك المادة ٩٨٨

٣ - وقد كانت المصروفات كبيرة في شأنه الرجعي في شأنه الرجعي لا بد من أن يدين له أن يترعا استعدته من منشآت على أن يدين التي يدين له لا بد من أن يدين له من دفع دفعه لا بد

المادة ٩٣٢

١ - على شخص جاز من ملكه الرجعي أن يدين له الرجعي من المصروفات فإن له أن يطالب بها المسترد .

المادة ٩٣٣

١ - على مالك شيء يدين له الرجعي أن يدين له الرجعي من المصروفات الضرورية .
٢ - على مالك شيء يدين له الرجعي أن يدين له الرجعي من المصروفات الضرورية .
٣ - على مالك شيء يدين له الرجعي أن يدين له الرجعي من المصروفات الضرورية .
٤ - على مالك شيء يدين له الرجعي أن يدين له الرجعي من المصروفات الضرورية .
٥ - على مالك شيء يدين له الرجعي أن يدين له الرجعي من المصروفات الضرورية .
٦ - على مالك شيء يدين له الرجعي أن يدين له الرجعي من المصروفات الضرورية .
٧ - على مالك شيء يدين له الرجعي أن يدين له الرجعي من المصروفات الضرورية .
٨ - على مالك شيء يدين له الرجعي أن يدين له الرجعي من المصروفات الضرورية .
٩ - على مالك شيء يدين له الرجعي أن يدين له الرجعي من المصروفات الضرورية .
١٠ - على مالك شيء يدين له الرجعي أن يدين له الرجعي من المصروفات الضرورية .

المسؤولية عن الهلاك

المادة ٩٣٤

١ - كان جاز من ملكه الرجعي أن يدين له الرجعي من المصروفات الضرورية .

يكون مسؤولاً عن وقوعه من غير شيء من غير أن يكون له الادعاء
 ٢ - ولا يجوز أن يكون مسؤولاً عن حريق من غير أن يكون له الادعاء
 ما عاد عليه من فائدة ترتت على هذا الملاك أو التلعب .

المادة ٩٣٥

١ - كان - شيء - وهو يكون مسؤولاً عن حريق شيء وهو
 كان ذلك من حيث هو ، ولا بد - من شيء كان - شيء
 ٢ - كان ذلك في يد من - شيء

الباب الثاني

الحقوق المنعزة عن حق الملكية

الفصل الأول

حق الانتفاع

١ - في حق الانتفاع

المادة ٩٣٦

١ - الانتفاع هو حق عيني دائم في شئ من أعيان - ٩٣٦ - ٩٣٧

٢ - ويسقط هذا الحق حتماً بموت المنتفع .

٣ - لا يجوز تشييد حق الانتفاع على شئ من أعيان - ٩٣٧ - ٩٣٨

المادة ٩٣٧

تشيد حق الانتفاع على إرادة المالك . ٩٣٧ - ٩٣٨

المادة ٩٣٨

١ - لا يجوز تشييد حق الانتفاع على أعيان من - ٩٣٨ - ٩٣٩

١ - الملكية

٢ - التصرف

٣ - السطحية

٤ - الإحارن

٥ - الإحارة الطويلة .

٢ في التزامات المسمع قبل مباشرة الانشغال

المادة ٩٣٩

- ١ يجب على المسمع ومن يترأسه الانشغال .
- أ ان يرضيه كشفاً ما وردت
- ب ان يقدم كفيلاً قديراً على الدفع .
- ٢ على انه يجوز ، ما ورد من عدمه ، ان يرضى - بعد ان يتأكد من صحة - حق الانشغال .

المادة ٩٤٠

- ١ يجب ان يرضى كسب ما وردت ، ان يرضى - بعد ان يتأكد من صحة - حق الانشغال .
- أ ان يرضيه كشفاً ما وردت
- ب ان يقدم كفيلاً قديراً على الدفع .
- ٢ على انه يجوز ، ما ورد من عدمه ، ان يرضى - بعد ان يتأكد من صحة - حق الانشغال .

المادة ٩٤١

- ١ ان يرضى كسب ما وردت ، ان يرضى - بعد ان يتأكد من صحة - حق الانشغال .
- أ ان يرضيه كشفاً ما وردت
- ب ان يقدم كفيلاً قديراً على الدفع .
- ٢ على انه يجوز ، ما ورد من عدمه ، ان يرضى - بعد ان يتأكد من صحة - حق الانشغال .

المادة ٩٤٢

- ١ ان يرضى كسب ما وردت ، ان يرضى - بعد ان يتأكد من صحة - حق الانشغال .
- أ ان يرضيه كشفاً ما وردت
- ب ان يقدم كفيلاً قديراً على الدفع .
- ٢ على انه يجوز ، ما ورد من عدمه ، ان يرضى - بعد ان يتأكد من صحة - حق الانشغال .

المادة ٩٤٩

١ - تحكون على عائق المتع : العرق العقارية الخبنة ، وكذلك
 ٢ - أما صديق الآ... في ي تعلق... من...
 وتوحد مصاري غير عادية ، ظاهرا تتركب على مالك الرقة .

سنة ٩٥٠

١ - ...
 ٢ - ...
 ...
 ...

المادة ٩٥١

١ - ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

المادة ٩٥٢

١ - ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

في عقد المدة من اجرة المثل في شحوب بعد اربعين سنة في الاراضي
التي حلت في قاضي جامع بمكة على عهد محري اب يوسف في حكمه بين مصالح
الزراعة والصناعة وبين الاحترام الواجب لحق الملكية.

المادة ٩٦٥

الارضاق المترتب لمصلحة عفار محاور.

٢ — في اندر غلق القانونى

المادة ٩٩٦

أولها الأرض، وثانيها الماء، وثالثها النار، ورابعها الهواء.

في لا يذهب مني ما في الدنيا

الصفحة ٩٦٧

تجدد اسم من و الاطعمة حصة الاربعين و في اعطاء الحصة المدة ،
 و ان كان مدة من اهل البيت في السفر و في السفر و في السفر ،
 و ان كان مدة من اهل البيت في السفر و في السفر ،
 و ان كان مدة من اهل البيت في السفر و في السفر .

١٠٠ لا يجوز للقانوني العائد للمنفعة الخاصة

الصفحة ٩٦٨

على كل ملك حذر ان يبي - طهحه صدره سيل معها الماء الأمطار في أرضه
تة في انا من عدمه مع م بعد الايامه حده . بعده ما جاب ، لا يجوز له
السالة هذه الماء في الارض المجاورة .

المادة ٩٦٩

حجم على كل مائة مقدار زائد من سائر في أرض عملا من سائر من حق
مدرراً لأرض حق لمؤدده كما في ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠
أو مضرة بالصحة، ان تبيد بالأنظمة المحلية التي تحدد المسافة الواجب حفظها
بينه وبين تلك الأرض أو بين سائر من سائر واحد منهم.

المادة ٩٧٠

١ لا يجوز مالك من ان يكون له مائة ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠
و على ذلك من ١٠٠ على أرض مسورة ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠
ممكن على الأرض الذي حدث فيه ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠
مسافة متر.

٢ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠
التي ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠
و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠

المادة ٩٧١

لا يجوز صاحب مائة ان يكون له مائة ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠
و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠
و بين الأرض المذكورة مسافة نصف متر.

المادة ٩٧٢

لا يجوز اي نوع من مائة ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠
المفتوحة على الطريق العامة.

المادة ٩٧٣

تحت استثناء من سائر في ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٠٠

المادة ٩٧٧

- ١- مالك حصار المحط من كل حصة والذي لا ينفصله في إطار من الأرض ان طلب تم آفي لأراضي الحصار مع كل حصة معاً بمساحة حصر الذي ...
 - ٢- ... في كل من كل مالك حصار ... في كل ...
- استثماراً زراعياً أو صناعياً.

المادة ٩٧٨

- ١- ... في كل ... في كل ...
 - ٢- ... في كل ... في كل ...
- الأرض التي تمح المرفقها .

المادة ٩٧٩

- ١- ... في كل ... في كل ...
- ٢- ... في كل ... في كل ...

المادة ٩٨٠

- ١- ... في كل ... في كل ...
- ٢- ... في كل ... في كل ...

المادة ٩٨١

- ١- ... في كل ... في كل ...

لأمر ربه . . . من ثمة . . . لا من ربه .
تكون تحتها .

مادة ٩٨٢

مع لاجل من يملكه . . .
الحري . . .
على . . .
مقابل ربه على صفة الحري .

المادة ٩٨٣

١ . . .
٢ . . .
٣ . . .
إلى أرضه ، وإذا كان قد قس تمويلاً عليه أن يرد .

المادة ٩٨٤

١ . . .
٢ . . .
٣ . . .
وإذا كان قد قس تمويلاً عليه أن يرد .

المادة ٩٨٥

١ . . .
٢ . . .
٣ . . .
أ - قسم من الكلام المنشآت بقسعة استعدتهم منها .

۵ فی سقوط الادب نقاق

۹۹۳

- ۱ — سققت لارفاق - - -
- ۲ — وراہ میں معمول معہ - والا حکم
- ۳ — وتعن - قصصی - - - - - کان لاریہ - - - - - کان
عیر ممکن الامعاد .

الفصل الثالث

في حق السطحية

المادة ٩٩٤

حق السطحية ، هو حق ، في تسييه ، ممتلكات أو أبنية قائمة على أرض
في شخص آخر

المادة ٩٩٥

- ١ — تعدد في حق السطحية واحد ، في تسييه
- ٢ — يجوز فرض أرض على ممتلكات أخرى في حق السطحية ،
- ٣ — يكون لأبنية في تسييه مستغلة حق السطحية

المادة ٩٩٦

مطلوب حق السطحية :

- ١ — بالتنازل مع حقوق أخرى في شخص واحد .
- ٢ — تسييه لأبنية أو ممتلكات أخرى قائمة على الأرض

المادة ٩٩٧

من ممتلكات ، حق السطحية جديد .

الفصل الرابع

في الوقف والإجازتين والإجازة الطويلة

في الوقف

المادة ٩٩٨

١ - لا يجوز بيع العقار الموقوف .

٢ - لا يجوز بيعه ولا تحريكه ولا إيجاره في الأثر .

٣ - ولا تعد رهنه ولا ضمان عليه ولا يملكه غيره .
والقاطعة عليه .

المادة ٩٩٩

١ - لا يدرأ عنه من ماله من ماله الكسب .
العقار قبل قيد الوقف في السجل العقاري .

المادة ١٠٠٠

١ - لا يدرأ عنه من ماله من ماله الكسب .
العقار قبل قيد الوقف في السجل العقاري .

المادة ١٠٠١

١ - لا يدرأ عنه من ماله من ماله الكسب .
العقار قبل قيد الوقف في السجل العقاري .

السادّة ۱۰۰۴

[illegible]

١٠٠٣

١ - لائحہ عمل انشاء وقف الاحیاء حیرة .

٢ — ان افوا اعدائهم فشاء الوقف الخيري وبصحة وعيانه وقصته وإيجار عقاراته واستعمالها منصوص عليها في قوانين خاصة .

في الاجارتين

۱۰۰٪ مضمون

[illegible]

1005 300

معادلات من الدرجة الأولى في مجهولين
معادلات من الدرجة الأولى في ثلاثة متغيرات

407 2211

عقب الحصول منه على اذنه من بعض اولاده

١٠٠٧ المدة

مذہب الاحادیث 'احمدی' میں ہے ۔ عذرو ۔ اللہ کے یہاں حقیقی

١٠٠٨ . المادة ١٠٠٨ . لا يصح أن يبرع عنه بديل أو دون بديل وأن يرهبه وأن يجرى تأميناً عليه وأن يفرغ عليه جميع الممتلكات .

١٠٠٩ .

١٠٠٩ . المادة ١٠٠٩ . لا يجوز أن يبرع عن ممتلكات أو دون ممتلكات أو أن يجرى تأميناً عليها أو أن يفرغ عليها جميع الممتلكات .

١٠١٠ .

١٠١٠ . المادة ١٠١٠ . لا يجوز أن يبرع عن ممتلكات أو دون ممتلكات أو أن يجرى تأميناً عليها أو أن يفرغ عليها جميع الممتلكات .

١٠١١ .

١٠١١ . المادة ١٠١١ . لا يجوز أن يبرع عن ممتلكات أو دون ممتلكات أو أن يجرى تأميناً عليها أو أن يفرغ عليها جميع الممتلكات .

١٠١٢ .

١٠١٢ . المادة ١٠١٢ . لا يجوز أن يبرع عن ممتلكات أو دون ممتلكات أو أن يجرى تأميناً عليها أو أن يفرغ عليها جميع الممتلكات .

١٠١٣ .

١٠١٣ . المادة ١٠١٣ . لا يجوز أن يبرع عن ممتلكات أو دون ممتلكات أو أن يجرى تأميناً عليها أو أن يفرغ عليها جميع الممتلكات .

٢ ويمكنه أيضاً ان يكتسب ملكية هذه الامية ، لا بد ان ضمن شروط الامية في المادة ١٠٢٠

المادة ١٠١٨

١ لا يمكن بيعه (اخره عبودية لا يملكه) أي لا يمكن ان يملكه احد (لا بد ان ضمن شروط الامية في المادة ١٠٢٠)

المادة ١٠١٩

١ يكون المدد مبلغاً معيناً من الامور ، فانه حق له ان يملكه احد (لا بد ان ضمن شروط الامية في المادة ١٠٢٠)

٢ لا يمكن ان يملكه احد (لا بد ان ضمن شروط الامية في المادة ١٠٢٠)

المادة ١٠٢٠

١ صاحب حق في عبودية احد (لا بد ان ضمن شروط الامية في المادة ١٠٢٠)

المادة ١٠٢١

١ يمكن الحصول على حرة من الخاصي والحرية عند الحاجة

المادة ١٠٢٢

١ ان صاحب حق في عبودية احد (لا بد ان ضمن شروط الامية في المادة ١٠٢٠)

٢ لا يمكن ان يملكه احد (لا بد ان ضمن شروط الامية في المادة ١٠٢٠)

٣ لا يمكن ان يملكه احد (لا بد ان ضمن شروط الامية في المادة ١٠٢٠)

٤ لا يمكن ان يملكه احد (لا بد ان ضمن شروط الامية في المادة ١٠٢٠)

المادة ١٠٢٣

١- في الارض ابو واوله مدحه بالاحيه سيده عدم، وبالأع اس م. وسه وها
بدلان كول لارس د حله في ادمع، وها مكن هدا ادمع على خلاف لان

المادة ١٠٢٤

١- حق ماطمه قال الاعال لارب او تالم صيه م. للنصوص، طامه على
امعار اسك.

المادة ١٠٢٥

١- ادا م ص في لارس في ابر لامة او لارس، فيسقط عن صاحب
مباطمه حقه دالم بدار هذه لاية او لارس، وها بدار موجه ايه من متولى
الوقف او دالم بدمع هذه ثلاث - سوب صمه عرب - وي بموجب
٢- وكمك - بموجب - حق في هدا حق، وها كمك ادمع.

المادة ١٠٢٦

١- رول حق ماطمه ب، بحد ادمع في محض واحا وما بسقوط حق
من صاحبه واما بانقراس الورقة .
٢- وفي هذه الاحوال الثلاث يعود الحق الى الوقف .

المادة ١٠٢٧

طوى الاحكام استعده ب شيوع عوائله م على حقوق الا حاره دهاويه (النه طمه).

الفصل الأول

رهن الاشياء المادية

المادة ١٠٣٠

١ - يتم رهن شيء مادي من غير أن يحرر منه هذا الشيء إلى الدائن تأميناً للدين ما -

٢ - ويجوز أن يحرر شيء إلى شخص آخر محرره رهوناً في بوجه واحد آخر منه يشترك على وجه لا يمكن معه أن يحرر فيه غيره من الدائن -

٣ - ويجوز أن يحرر عدة أشياء من جنس واحد رهوناً على شيء واحد -

٤ - متى أحرر شيء رهوناً فهو له خصامته المستقلة في قانون حيزه بشأن حيازة الاسناد المنشأة لحيازتها

المادة ١٠٣١

١ - رهن من يحرر من غير أن يحرر إلى الدائن من جنس واحد رهوناً في حيزه في الامتياز في حيزه من قيمة رهونه

المادة ١٠٣٢

١ - إذا كانت قيمة الرهون المحررة منه جزءاً من قيمة الامتياز لا إذا كان هو - سند محرر عدة رهون رهنياً وسند عيني ثابت يرفع ضمن من رهن الدائن وتعين نوع الاشیاء رهونه ومهينة

٢ - يجوز أن يحرر عدة من الأشياء رهونه ومهينة

٣ — انطق بالاعادة بعد ادا كال ابرهون عدة اشيا مقدمة رئيساً لادن
واحد وكان مجموع قيمتها يجاوز مئة ليرة سورية.

المادة ١٠٣٣

بعد الدائن متاردا اذا خرج الشيء من يده او من يد الشخص الآخر الذي
تتارده افرغان.

المادة ١٠٣٤

نحو الدائن الذي رغب يده من ابرهون ان يملك في الاحوال في يده
فيها للمالك ان يقيم دعوى الاستحقاق.

المادة ١٠٣٥

١ — ان يقر مسؤولاً مدنياً بعد ان يصاب بشيء من هوان من هوان و...
٢ — ان يراه من ماله مدنيته ان يصابه الشيء.

المادة ١٠٣٦

١ — اذا كان الشيء ابرهون مدنيته رآه من هوان الدائن حتى ان يملك
٢ — خصم دائن مدنيته لادن يصابه لادن مقدراً لادن مدنيته مدنيته
له ثم من رأس المال ما لم يتفق على غير ذلك.

المادة ١٠٣٧

١ — لا يجوز للدائن ابرهون ان يسمع ابرهون في عمل مدنيته إلا إذا
وحصل له الرأى في ذلك.

٢ — ان يسمع مدنيته مع الذي مدنيته الدائن ابرهون باستعماله هوان من مدنيته
التفقات والعوائد المترتبة له ثم من رأس المال.

المادة ١٠٣٨

إذا أساء الدائن مدنيته ابرهون مدنيته لادن ان يملك مدنيته هذا الشيء
في عدة حارس.

١٠٣٩ م

١ - ! انقيب - ي . وهول أو عصفه حتى حيث أن أصبح غير كاف
بأنه ليس كان يد أن لـ . القاسي في بيعة بالبرار القسي أو سحر . بورصة
أو السوق إذا وجدنا .

٢ - ! إن حذر القاسي . بيع فور طرح القسي في مصرف رسمي يُبقى محصياً
من القسي

٣ - ! إن لا يراهن أن حذر على ١٠٠ - مرد شي ١٠٠ - عده بأمرها آخر
براه القاضي كافيًا .

١٠٤٠ م

١ - ! لا يراهن على أن يخرج ذهباً هو - أو ذهب قيمته - تصدر إرادته
من القاسي في البيع . ولا لا شرط . محسوس أي في هذه الحالة .

٢ - ! إن كان شراء أو إصدار هو . عده بأمرها آخر براه القاسي كافيًا .

١٠٤١ م .

١ - ! إذا سمحت قرعة . يبيع المهرهون في حق لاراهن أن يطلب من القاسي
رجوعاً في البيع .

٢ - ! إن كان القاسي قد رجوع من شرط البيع وإداع القسي .

١٠٤٢ م

١ - ! لا يحق لاراهن . في حلال الأحوال خصوصاً في المواد العامة
أن يذهب . د . شي إلا بعد عده . يدين كله . صلا . فائدة . مددوع . عفا
لخصه بالدين . وراهن . بعد لاقتضاء .

٢ - ! وإذا . حد يبيع القسي على من يدين من آخر بعد عده إنشاء لرهن
بأنه أصبح مستحق . لا . قدر . بالدين الأول . حتى لا يش أن يحبس . بهول
في . حتى في مانع للدين . صلا .

الفصل الثاني

رہیں دیں الٹا اس و حقوق احرار غیر مسلم۔

4 + 26 = 30

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

1024 2-1-1

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

الرهن او رضى به في سندات التاريخ .

ما لا بد من العلم به في كل وقت

[illegible]

ولا يحتاج الى امل.

۳۹ کا دلدل، مٹی، پتھر، لکڑی، پانی، ہوا، آگ، اور دیگر اجسام

الذی دعا کبارا و صغیرا . . .

1 + 2 = 3

[illegible]

مهد لادله - خواجه قیام الدین - صاحب کتاب "الکافی"

الفوائد تتم من رأس مال الذين يؤمن عليه .

٢ — ويجب على الدائن أيضا مياغة الدين المقدم

١٠٢٩ د

على الدين ابراهيم اصاب يستوفي الدين لعدم تمييزه عند استحقاقه وورد
الى ابراهيم عند اقصاه بعد ان اذيعت جميع الدين فبعضه والدين ابراهيم

المادة ١٠٥٠

الدين عند عدم الاعاء ان يطلب تلكه الدين لعدم تمييزه عن المستوفى
وقال لا شرط المنصوص عليها في المادة ١٠٤٣ .

١٠٥١ د

د كان محل الدين المره ليشاء عن بعد الدين ابراهيم عند اصاب
طلب سدسائه اتمه و بيمه و ٥٥٥ لاجله المادة ١٠٤٣ .

١٠٥٢ د

مدين بالدين المعقد تمييزا في شهادات قبل للدين ابراهيم تمييزه الدين
المختصه بصحة الدين وتوجيه الدعوى الى محس في الحديث بها في ١٠٤٣
بقدر ما امكن ان يتسك بها قبل شخص متفرغ له.

١٠٥٣ د

بتم ومن الحقوق غير المادية - ما خلا الدين - بحسب الصيغ المطلوبة انقل هذه
الحقوق وبقية معنى - د ٥٥٥ لاجله المادة ١٠٤٣ .

١٠٥٤ د

طابق حكم مصدر لاول - في جميع الاحوال - في نفس عام في هذا

الباب الثاني

في الرهن العقاري

المادة ١٠٥٥

١- هو عقد اصح به حقه رهن عقار في بدو له ، في بدو حقه آخر
من عليه دونه ، في حق حقه رهن في بدو له رهنه ، و
م يدفع الدين ، فله الحق في حقه رهنه من حقه رهنه رهنه

المادة ١٠٥٦

لا يجوز عيب رهن عقار له من حقه رهنه رهنه

المادة ١٠٥٧

تتوقف صحة الرهن على وجود دين ثابت ثبوتاً صحيحاً .

المادة ١٠٥٨

كل عقار حاز يمه جاز رهنه .

المادة ١٠٥٩

يمكن رهن العقار ضماناً للدين على غير الراهن .

المادة ١٠٦٠

ضمن كامل العقار رهنه كل حقه من حقه ، لا يحق رهنه
ان يطلب استعمال عقاره قبل وفاء الدين

المادة ١٠٦١

لا يجوز لأحد على أن يقي المذمة في حالة عدم وفاء الدين، فيسكنه الدين.

المادة ١٠٦٢

يكون إقرار ما يشرع به في هذه المادة، على أن يكون له - أو نائب
المرتب حدوث ظروف القاهرة.

المادة ١٠٦٣

لا يجوز أن يكون عليه المذمة، في حالة ما يشرع به (أو له) في
على المقار قبل قيد الرهن في السجل العقاري.

المادة ١٠٦٤

يشمل الرهن جميع الأشياء التي كانت أو أصبحت - أو أصبحت - أو أصبحت -
من ممتلكاته أو من ممتلكاته المبررة.

المادة ١٠٦٥

١ - لا يجوز أن يكون له أن يكون له - أو أصبحت - أو أصبحت - أو أصبحت -
الرهن عليه أن يكون له أن يكون له - أو أصبحت - أو أصبحت - أو أصبحت -
٢ - لا يجوز أن يكون له أن يكون له - أو أصبحت - أو أصبحت - أو أصبحت -
على المدة أو المدة، على أن يكون له - أو أصبحت - أو أصبحت - أو أصبحت -

المادة ١٠٦٦

١ - على أن يكون له أن يكون له - أو أصبحت - أو أصبحت - أو أصبحت -
المدة أو المدة، على أن يكون له أن يكون له - أو أصبحت - أو أصبحت - أو أصبحت -
أو أن يكون له أن يكون له - أو أصبحت - أو أصبحت - أو أصبحت -
٢ - لا يجوز أن يكون له أن يكون له - أو أصبحت - أو أصبحت - أو أصبحت -

المادة ١٠٦٧

- ١ — الرهن لا يجوز أن يقر ولو قسم الدين من وريثة الدين وورثة الدين.
- ٢ — قورث المدين إذا أدى نصيبه من الدين لا يمكنه بعد ذلك أن يعارض الرهن.
- ٣ — وكذا ورث الدين ومن نصيبه من الدين لا يمكنه من بعده أن يعارض نصيبه تركته في الدين لم يعصو حصصهم.

المادة ١٠٦٨

- ١ — يسجد الدين ولا يسجد الدين تصرفاً منه ورثه دولته من الدين.
- ٢ — وكل بعد تجري حذافه هذه المواعيد طبق حكم.

المادة ١٠٦٩

- أما في الرهن في يقره الدين في الرهن إلى الدين وورثه منه في حصصاً لصان وظاء الدين.

المادة ١٠٧٠

- ١ — رول رهن يسجد الدين يسجد صحفه او مالا على دين الدين وادنى الرهن أو مع دأراد الرهن.
 - ٢ — ولا يكون رول رهن في قصاص لا مد رهن الرهن في
- الحذر مقاري.

الباب الثالث

في التأمين العقاري

المادة ١٠٧١

١- التأمين هو عقد بين المؤمن له والمؤمن به، يهدف إلى تأمين المؤمن له من خطر معين، وهو عادةً
موت المؤمن به أو إصابته بمرض معين، أو وقوع حادث معين، أو وقوع حريق معين، أو وقوع
سوء من سوء معين، أو وقوع حادث معين، أو وقوع حريق معين، أو وقوع سوء من سوء معين.

المادة ١٠٧٢

- ١- التأمين هو عقد بين المؤمن له والمؤمن به، يهدف إلى تأمين المؤمن له من خطر معين، وهو عادةً
موت المؤمن به أو إصابته بمرض معين، أو وقوع حادث معين، أو وقوع حريق معين، أو وقوع سوء من سوء معين.
- ٢- حق المؤمن له في التأمين هو حق شخصي، لا يمكن نقله أو بيعه أو رهونه.
- ٣- حق المؤمن به في التأمين هو حق شخصي، لا يمكن نقله أو بيعه أو رهونه.
- ٤- حق المؤمن به في التأمين هو حق شخصي، لا يمكن نقله أو بيعه أو رهونه.

المادة ١٠٧٣

- ١- إن التأمين الذي يهدف إلى تأمين المؤمن له من خطر معين، وهو عادةً موت المؤمن به أو إصابته بمرض معين، أو وقوع حادث معين، أو وقوع حريق معين، أو وقوع سوء من سوء معين، فإنه يعتبر تأميناً عقارياً.
- ٢- إن التأمين الذي يهدف إلى تأمين المؤمن له من خطر معين، وهو عادةً موت المؤمن به أو إصابته بمرض معين، أو وقوع حادث معين، أو وقوع حريق معين، أو وقوع سوء من سوء معين، فإنه يعتبر تأميناً عقارياً.
- ٣- إن التأمين الذي يهدف إلى تأمين المؤمن له من خطر معين، وهو عادةً موت المؤمن به أو إصابته بمرض معين، أو وقوع حادث معين، أو وقوع حريق معين، أو وقوع سوء من سوء معين، فإنه يعتبر تأميناً عقارياً.
- ٤- إن التأمين الذي يهدف إلى تأمين المؤمن له من خطر معين، وهو عادةً موت المؤمن به أو إصابته بمرض معين، أو وقوع حادث معين، أو وقوع حريق معين، أو وقوع سوء من سوء معين، فإنه يعتبر تأميناً عقارياً.

١٠٦٤ سنة

سجل : من مكتب لامية الأبرش و جندب الحدة بعد عدد
١. من في عدد المؤمنين .

١٠٧٥ سنة

١. الدفن : سجل برسم دي هدية أو بي استجافات دورية . لم
في ب من لمة هدية وفدية نفس رده . من لمة رفس ال برطان يكون
هذا حي مبدل عن عدد رده ، وان يكون مسجلا وان يكون معدل القادة
مذكوراً .

٢. شرط في مدرسة عدد : من برمود فوائده ولا اجتماع لامية استجفا
تاريخ طلب : مفيد وللمه حذرة حتى أن لا غور لمصوع مقدار فوائده ستين .

١٠٧٦ سنة

كل من مسجل به رده هوية في اسجل معاري كخط رفته وصحته ،
ان ما ساجه لي مملكة حذره ، الى أن غير في نفس اسجل ، الصورة
هوية ، عدد لا . .

المادة ١٠٧٧

كوي : من حدة و رصاية وفي كلا حدين لا يكون له أثر هوية الا
بعد استجفا .

١٠٧٨ سنة

نحو : رصاع : من لمة على مدار و حد ، ومواد أكاب حذره ثم رصاية
قال رصاع من تحت رصاع في سجل المعاري .

الفصل الأول

في التأمين الرضائي

١٠٦٩

تشرط في من يعقد التأمين الرضائي أن يكون حائراً على اهلية التصرف
باعتقار أو مالق الموقوف عليه التأمين .

١٠٦٠

يقع باطلا التأمين على الشيء المستق

الفصل الثاني

في التأمين البحري

١٠٦١

- ١- التأمين البحري هو الذي يبرره كونه كالتأمين البحري
- ٢- ولا يكون هذا التأمين البحري
- ٣- التأمين البحري هو الذي يبرره كونه كالتأمين البحري
- ٤- التأمين البحري هو الذي يبرره كونه كالتأمين البحري

ب حاء و رول . ه حاء یصحبہ دس مری کی عوار اب روح
من اجل بئشہ : حاء ش و حیه : معص من الابر صاب مری کی ارواح
و بی سکا بر بعد مری

ج۔ حتمی طور پر بدولت اور سادگی کے ساتھ ایک نئے دور میں
 نئی تعمیرات ہوں گی اور بدولت اور سادگی کے ساتھ ایک نئے دور میں
 عقارات میں۔

المقار والميع أو المايص به أو المقوم عندما لا يمنعط . بين رسائي أصهان عن البيع
أو هو من بعدل بمدة أو القصة .

[illegible]

9-18-2014

مجلس شورای ملی
شماره ۱۰۰۰

1. 1422

[illegible]

1. 12. 0. 4

١- كحل في ماء بارد ١٠٠ ملل من مسحوق الكبريت في ١٠٠ ملل من الماء.
٢- اذرع في ماء بارد ١٠٠ ملل من مسحوق الكبريت في ١٠٠ ملل من الماء.
٣- اذرع في ماء بارد ١٠٠ ملل من مسحوق الكبريت في ١٠٠ ملل من الماء.
٤- اذرع في ماء بارد ١٠٠ ملل من مسحوق الكبريت في ١٠٠ ملل من الماء.
٥- اذرع في ماء بارد ١٠٠ ملل من مسحوق الكبريت في ١٠٠ ملل من الماء.
٦- اذرع في ماء بارد ١٠٠ ملل من مسحوق الكبريت في ١٠٠ ملل من الماء.
٧- اذرع في ماء بارد ١٠٠ ملل من مسحوق الكبريت في ١٠٠ ملل من الماء.
٨- اذرع في ماء بارد ١٠٠ ملل من مسحوق الكبريت في ١٠٠ ملل من الماء.
٩- اذرع في ماء بارد ١٠٠ ملل من مسحوق الكبريت في ١٠٠ ملل من الماء.
١٠- اذرع في ماء بارد ١٠٠ ملل من مسحوق الكبريت في ١٠٠ ملل من الماء.

[illegible]

٣ — في أي عهد من عهود حكم دول في عهد كركوت وطلب من دولي
العلاقة ، وبعد مطالعة النيابة العامة .

٤ — في عهد كركوت من دول في عهد كركوت وطلب من دولي ،
م م يكن قد سبقه في الإحداثيات من سنة في عهد كركوت .
٥ — ان التامين سوي كماله وطلب من دولي من جهة كركوت وطلب من دولي
لهم دولي من جهة دولي في عهد كركوت وطلب من دولي من جهة كركوت
جميع الدائمين وطلب من دولي من جهة كركوت وطلب من دولي من جهة كركوت
ول التامين دولي من جهة كركوت وطلب من دولي من جهة كركوت .

٦ — في عهد كركوت من دولي من جهة كركوت وطلب من دولي من جهة كركوت
رأى كركوت وطلب من دولي من جهة كركوت وطلب من دولي من جهة كركوت
المعين في الفقرة الأولى من هذه المادة .

٧ — في عهد كركوت من دولي من جهة كركوت وطلب من دولي من جهة كركوت
للتركة ضمن حدود اختصاصه .

سنة ١٠٨٩

١ — في عهد كركوت من دولي من جهة كركوت وطلب من دولي من جهة كركوت
سنة كركوت من دولي من جهة كركوت وطلب من دولي من جهة كركوت
او احتياطية .

٢ — ولا كركوت من دولي من جهة كركوت وطلب من دولي من جهة كركوت .
٣ — في عهد كركوت من دولي من جهة كركوت وطلب من دولي من جهة كركوت
تحت كركوت من دولي من جهة كركوت وطلب من دولي من جهة كركوت .

٣ - أن هذا الإبداع الذي عرف في أثناء المدة المذكورة بمثابة اعتراض بحري
أبداً في سجنه ، مما كثر به بعد موافقة في أحيائه ، مما سار به في صوره
بشأنه لا ريب أن هذا في سجنه ، مما سار به في صوره

المادة ١٠٩٢

۱۔ یاد قدم ملک و در حدیثش سید احمد بن حنبلہ لاثر الاسامیٰ اسی اندک اور
نعمت و نیک سبک نصرتی اولای وید . معنی بنی حنبلہ کہ وہ نہ آد و بعضی حد
نہ میں رہتے ہیں . تاریخ . سید احمد بن حنبلہ لاثر الاسامیٰ .

٢- و توحى على ليدى احدى قلوبى منى بوجهه ان يسجد اوراق
الصحيفة و ان يصلى المسجدة ان يولي وجهه لوجهه او كائنه من ابداع
الامانة بخلة لانه اس

الفصل الرابع

في حقوق الدائن صاحب التأمين

المادة ١٠٩٣

١- لا يجوز ان يترتب على صاحب التأمين تسديد مبلغ من حصة التأمين في حال وعودته الى
مصر ، ما لم يكن في عقد التأمين شرط جولة (٥) سنة في الخارج
التأمين هو الامر) .

المادة ١٠٩٤

١- تتم التفرغ عن الحق اما بتسديد السداد المقاربي او في سجل التأمينات ،
واما بتطهير شهادة القيد .
٢- يجب في حالة انهاء التأمين اعادة التأمين واستاءة اداء حقوق الفوتو .
المتعلق بالسجل المقاربي .

المادة ١٠٩٥

١- الدائن لدى بديهيته على حصة تسوية في مدة عمل بديهيته وبنو
دينهم ، كل بحسب الرتبة المعينة في القيود .

الفصل الخامس

في أمر التأمين تجاه المدين والاشخاص المسفل اليهم العقار

المادة ١٠٩٦

تصرف المدين في كل سنة لا يقل عن ثلثي ما يملكه من العقار في
مصلحة الدائنين من غير ان يخرجه من يده او يخلو لأحد غيره من
الدائنين أصحاب التأمين .

مادة ١٠٩٧

مدين التأمين في كل سنة لا يقل عن ثلثي ما يملكه من العقار في
مصلحة الدائنين من غير ان يخرجه من يده او يخلو لأحد غيره من
الدائنين أصحاب التأمين .

المادة ١٠٩٨

- ١- إذا لم يقدّر و هو روات خاري عدم التأمين او تم التأمين بغيره
غير كافية لضمان حق الدائنين ، جاز له ان يطلب استيفاء ماله فوراً بعد صدور قرار
بذلك من القضاء او ان ينال تأميناً اضافياً .
- ٢- لا يجوز ان يخصص مديناً بغير موافقة الدائنين من غير ان يخرجه من يده او يخلو لأحد غيره من
الدائنين أصحاب التأمين .

الفصل السادس

في افشاء التأمين

المادة ١١٠٠

معني - من التزقي الذي يحصل باحدى الصورتين التاليتين :

١ - معصية الالتزام الذي يكون التأمين ضامناً له .

٢ - تدليس الدائن عن حقه .

الفصل السابع

في ترقيين قيود التأمين

المادة ١١٠١

١ - من قيود ربح شركة التأمين على اعمدة الالتزامات المذكورة او نحوها حكمه كحكم قوه اعمية له صبه

٢ - وان كان ربح الشركة ربحاً لدارين ، فان كان ربحها لدارين بعد برجه حقيقة على الدائن ، ربحه صبه له .

٣ - ان هذا الاطلاق الذي يجري بعد عرض ربحها لدارين بعد برجه معنى دفعه بدس ، يقوم بامسبه به مقدم الوفاء ، حتى ان كان بغيره فله به

٤ - ما يقع في معنى ' الموع ' على هذه صوره ، فيكون على ربحها ومسؤليه الدائن .

المادة ١١٠٢

التي تكون للمرص الحقيقي ثوري تربوي جود لأمن محب :

- ١ - أن يكون المرص قد جرى على شخص السجل باسمه الثماني
 - ٢ - أن تكون المرص مشتملاً على مجموع الأجر المأجور والاعتماد الشهري
 - ٣ - أن يكون المرص المستحق والمقارن المقررة ، وسند لأقضاء ، تبعاً لصفات المبرومة ،
 - ٤ - أن يكون المرص المستحق قد تحقق ،
 - ٥ - أن يجري المرص في المكان الذي عليه ، والم لا يمكن إعادته حتى
- على الدفع ، وفي الوطن المختار لتتبع المقدم .

المادة ١١٠٣

- ١ - يتم المبرر ، عند الإيداع ، المبلغ أو شيء مبرور منه أن يصيب
- عليه الموانع حتى يوم الإيداع ، لا يحفظ ما به لأشياء وأخرى ،
- ٢ - يجوز محصر الأيداع وسوء نفوذ المبرور .

المادة ١١٠٤

- ١ - يتم المحصر المبرور وفقاً لهذه السانعة ، إلى طلب المبرور
- ٢ - يقوم رئيس المكتب المكلف ، وفقاً للعدول ، بالاعمال الدخيل ،
- ٣ - تبلغ صورة عن المحصر إلى الدائن مع إعداده باستلامه شيء المودع

المادة ١١٠٥

- ١ - تكون التلويح صحيحة إذا جرى في الوطن المختار لتتبع المقدم
 - ٢ - وإذا لم يكن إعادته حتى ، ويكون لتتبع صحته إذا جرى في مركز
- المكتب المقارن .

المادة ١١٠٦

- ١ - بعد أن تطلع الموظف المكلف مسبقاً من أجل إعادته إلى محصر الأيداع

و بعد ان يتحقق من ان السلع المدعومة مددلة ببيع مستحقة بمحوس منها في عقد انتامين يقوم بوصف مدكور ببيع لدش لا مدع يدعي حره مدس وفقاً للمواعيد المعينة في قانون دول المحاكمات الخفوقية ، وإزالة بعض الدائن بالبحانه الى المحاكم في مواثيق قانونيه وفي الموصف قيد تامين .

٢ - اما إذا كان اميد تصعب شروطاً ونود حادة لا يمكن شوت تعيدها بصورة صحيحة وقانونيه الا بواسطة القضاء ، فلا يجري الترفين الا بعد الاطلاع على احكام الفصل الثاني من قيد الشروط او المواد المذكورة

مادة ١١٠٧

ان مدد ببيع التي وردها مدس ضمن ائمة ط معينة في سادة ١١٠٣ وبيع المدس بقيد في اسجلات ، يصير صحيحاً بعد ما يكون ابيع المدعوم بالبعد امانوي مدوي قيمه ابيع بشروطه بامر يوم الوفاء

الفصل الثامن

في نزع الملكية الجبري

سنة ١١٠٨

- ١ - يحق لكل دافع مرهون أو صاحب زميل مضمون كالتدريس والحق في حال عدم إقفاء سند استجفان مدفع مضمون به بيع المهر أو الحق الجبري عليه الزميين بطريقه نزع الملكية الجبري .
- ٢ - تقوم دائرة المقدم نزع الملكية الجبري وفقاً لمصوص قانون الإجراء .

الباب الرابع

مفروق الاستئناف

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة ١١٠٩

- ١ - لا تعتبر أية مقرر لها حقوق مدين مرافعة مضمون مضمون .
- ٢ - ولا يكون للحق مدين إلا الحق في الحق .

المادة ١١١٠

- ١ - ربه الأمير يحرقها بموت ، قد نص صراحة في حق بتار على ربه بتار ، كان هذا الحق مشاعراً في ربة عن كل مشر و ردي مواد انانية .
- ٢ - و د كات الحقوق بمساره في ربه و د حده ، فاهل استوى ربة فيه كل منها ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك .

المادة ١١١١

- ١ - رد حقوق الأمير عامة على جميع مدل مدس من مدول و مدور ، ما حقوق الأمير احاصه فتكون محصورة على مدول و مدور مدس .

المادة ١١١٢

- ١ - لا تختص بحق الأمير على من حار مدول بحس به
- ٢ - و يتم حار في حكم هذه المادة مؤجر مدور ، ينسبه الى المدولاب لوجوده في حين مؤجره ، و صاحب مدس بالنسبة الى لاسمه ان يودعها المراد في مدسه .
- ٣ - و ر حربي المدس لاسباب مقبولة ، مدس المدول المتعل بحس الأمير لمصلحةه حار له ان يطلب وصمه تحت الحماية .

المادة ١١١٣

- ١ - تدري على حقوق الأمير واقعة على عمار ، احكام ارض و تدس المدور الى مدور لاي لاسمار من فيه مع تبعية هذه الحقوق .
- ٢ - تدق من التسجيل حقوق الامتياز العامة الآتية :
 أ - الرسوم المذكورة في مادة ٤٤ من قانون تحدد و تحرير المدوراب
 ب - الرسوم و النفقات اقسائية شنته من بيع مزار و بوزم عنه .
 ج - رسوم و نفقات عن ملكية و اعمامات تي عرس من بيانات السكاه المتعلقة بجن البيع .

المادة ۱۱۱۴

يسري على الامتياز ما يسري على ابرهه والتامين به ري من احكام متعده
هنا - شي او دعه .

المادة ۱۱۱۵

معهني حق لوزير معس الطرقت في معني هه ابره والتامين امهاري
ووهه لا احكام معصه ههه الحقيقه ، مام بوحدهن حاس نفدي معي دلات .

الفصل الثاني

انواع الحقوق المتتارة

مادة ١١١٦

الحقوق الممنوعة في موارد لا يسهل تكوينها تكون محترمة الى حد حقوق الامتياز المقررة
بمصوص خاصة .

١ حقوق الامتياز العامة وحقوق الامتياز الخاصة الواقعة على منقول

مادة ١١١٧

١ المصروفات بمصايف التي تُعقب لمصلحة جميع الدائنين في حفظ موار
بذوي ويمها ، لها امتياز على ثمن هذه الاموال .
٢ ويستوفى هذه المصروفات قد اني حق آخر ولو كان محارراً و مصمو
برهن بما في ذلك حقوق الدائنين الذين تُعقب مصروفات في مصلحتهم وتقدم
المصروفات التي تُعقب في بيع الاموال على تلك التي تُعقب في اخره آت لتوزيع .

المادة ١١١٨

١ دواعي المسحقة للحرية عامة من صرث ورسوم وحقوق اخرى
من ي نوع كان يكون لها امتياز ، شروط المقررة في القوانين والقرارات
الصادرة في هذا الشأن .
٢ — ويستوفى هذه الامتاع من ثمن لاموال المتلفة بهذا الامتياز في اية مد
كانت قبل اي حق آخر ، ولو كان محارراً او مصمو بما رهن عند المصروفات اعصايفه .

المادة ١١١٩

١ - جامع ي صرف في حفظ حقه لوفيه له من غير ، يكون لها اعتبار عليه كله .

٢ - في جامع من من هذا حقه لوفيه له من غير ، يكون لها اعتبار عليه كله .

المادة ١١٢٠

١ - كذا جامع من الآخرة من جامع من من هذا حقه لوفيه له من غير ، يكون لها اعتبار عليه كله .

٢ - كذا جامع من الآخرة من جامع من من هذا حقه لوفيه له من غير ، يكون لها اعتبار عليه كله .

٣ - كذا جامع من الآخرة من جامع من من هذا حقه لوفيه له من غير ، يكون لها اعتبار عليه كله .

٤ - كذا جامع من الآخرة من جامع من من هذا حقه لوفيه له من غير ، يكون لها اعتبار عليه كله .

٥ - كذا جامع من الآخرة من جامع من من هذا حقه لوفيه له من غير ، يكون لها اعتبار عليه كله .

المادة ١١٢١

١ - كذا جامع من الآخرة من جامع من من هذا حقه لوفيه له من غير ، يكون لها اعتبار عليه كله .

٢ - كذا جامع من الآخرة من جامع من من هذا حقه لوفيه له من غير ، يكون لها اعتبار عليه كله .

٣ - كذا جامع من الآخرة من جامع من من هذا حقه لوفيه له من غير ، يكون لها اعتبار عليه كله .

٤ - كذا جامع من الآخرة من جامع من من هذا حقه لوفيه له من غير ، يكون لها اعتبار عليه كله .

٥ - كذا جامع من الآخرة من جامع من من هذا حقه لوفيه له من غير ، يكون لها اعتبار عليه كله .

المادة ١١٢٢

١ - كذا جامع من الآخرة من جامع من من هذا حقه لوفيه له من غير ، يكون لها اعتبار عليه كله .

عن ذلك ، وكل حق آخر من حقوقه تعالى بعد (بحر مكنها سبحانه) انوار على ما ذكره موجوداً في الامور المأخوذة من مفعول قابل للتخير ومن محمول راعي .

٢ وثبت لامير ١٠٠ كتاب معمولات معمول في روجه المستأجر او كاتب معموله لانه لم يثبت ان مؤجر كان يبيع وصفها في امين مؤجره بوجود حق لامير بها، وذلك دون الاحكام المتبعة بالمعقولات حسب رقة الصائفة

٣ وقع الامير انصا على معمولات والمعمولات معموله المستأجر ان يوي

٤ كتاب المؤجره بشرط عدم اعادة لاجور : يوي . فدا لم بشرط ذلك ولا

ثبت الامير الا لاجور في سكون مستعجعه المستأجر لادبي في سبه مستأجر انما يوي

في الوقت الذي ينفذه فيه المؤجر .

٤ - وثقتوى هذه ام ح احمده من بن الاموال الثمنه بالاشيار بعد
التي اعمده لذكره لا ما كان من هذه السهول عن باقي حتى مؤخر
بالدرة سائراً حراً

٥ - دار هبة الامه ل هبة الامه من من احد حريمه على اربعة من
مدرسه امه حر او على عهده من ماله في اهل اموال كتابه اهل احوال
جماعه واني لا بد من فاعل على الامه ل اتي من دول ل هبة ذلك المثل الذي
كسبه امه حسن ايه على هذه الامور واني لا يتبرأ من اهل اموال امه
فان لا بد من من هبة ل اربع امه ح عليا ح ك استحقاق في احوال
الامه واني ومع ذلك رايت هبة الامه ل الى من حسن امواله في دول عام او في مره
على او من حجر في مناه وحب على ح حجر في رد اهل الى هبة حشري

1177 522

١- اذاع المسجده لصاحب المدينه في دمه ارض من احره الاقامه
واؤامه وما صرف حمايه لها اعتبار على الامته الي احره ارض في المدينه
او ملحقاته .

- ٢ - وقع لامتياز على لامتعة ولو كانت غير مكية كاله على ادائه لطلب صاحب
الامتعة كان له وفي ادائها عليه حتى يبيع عليها شرط ان لا يكون قد انقضى لامتعة
مسروقة او ضائعة . ولصاحب الامتعة ان يفاوض في نقل الامتعة من فئدة ما دام
لم يستوف حقه كاملا . فادى طلب لامتعة عن معارضته او دون حقه . فليس حق
الامتياز يبقى قائما عليها دون احوال المخفوق في حكمها غير تحسنية .
- ٣ - ولامتياز صاحب الامتعة نفس رتبة في لامتياز المؤجر .

مادة ١١٢٤

- ١ - ما استحق . ثم الموقوف من ثمن ومخالفاته . يكون له امتياز على
الشيء المبيع ، وبسبب لامتياز قائما مادام المبيع محتفظا به منه ، وهذا دون احوال
المخفوق التي كسرها غير تحسنية . مع مراعاة لاحكام خاصة بنود التجارية .
- ٢ - وسكون هذا الامتياز لا يفي رتبة له عدم ذكره من جهوى لامتياز
الواقعة على موقوف لا انه يسري في حق المؤجر . ولصاحب الامتعة ادوات اتمها
كما يعلقه . وفي وضع المبيع في اتم من مؤجره او الموقوف .

المادة ١١٢٥

- ١ - لا يركب الذي ادسه موقولا . حق موقوف عليه . ثم الحق على كل وجه في
الرجوع على الآخرين . وبسبب حقه . في اتمه . مائة رطله . فهو من موقوف .
- ٢ - وسكون لامتياز موقوف على رتبة في لامتياز الموقوف . فادى راجحه . فلهون
بهم الاسبق في التوزيع .

٢ - موقوف الامتياز الخاصة الواقعة على موقوف

مادة ١١٢٦

- ١ - وبسبب الحق المانع لموقوف من ثمن ومخالفاته . يكون له امتياز على موقوف المبيع
- ٢ - وبحسب ان غير لامتياز . وسكون رتبته من وفي عهد

المادة ١١٢٧

١ - تساع بسنحة المقاول و بهندسين معمولين لادن عهد ايج في تشيد
 انية و مشآت حرى او في اعمه تشيد هـ و في ريمه و في صياها يكون
 لها اعتبار على هذه الاشآت و لكن عدد ما يكون رائداً بسب هذه الاعمال في قيمة
 المقار وقت بيعه .

٢ - ويجب ان يقيد هذا الامتياز و تكون رتبته من اربع اعيد .

المادة ١١٢٨

يسو في الدائون امحاج ا من او ا من امة رين معوقهم قبل الدائين
 العديد من عى المقار امهول و من ابل الذي حل محل هذا امة ر محسب
 و منه ككل منه و و كانوا و حروا المير في يوم واحد .

المادة ١١٢٩

محسب رتبة الرهن او التأمين من وقت قيده .

المادة ١١٣٠

يعرب على قيد الرهن او ا من ا دخل مصر و كان امة ر و المير و العوائد
 ادخلا ضمياً في التوزيع و في الرتبة نصها .

فهرس القانون المدني

باب تمهيدى أحكام عامة

الفصل الاول : القانون وتطبيقه

لائحه

٦- ١

١ - قانون المحامى

٢ - تطبيق القانون :

١١- ٧

٣ - مع مودى من حيث من

٣١- ١١

تنازع الفوائد من حيث المكان

الفصل الثانى : الاشخاص

٥٣- ٣١

١ - الشخص الطبيعي

٥٥- ٥٤

٢ - شخص لائى

٧٠- ٥٦

٣ -

٨٠- ٧١

٤ -

| | |
|-------|-------------------------------------|
| ٨٢-٨١ | أحكام مشتركة بين الجمعيات والمؤسسات |
| ٩١ ٨٣ | الفصل الثالث نفسه لأشياء وأموال |

القسم الأول

الالتزامات أو الحقوق الشخصية

الكتاب الأول

الالتزامات بوجه عام

الباب الأول

مصادر الالتزام

الفصل الأول : العقد

| | |
|---------|------------------|
| | ١ أركان العقد: |
| ٩٣-٩٣٩ | الرضاء |
| ١٣٦-١٣٦ | المحل |
| ١٣٨ ١٣٧ | السبب |
| ١٤٥-١٣٩ | محل العقد |
| ١٥٧ ١٤٦ | ٢ - أثر العقد |
| ١٦٢-١٥٨ | ٣ - انحلال العقد |

١٦٣

الفصل الثاني : الإرادة المنفردة

الفصل الثالث : العمل غير المشروع

| | |
|---------|----------------------------------|
| ١٧٣-١٦٤ | ١ - المسؤولية عن الأعمال الشخصية |
| ١٧٦-١٧٤ | ٢ - المسؤولية عن عمل غيره |

| | |
|---------|----------------------------------|
| ١٧٩-١٧٧ | ٣ - المسؤولية الناشئة عن الأخطاء |
| ١٨١-١٨٠ | الفصل الرابع : الأخطاء بلا سبب |
| ١٨٨-١٨٧ | ١ - مع - - - - - |
| ١٩٨-١٨٩ | ٢ - العقالة |
| ١٩٩ | مفصل الخامس : الموقوف |

الكتاب الثاني

١ - ١ - ١ -

| | |
|---------|---------------------------------------|
| ٢٠٣-٢٠٠ | |
| ٢١٥-٢٠٤ | الفصل الأول : التنفيذ العيني |
| ٢٣٤ ٢١٦ | الفصل الثاني : العقد صريح أو مضمحل |
| | الفصل الثالث : العقد صريح أو مضمحل |
| ٢٣٥ | وسائل تنفيذ ووسائل ضمان |
| ٢٤٦-٢٣٦ | ١ - مع - - - - - |
| ٢٤٩-٢٤٧ | ٢ - إحدى وسائل الضمان : الحوالة للحرس |
| ٢٦٤-٢٥٠ | ٣ - - - - - |

الكتاب الثالث

١ - ١ - ١ -

الفصل الأول : الشرط والأجل

| | |
|---------|-------------|
| ٢٧٠-٢٦٥ | ١ - - - - - |
|---------|-------------|

٢٧٢ ٢٧١ ٢ ... لاحق

الفصل الثاني : تعدد محل الالتزام

٢٧٧-٢٧٥ ١ - لائز - حصتي

٢٧٨ ٢ - الالتزام الدلي

الفصل الثالث : تعدد طرفي الالتزام

٢٩٩ ٢٧٩ ١ - لائز -

٣٠٢ ٣٠٠ ٢ - لائز - لائز -

الباب الرابع

٣٠٣ ٣١٤

الفصل الاول : حوالة الحق

٣٢١-٣١٥ الفصل الثاني : حوالة الدين

الباب الخامس

اقضاء الالتزام

الفصل الاول : الوفاء

٣٣٨-٣٢٢ ١ - طري -

٣٤٧ ٣٣٩ ٢ - لائز -

الفصل الثاني : قضاء لائز - عند تعادل اوق

٣٤٩ ٣٤٨ ١ - طري -

٣٥٩-٣٥٠ ٢ - الحديد والاداة

٣٦٧ ٣٦٠ ٣ - لائز -

٣٦٨ ٤ - لائز -

الفصل الثالث - معاملة لائمه ودورهم

| | |
|-----------|-------------------|
| ٣٦٠ - ٣٦٩ | ١ - |
| ٣٧١ | ٢ - استجالة الف |
| ٣١٥ - ٣١٢ | ٣ - المعادى المعد |

الكتاب الثاني

مطود المياه

الباب الاول

النفود التي تقع على الملكة

الفصل الاول : البيع

| | |
|-----------|-------------------------------|
| | ١ - بيع زوجة |
| ٣٩٥ - ٣٨٦ | ٢ - بيع |
| ٤٢٣ - ٣٩٦ | ٣ - بيع |
| ٤٣٢ - ٤٣٢ | ٤ - الترامات المتبرى |
| | ٥ - مع أنواع السوع : |
| ٤٣٣ | ٦ - بيع الوفاء |
| ٤٣٦ - ٤٣٤ | ٧ - مع ملك الغير |
| ٤٤٠ - ٤٣٧ | ٨ - بيع الحقوق المتعارف عليها |
| ٤٤٤ - ٤٤١ | ٩ - بيع الزكاة |
| ٤٤٦ - ٤٤٥ | ١٠ - البيع في مرض الموت |
| ٤٤٩ - ٤٤٦ | ١١ - مع النائب نفسه |
| ٤٥٣ - ٤٥٠ | الفصل الثاني : المقايضة |

الفصل الثالث : الهبة

- ١ - أوكاز الهبة ٢٥٢ - ٢٦٠
- ٢ - زكاة ٢٦١ - ٢٦٧
- ٣ - الرجوع في الهبة ٢٦٨ - ٢٧٢

الفصل الرابع : الشركة

- ١ - أركان الشركة ٢٦٥ - ٢٨٣
- ٢ - إلهام الشركة ٢٨٢ - ٢٨٨
- ٣ - أنواع الشركة ٢٨٩ - ٢٩٣
- ٤ - حقوق أعضاء الشركة ٢٩٢ - ٢٩٩
- ٥ - مسؤولية الشركة ٢٩٩ - ٣٠٥

الفصل الخامس : القرض والدخل الدائم

- ١ - قرض ٣٠٦ - ٣١٣
- ٢ - الدخل الدائم ٣١٣ - ٣١٦

الفصل السادس : المصنع

- ١ - أنواع المصنع ٣١٧ - ٣٢٠
- ٢ - آثار المصنع ٣٢١ - ٣٢٣
- ٣ - بطلان المصنع ٣٢٤ - ٣٢٥

الكتاب الثاني

نصوص الواردة على الاستماع بالتحريم

الفصل الأول : الإيجار

- ١ - الإيجار بوجه عام ٥٢٦ - ٥٣١
- ٢ - أركان الإيجار

| | |
|---------|---------------------------|
| ٥٥٩ ٥٣٧ | آثار الأبيح |
| ٥٦٤ ٥٦٠ | الشارح عن الإبحار والأبيح |
| ٥٦٧-٥٦٥ | |
| ٥٧٦-٥٦٨ | |
| | |
| ٥٨٥-٥٧٧ | |
| ٥٩٤ ٥٨٦ | |
| ٦٠١-٥٩٥ | بحار الوصف |
| ٦٠٢ | الفصل الثاني : العارية |
| ٦٠٤ ٦٠٣ | ١ - الترامات المعر |
| ٦٠٨-٦٠٥ | ٢ - الترامات المعر |
| ٦١١ ٦٠٩ | |

كتاب الثالث

معدن الواردة على العمل

معدن لاوى معدن له و معدن يرفع لعممه

| | |
|---------|---------------------|
| ٦١٢ | ١ - معدن المعدن |
| ٦٢٠-٦١٣ | الترامات المعدن |
| ٦٢٦ ٦٢١ | الترامات معدن العمل |
| ٦٢٨ ٦٢٧ | معدن الثانوية |
| ٦٣٣-٦٢٩ | |
| ٦٣٩-٦٣٤ | |

| | |
|---------|-----------------|
| ۶۵۲ ۶۵۰ | مصلحان شانی |
| ۶۵۰ ۶۵۳ | ۱ - حاکم مدینه |
| | ۲ - حاکم مدینه |
| ۶۵۵ ۶۵۱ | ۳ - حاکم مدینه |
| ۶۵۹ ۶۵۶ | ۴ - حاکم مدینه |
| ۶۶۲ ۶۶۰ | ۵ - حاکم مدینه |
| | ۶ - حاکم مدینه |
| ۶۶۸-۶۶۵ | ۷ - حاکم مدینه |
| ۶۶۹-۶۶۶ | ۸ - حاکم مدینه |
| ۶۸۳ ۶۸۰ | ۹ - حاکم مدینه |
| ۶۸۵ | ۱۰ - حاکم مدینه |
| ۶۸۹ ۶۸۵ | ۱۱ - حاکم مدینه |
| ۶۹۱ ۶۹۰ | ۱۲ - حاکم مدینه |
| ۶۹۲ ۶۹۳ | ۱۳ - حاکم مدینه |
| ۷۰۵-۶۹۵ | ۱۴ - حاکم مدینه |

الف - الرابع

| | |
|---------|----------------|
| ۷۰۶ ۷۰۵ | مصلحان شانی |
| ۷۱۲ ۷۰۷ | ۱ - حاکم مدینه |
| | ۲ - حاکم مدینه |
| ۷۱۹ ۷۱۳ | ۳ - حاکم مدینه |

٧٣١-٧٣٠

٧٣٦-٧٣٧

٢ - فصل ١ -

٢ - فصل ١ -

٢ - فصل ١ -

الكتاب الخامس

١ - فصل ١ -

٧٤٧-٧٤٨

١ - فصل ١ -

الفصل الثاني : آثار الكفالة

٧٦٣-٧٤٨

١ - العلاقة ما بين الكفيل والدائن

٧٦٧-٧٦٤

٢ - العلاقة ما بين الكفيل والكفيل

القسم الثاني

١ - فصل ١ -

الكتاب الثالث

الحقوق الصفة الأصلية

الباب الأول

حق الملكية

الفصل الأول : حق الملكية بوجه عام

٧٧٢-٧٦٨

١ - نطاق وسائل حمايته

٧٧٩-٧٧٣

٢ - حدود حق الملكية

٣ - سلكه شامه

٧٨٧-٧٨٠

أحكام الشروع

| | |
|---------|--------|
| ۷۸۸ ۸۰۴ | نسخه ۱ |
| ۸۰۵ | نسخه ۲ |
| ۸۰۶ ۸۱۰ | نسخه ۳ |
| ۸۱۱-۸۱۶ | نسخه ۴ |
| ۸۱۷-۸۲۵ | نسخه ۵ |

فصل بیست و یکم کتاب شکر

در بیان فضیلت و برتری

| | |
|---------|---------|
| ۸۲۷ ۸۲۵ | نسخه ۱ |
| ۸۲۸ ۸۳۱ | نسخه ۲ |
| ۸۳۲ ۸۳۵ | نسخه ۳ |
| ۸۳۶ | نسخه ۴ |
| ۸۳۷ ۸۴۳ | نسخه ۵ |
| ۸۴۴ ۸۵۱ | نسخه ۶ |
| ۸۵۲ ۸۵۹ | نسخه ۷ |
| ۸۶۰ ۸۶۵ | نسخه ۸ |
| ۸۶۶ | نسخه ۹ |
| ۸۶۷ ۸۷۸ | نسخه ۱۰ |
| ۸۷۹ | نسخه ۱۱ |
| ۸۸۰ ۸۹۲ | نسخه ۱۲ |
| ۸۹۳ | نسخه ۱۳ |
| ۸۹۴ ۸۹۵ | نسخه ۱۴ |
| ۸۹۶ ۹۰۶ | نسخه ۱۵ |

- ٢ - في رهنه مع لائحة ٩٩٣ ٩٩١
 ٥ - في سقوط الارتفاق ٩٩٣
 الفصل الثالث : في حق السطحية ٩٩٧-٩٩٤

فصل الرابع في رهنه لأحد من لائحة خطوطه

- في رهنه ٩٩١ ١٠٠٣
 في لائحة ١٠٠٢ ١٠١٦
 في لائحة رهنه ١٠١٧-١٠٢٧

الكتاب الرابع

مجموع مدته سنة

الباب الأول

في رهنه

١٠٢٨ ١٠٢٩

الفصل الأول : رهن الاشياء المادية ١٠٣٠-١٠٤٥

الفصل الثاني : رهن دين الدائن

ومجموع مدته ١٠٤٦-١٠٥٢

الباب الثاني

في رهن النقدي

١٠٥٥-١٠٧٠

الكتاب الثالث

في التأمين القاري

١٠٧٨ ١٠٧٩

١٠٨٠-١٠٧٩

مجلس لا - في شأن الرضائي

١٠٨٩-١٠٨١

الفصل الثاني : في التأمين الجبري

١٠٩٣-١٠٩٠

الفصل الثالث : في التأمين المؤجل

الفصل الرابع : في حقوق الدائن

١٠٩٥ ١٠٩٣

مجلس لا - في شأن

الفصل الخامس : في أثر التأمين تجاه المدين

١٠٩٩ ١٠٩٦

مجلس لا - في شأن

١١٠٠

الفصل السادس : في انقضاء التأمين

١١٠٦ ١١٠١

مجلس لا - في شأن

١١٠٨

الفصل الثامن : في نزاع الملكية الجبري

الكتاب الرابع

حقوق الامتياز

١١١٥ ١١٠٩

مجلس لا - في شأن

۱۱۱۶ مکتب سراج خندان مسافر

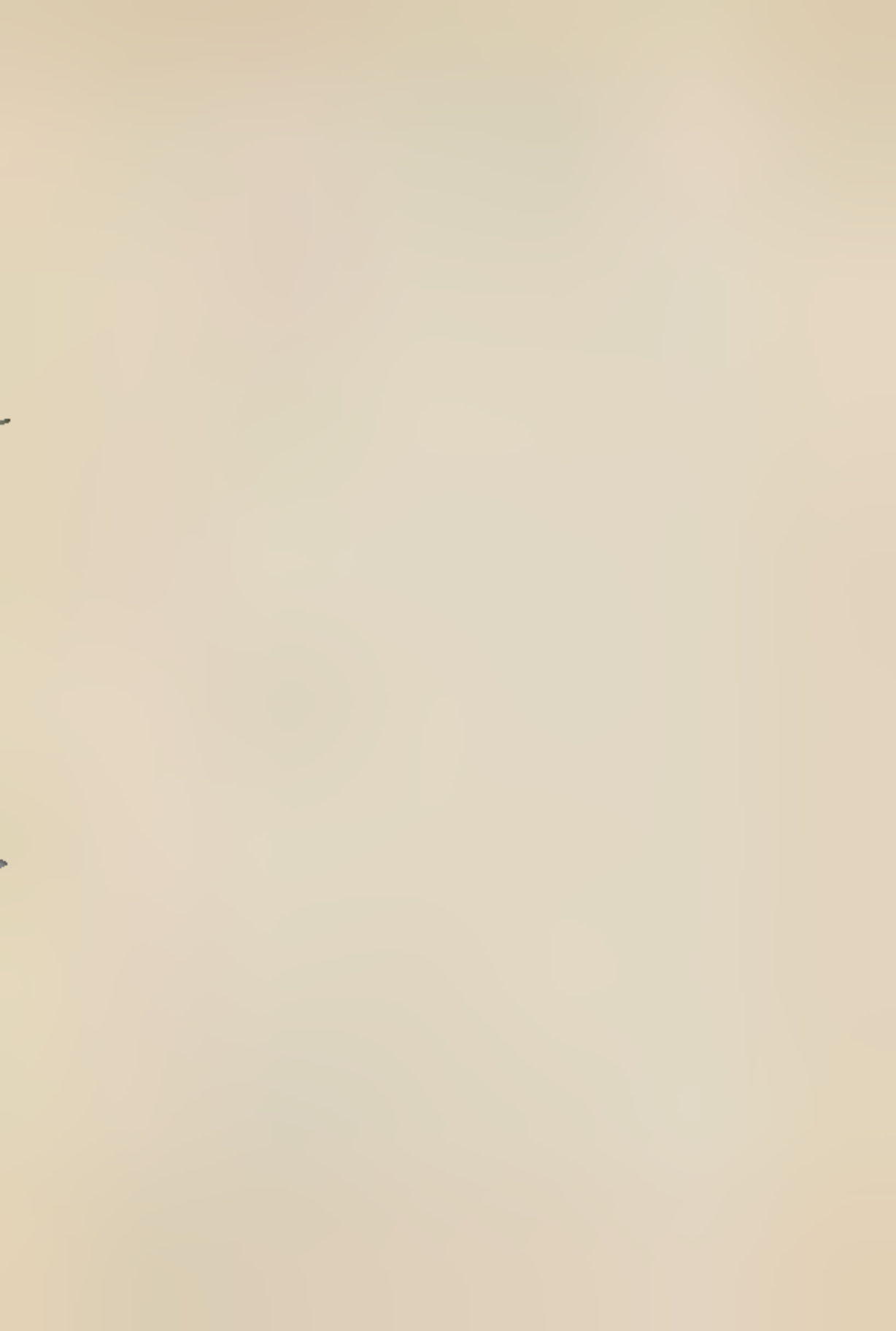
۱. قلمی خط نسخ در ۱۰ جلد و ۱۰۰۰ خط

۱۲۵ ه. قلمی خط نسخ در ۱۰ جلد

۲. خطی خط نسخ در ۱۰ جلد

۱۱۳۰-۱۱۴۶ ه. قلمی خط نسخ





LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 067422103